

مجموع الفصل الثالث - ٦١٩٩٢٨ ليرة

الفصل الرابع : الشرطة

البند الاول - موظفو الشرطة - ٢٠٦٤٨٥ ليرة - من يقبل بهذا البند فليرفع يده

صبري بك حمادة: عندما اعطت الرئاسة الكلام على الموازنة الداخلية لاحظ بعض الزملاء ملاحظات في محلها.

فقد لاحظ الامير مجيد على جدول الترفيع بان هنالك انفار وضباط يمضي عليهم عدة سنوات بدون ترقي، وفي سلك الجندرمة يوجد قانون للترقي كل مدة معينة، في حين انه في سلك البوليس لا يوجد قانون للترقي. لذلك تلفت نظر الحكومة الى هؤلاء الانفار الذين يضحون بحياتهم ونفوسهم في سبيل المحافظة على الامن العام

الرئيس: هل من يطلب الكلام؟ من يوافق على الرقم المذكور في البند الاول فليرفع يده (اكثرية) وافق المجلس

البند الثاني - موظفو دائرة الجوازات - ٢٠٢٩ ليرة. من يقبل بهذا البند فليرفع يده؟ (اكثرية) قبل المجلس

البند الثالث - لوازم ونفقات ادارية - ١١٠٠٠ ليرة. من يقبل بهذا البند فليرفع يده (اكثرية) قبل المجلس

البند الرابع - ملابس واجهزة - ١٢ الف ليرة. من يقبل بهذا البند فليرفع يده (اكثرية) قبل المجلس

البند الخامس - تعويض للمخبرين القضائيين وجوائز للقبض على الجناة (٢٠٠٠) ليرة - من يقبل بهذا البند فليرفع يده (اكثرية) قبل المجلس

البند السادس - منح واعانات - ٥٠٠ ليرة. من يقبل بهذا البند فليرفع يده؟ (اكثرية) قبل المجلس

الدكتور ايوب ثابت: اقترح قبولها مع ما طلبته اللجنة من الحكومة من جهة الزيادة

الرئيس: البند السابع - صيانة السيارات والموتوسيكلات - ٢٠٠٠ ليرة. من يقبل بهذا الرقم فليرفع يده؟ (اكثرية) قبل المجلس

البند الثامن - موظفو مدرسة البوليس - ١٢٦٠ ليرة

الشيخ فريد الخازن: المعلمين من البوليس ذاتو ام من الخارج؟

صبحي بك ابو النصر - مدير الداخلية: من البوليس ذاتو

الرئيس: من يقبل بهذا الرقم فليرفع يده؟ (اكثرية) قبل المجلس
البند التاسع - لوازم مدرسة البوليس ونفقاتها الادارية - ٤٢٥ ليرة. من يقبل بهذا الرقم فليرفع
يده؟ (اكثرية) قبل المجلس

البند العاشر - دائرة الادلة الجنائية - ٨٥٠ ليرة

الشيخ ابراهيم المنذر: هل هذا كل ما ينفق على الادلة الجنائية؟

صبحي بك ابو النصر - مدير الداخلية: هذا كل ما ينفق عليها

الرئيس: انتهينا الان من درس موازنة الداخلية

ونرى بمناسبة شهر رمضان ان تعقد الجلسات ليلا. وستعقد الجلسة القادمة في الساعة ٨

ونصف مساء من بعد غد

ورفعت الجلسة في نحو الساعة السابعة مساء

رئيس مجلس النواب

بترو طراد

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

امين السر

مجيد توفيق ارسلان

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الثامنة ونصف من مساء يوم الاربعاء

في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٤

فهرست

١ - افتتاح الجلسة

٢ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

٣ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة

٤ - متابعة المناقشة في الموازنة العامة

المناقشة في موازنة مصلحة الدوائر العقارية

٥ - المناقشة في موازنة مديرية العدلية

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد العادي الثاني في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الاربعاء في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٤ برئاسة حضرة الاستاذ بترو طراد وعضوية اميني السر الامير مجيد ارسلان والاستاذ كميل شمعون وحضور جميع النواب ما خلا حضرات الاستاذ اميل ادة المتغيب بالاجازة وفضل بك الفضل المتغيب بمرض وصبري بك حمادة ونقولا بك غصن المتغيين بعذر مشروع. وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات عبد الله بك بيهم امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية وسامي بك الخوري مدير العدلية وصبحي بك حيدر مدير المعارف العامة والفنون الجميلة والامير رفيق ارسلان مدير الزراعة والاقتصاد، وقد حضر هذه الجلسة الميسر لافون مندوب فخامة المفوض السامي

الرئيس: فتحت الجلسة ولتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل لاحد اعتراض على المحضر؟ (سكوت) صدق المجلس المحضر

الرئيس: لنتقل الان الى المناقشة في جدول الاعمال

الشيخ فريد الخازن: جدول الاعمال اهم من الدستور

الرئيس: تلاوة تقرير المقرر العام على مصلحة الدوائر العقارية

فصعد الاستاذ زكور الى المنبر وتلا التقرير الآتي:

تقرير

مقرر اللجنة المالية على موازنة الدوائر العقارية

إن أهمية اعمال الدوائر العقارية في الجمهورية اللبنانية حدت باللجنة المالية لان تفرز لها تقريراً خاصاً رغماً عن انها تابعة لمصلحة المالية ولا بدع ان يهتم المجلس لموازنة هذه الدوائر فان كل عقار في لبنان أصبح متعلقاً بها حتى صارت محور الحركة الدائمة في البيع والشراء والرهن والقسمة وتحديد الاملاك وتقسيم الموارث وحسم الخلافات والمنازعات على الاراضي. الى اخر ما هناك من امثال هذه الامور التي لا تنتهي بين الناس

واهم الاشغال في هذه الدائرة وفي موازنتها العامة ما برح حتى اليوم متعلقاً بمصلحة المساحة، فقد رأت الحكومة في عام ١٩٢٤ - كما ذكر حضرة المقرر الخاص في تقريره - ان البلاد اللبنانية قد اصبحت في حاجة ماسة الى المسح فاتفقت مع الميسو دورافور او بالاحرى مع الشركة التي يمثلها حضرته على مسح المدن والسهول الزراعية في لبنان والجروود مقابل مليون ونصف مليون من الليرات اللبنانية والسورية وقد تعهد الميسو دورافور ان ينهي هذا العمل خلال خمس سنوات ولكن الحكومة لم تتمكن من قبول هذا الشرط لاسباب مادية وعملية، وها قد مر اليوم عشر سنوات ولم ينته المسح في حين ان الحكومة قد انفقت عليه حتى الان مليوناً وربع مليون على اقل تعديل وبقي من الاراضي التي تقرر مسحها ما يتجاوز الثلث، وبذلك سيكلف السح اكثر من المبلغ المقرر له في الاساس رغم نزول اجور العمال واسعار اللوازم

وقد صرح الميسو دورافور نفسه للجنة المالية التي زارته في دائرته بان نفقات المسح قد نزلت ٣٢ في المئة عن المعدل الاول

على انه مما لا ريب فيه ان العمل الجبار الذي يقوم به الميسو دورافور هو ذو فائدة عظيمة للبنان وقد لمست لجنة المالية هذه الفائدة في اثناء الزيارة القصيرة التي قامت بها لدائرة المساحة واطلاعتها هناك على بعض معلومات قيمة جدا

ولكي يكون المجلس الموقر على بينة من اعمال دائرة المساحة فاننا ندلي امامه ببعض المعلومات عنها ان دائرة المساحة مسحت حتى اليوم مناطق البقاع وبعلبك ولم يبق امامها في هذه المنطقة الا الهرمل، ومسحت القسم الاكبر من بيروت وسواحل جبل لبنان الزراعية وصيدا وصور وما بينهما من سهولة وطرابلس وسهول عكار

وقد كان بوسعها ان تعجل في اعمالها وتنتهي المساحة لو كان لدى الدوائر العقارية العدد الوافي من القضاة العقاريين. اذ لا يخفى ان اعمال المساحة تتوقف على القضايا التي ينجزها هؤلاء القضاة ولا يمكنها ان تسبقهم في

اعمالها، وهذا هو السبب العملي الذي جعل الحكومة في عجز عن قبول شرط المسيو دورافور عند ما طلب منها انهاء المساحة خلال خمس سنوات

وقد اظهرت اعمال المساحة الشيء الكثير من الظلم في توزيع ضريبة الاعشار التي دخلت اليوم ضمن الضريبة الموحدة فبينما نجد قرية محظوظة تدفع عن الهكتار الواحد مبلغ خمسين غرشاً او اقل، نجد على مقربة منها قرية قليلة الحظ تدفع عن الهكتار ذاته مبلغ ثلاثمائة او اربعمائة غرش، والارض واحدة والمحصول واحد وقد اظهرت لنا اعمال المساحة بشكل لا يقبل الجدل هذا الفساد المعيب في نظامنا المالي الذي طالما طالبنا بتعديله واقامة نظام عادل مكانه يعم الجميع، اغنياء وفقراء، على السواء

وقد اظهر المسيو دورافور للحكومة هذه الحقائق فعسى ان تعيرها ما يجب من الاهتمام، فالعدل حتى في توزيع الضرائب اساس الممالك

وقد اطلعت اللجنة على المبالغ التي انفقتها دائرة المساحة حتى اليوم ثم صرح لها حضرة مديرها ان دائرته لم تنفق في سنة ما كل الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة، ليس عن تقصير منها في العمل، بل لعدم توفر العدد الكافي من القضاة العقاريين، حتى ان الاعتمادات المخصصة للسنة الحالية لم ينفق منها سوى مبلغ ١٢٧ الف ليرة تقريبا أي بنقص ٣٢ الف ليرة عن المبلغ المخصص لها في الموازنة

واستناداً الى هذا التصريح رأّت اللجنة ان تنزل من الاعتمادات المخصصة لاعمال هذه الدائرة مبلغ عشرة الاف ليرة ونيف حتى يخف الحمل عن الموازنة. ولو رأّت اللجنة ان دائرة المساحة قد تمكنت حتى اليوم من انفاق كل الاعتمادات المخصصة لها لما توصلت الى هذا الانقاص لانه كلما عجلت ادارة المساحة في اعمالها كلما كانت الفائدة اعم واوسع

ولا يسع اللجنة الا ان تبدي اعجابها بما رأته في هذه الدائرة من الترتيب والنظام والدقة في العمل وهي تتمنى لو ان جميع دوائر الحكومة تسير في اعمالها على هذا النمط، ففي ذلك اقتصاد بالوقت وتسهيل لمصالح الناس وترتيب لشؤون الدولة

وترى لجنة المالية واجباً عليها ان تنبه الى النفقات الباهظة التي يضطر اصحاب المصالح الى دفعها مقابل اعمال جزئية في سبيل معاملة قسمة او تحديد لقطة من الارض، صغيرة كانت ام كبيرة، فان اقل معاملة فرز تكلف صاحبها مبلغاً يتجاوز الثلاثين ليرة في حين ان المنفعة الناجمة من هذا الفرز او تلك القسمة لا توازي غالباً هذه الاكلاف الباهظة

ومع ان الدوائر العقارية قد شعرت من مدة بهذا الحيف اللاحق باصحاب المصالح وانزلت الرسم ٢٥ في المئة فانه مابرح باهظاً جداً وغير معقول ولا مقبول، ومن العدل والانصاف بل من واجب تسهيل مصالح المكلفين انزال هذه الاكلاف خمسين في المئة ايضاً

ولا يمكن لحضرة مدير المالية ان يدافع عنها لان هذه المبالغ هي تعويضات شخصية لا تدخل في خزانة الدولة. لا سيما وان مدير دائرة المساحة يرى رأي اللجنة في هذا الشأن

ولا يمكننا ان ننسى اهمية توحيد الاراضي في القرى الزراعية وقد جاء على ذكر هذا التوحيد ببعض تفصيل
حضرة المقرر الخاص في تقريره القيم الذي سيتلى على حضراتكم
ولكم الراي الموفق فيه :

المقرر العام

ميشال زكور

الرئيس: هل يريد احد الكلام بصورة عامة؟ الكلام للياس بك السكاف

الياس بك السكاف

حضرة الرئيس والزملاء الكرام

بمناسبة البحث بموازنة الدوائر العقارية والمساحة استلقت انظاركم الكريمة الى النقاط الاتية :
لم تقم الحكومة بمشروع اجل فائدة من مشروع المساحة الذي انجزت منه حتى الان قسما كبيرا وقد لمس الاهالي فوائد هذا المشروع لمس اليد خصوصا في الاماكن التي جرى فيها ضم الاراضي
المساحة وفرت مشاكل كثيرة على الناس كانت تحدث كل يوم بسبب عدم صحة قيود التملك القديمة لتعاقب المالكين دون اجراء الانتقالات وبسبب المعاملات الناقصة التي كانت تجري بحق معظم الاراضي بدون ان تقيد في سجلها المخصوص حتى بات المالك الحقيقي غير صاحب القيد الرسمي فتولدت من ذلك خلافات كانت وحدها كافية لاقلاق راحة الاهالي والحكومة. عدا ان ذلك التشويش بقيود الملكية كان مانعا لتحسين الزراعة اذ لم يكن بالامكان ان يستقر مالك في ملكه ليقوم بالتحسين اللازم

ولقد احسنت الحكومة بالمساحة كما احسنت المساحة عملاً بقيودها الواضحة الرسمية التي بات المالك بعدها يعتبر نفسه مالكا فعليا وبات بإمكان الحكومة ان تمنع اعتداء المعتدي عن الحصول على سند قيد رسمي صريح
واهم الفوائد العظيمة للمساحة هو ضم الاراضي لان هذا الضم وفر قسما كبيرا من الاراضي كان حدودا فاصلة بين القطع الصغيرة كما توفرت القطع الصغيرة التي كانت تترك بدون استعمال نظرا لصغرها وتحسنت اثمان الاراضي المضمومة وزادت وارداتها اضعافا عن الماضي خصوصا وانه صار بإمكان المالك استعمال الالات الزراعية حسب الفن الحديث نظرا لكبر القطع وتوفير وقت الانتقال من قطعة الى اخرى

وان المخصصات التي تنقرر للمساحة والضم هي مخصصات لازمة مفيدة والاهتمام بهذه الجهة من التحسين اولى من غيرها لان بلادنا زراعية ووارداتنا الهامة هي زراعية

بقيت هناك نقطة هامة اريد استلفات نظر الحكومة اليها وهي ان محاضر المساحة لم تنزل في دوائر امانات السجل العقاري اكداً ومن الواجب الاسراع بتسجيلها في سجلها المخصص لاجل المحافظة عليها ووضع حد اخير للتنازع بشأنها لان مدة السنتين التي تسمع بخلالها الدعوى بحق هذه المحاضر تبدأ من تاريخ التسجيل الزراعة الحديثة تستوجب وجود طرق صالحة لمرور الآلات التي لا بد من تعميمها في المستقبل فنلفت نظر الحكومة الى توسيع الطرق كلها فلا تكون الطريق اقل من اربعة امتار ومن ثم المحافظة على هذه الطرق ومنع اعتداء الاهالي عليها

ومن درس الموازنة تبين انه يوجد تفاوت بين رواتب امناء السجل فهي في هذا اللواء اقل مما هي في غيره وقد سبق لاحد الزملاء فألفت نظر الحكومة للتنسيق في الرواتب والتصنيف فاني اثني على هذا الطلب العادل في ١٠ كانون الاول سنة ١٩٣٤

نائب البقاع

الياس سكاف

محمد بك عبد الرزاق: لا احد منا يجهل اهمية هذه الدوائر خصوصاً لاصحاب المصالح المعلقة بها واما ما ورد بتقرير حضرة المقرر العام من ان سرعة اعمال هذه الدوائر متعلق على عدد القضاة العقاريين فهذا امر سهل الجواب عليه اذ انه كما انا اضطررنا لايجاد تشكيل قضائي جديد اتى بزيادة قضاة عديدين فلا مانع من ايجاد قاضيين وذلك بدون نفقة زيادة لان هذين القاضيين موجودين وملحقين احتياطياً بمديرية العدلية اما اكلاف المعاملات فهي باهظة لازم انزال قيمتها حتى اكثر من ٥٠ في المئة خصوصاً ولا علاقة للضريبة بذلك

اولاً - توزيع الضريبة الموحدة بعد تعديلها على المكلفين من القرايا لانه ما ورد بخطاب مدير الداخلية ان الغبن حاصل من التلزم الزائد ابان الحكومة التركية او حاصل من بعض المأمورين امر اردنا التخلص منه بواسطة المسح الجديد

ثانياً - تسهيل الاعمال متوقف على عدد القضاة العقاريين ويوجد منهم سبعة فقط اطلب زيادتهم خصوصاً وانه يوجد اثنان تحت تصرف مدير العدلية واشغال منطقة الشمال متراكمة

ثالثاً - لا اوافق على حذف مبلغ ٩٦٤٠ ليرة لانه حسب ما ورد من بعض الزملاء ان جبل لبنان لا يتنفع من هذه الدائرة فهناك مسائل لا تنفع المناطق الاخرى وهي: مراقبة القمار - دعاية الاصطياف - التحريش - تزفيت طرق الاصطياف الى اخره فكيف يصرفون لهم هذه المبالغ الطائلة ويحرمونا من بضعة الاف ليرة أضر من ضرورية

الشيخ فريد الخازن: منطقة فيها ٢٥٠ الف نسمة ما بتعرف للان شو هي المساحة، منسمع بالمساحة مثل ما منسمع بقصة قديمة، ما استفدنا شي من المساحة، جملة بلاد عمل تترقى ونحنا ما كنا نستفيد شو نحننا منتحمل مصروف لنستفيد بعد ٥٠٠ سنة؟ بدنا شي نحط علنار.

الاستاذ خير الدين الاحدب: هم بيدفعو الضريبة ٢٠ انت ما عم بتدفع الرئيس: اذا كان لك سؤال للحكومة اكتبه وقدمه

الشيخ فريد الخازن: قدمنا طلب بخصوص جونية، ما لها خرائط ولا لها شوارع. ما كان حدا يجاوب، بس بدهم ضرائب

الشيخ ابراهيم المنذر: يوم فكرت الحكومة في انشاء الدوائر العقارية منذ ١٠ سنوات وضعنا امام انظارنا جسامه المبلغ الذي تتطلبه اعمال المساحة والذي يدفعه الاهلين. ووقف نواب بوجه هذا المشروع وانا منهم باعتبار انه من الكماليات لا الضرورييات وان المحاكم كانت تفصل في الخلافات الناتجة عن المنازعات على الحدود والملكية. ولكننا نزلنا وقتئذ عند رغبة الحكومة باعتبار ان المشروع جزيل الفائدة فهو يزيل العقبات من بين الاهلين ويخفف اشغال المحاكم واصحاب الاملاك. ومن عشر سنوات واعمال المساحة جارية باتقان وفوائدها محسوسة غير ان ما نشكو منه هو البطء في اعمال المساحة وفي الاشغال ذاتها. فقد قالوا ان مشروع يكلف مليون ونصف وقد زادت اكلافه الان عن مليونين ولم ينته الى الان. ويقولون ان سبب عدم انجازه هو قلة عدد المحاكم العقارية المكلفة بالفصل في هذه الدعاوي فما هو رأي الحكومة بهذا الخصوص. لقد وردت اشياء في تقرير حضرة المقرر العام وقدمنا مطالب بدورنا ولم تجب الحكومة على شيء من هذين الامرين. فالمعاملات ستبقى على حالها وفيها من المظالم ما فيها على اصحاب الاملاك

ذكرت اللجنة المالية ان في اعمال المساحة كثير من الظلم ووافق المسيو دورافور على هذا القول فاملاك يؤخذ عليها ١٠٠ و ١٥٠ وغيرها لا يضع عليها شيء بالنسبة لقيمتها. وثم اذا كانت اعمال المساحة بهذا المقدار مفيدة ونافعة فلماذا انقصت اللجنة منها عشرة آلاف ليرة؟

الأستاذ زكور: ان اللجنة رأت ان المسيو دورافور لا ينفق سنوياً كل المخصصات المخصصة له وانه يبقى عنده سنوياً بقيمة ١٠ آلاف ليرة فخفضت هذه القيمة من موازنته، ولا توجد اية علاقة بين المسيو دورافور والمحاكم العقارية، ولو تمكنت الحكومة من تقديم العدد الكافي من القضاة العقاريين لما كانت اللجنة انزلت من مخصصاتها غرشا واحدا

الرئيس: على كل حال المسألة مسألة أرقام

الدكتور ايوب ثابت: بدي احكي في الموضوع ذاتو. هل ما يقوله المسيو دورافور عن عدم وجود عدد كاف من المحاكم العقارية حقيقي. ولماذا لا تعين الحكومة القضاة العقاريين بدرجة كافية ؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - اني وان كنت حضرت جلسات اللجنة المالية لا يسعني منعاً لسوء التفاهم الا ان الفت النظر لثلاث مسائل ساجيب عليها بايجاز، هي المساحة والمحاكم العقارية والنفقات، اولاً ان مصارفات المساحة وان كانت تؤخذ من الموازنة فالمسيو دورافور هو الذي يصرفها تحت اشراف الحكومة ومراقبتها ولقد جاء في تقرير حضرة المقرر شيء عن الفروقات التي تظهر في الضرائب عند عمل المساحة. من المعلوم ان الضريبة العقارية الموحدة هي ضريبة الاعشار والوير كو القديمة على الاراضي والحرير ادجت في سنة ١٩٣٢ بعد ان انزل ٢٥ ٪ من كل منها. ومعلوم ايضاً ان ضريبة الاعشار كانت تلزم على الطريقة السابقة ومنذ سنة ١٩٢٤ تفرض وتجبى على طريقة التبريع. والذين لهم املاك في القرى يعرفون ذلك واعمال التبريع هذا امر معروف. فقد كانت تقع مزايدات على بعض القرى بينما بعض القرى الاخرى لا تحصل فيها هذه المزايدات، وقد عرفت ايضاً بالتجربة عند اجراء المسح انه وقع تفضيل في الاراضي بين القرية وجارتها في عهد الحكم العثماني فحدث بسبب ذلك بعض الفروقات، ويذكر النواب ان الحكومة اتت بمشروع قانون يتعلق بتعديل الضريبة تجري بموجبه على نسبة نتائج المساحة وقد قالت الحكومة في فذلكة موازنة سنة ١٩٣٥ ان في نيتها الرجوع الى المشروع والعمل به بعد تعديله بعض التعديل. هذه هي المسألة الاولى اما الثانية وهي مسألة المحاكم العقارية. ان هذه المحاكم لم تقم بسرعة بالعمل الذي كلفت به في اول يوم. وقد رأت الحكومة تاخيراً في هذا العمل فغيرت بعض القضاة وزادت عدد القضاة العقاريين فجعلته سبعة. واعتقد ان العدد الحالي كاف للقيام بهذا الغرض. واذا رأت الحكومة في اثناء الاعمال سنة ١٩٣٥ ان هذا العدد لا يكفي ايضاً تطلب اعتماداً اضافياً وتزيد هذا العدد لزيادة السرعة في انجاز الاعمال. بقيت المسألة الثالثة والاخيرة وهي مسألة النفقات: فقد انزلت الحكومة هذه المصاريف ٢٥ ٪ وهي فوق ذلك تدرس مجموع هذه النفقات لتفرق بعضها عن بعضها

الشيخ ابراهيم المنذر: تذكر الحكومة ان المتعهد تعهد بانجاز اعمال المساحة في خمسة اعوام وها قد مرت عشرة اعوام عليها ولا يزال العمل مستمراً. فمتى تنتهي هذه المساحة وأيهما الافضل التطويل ام التقصير؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - التقصير افضل والحكومة تفكر في اتخاذ الوسائل لانجاز اعمال المساحة في اقرب وقت

الشيخ ابراهيم المنذر: الا تتناول المحكمة العقارية رسوما

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ما فيش رسوم

الرئيس: هل لاحد كلام بعد بصورة عامة؟

الكلام لمحمد بك عبد الرزاق

محمد بك عبد الرزاق: قال حضرة مدير المالية انه كما حدث خطأ في الضرائب بسبب الزيادات في العهد التركي، وقد جاءت اعمال المساحة لاصلاح هذا الخطأ الذي يجب ان يصلح وان يزول هذا التفاوت بين القرية والقرية في اقرب وقت. اما بخصوص المحاكم العقارية فلا يوجد عندنا في الشمال غير قاض واحد ويحسن بالحكومة ان تعين لنا قاضيا ثانيا للاسراع بهذا العمل، وأرى بهذه المناسبة ان لا تخفض اللجنة شيئا من هذه المخصصات

الدكتور محمد امين قزوعون: ماذا عساني ان اقول بعدما افاض حضرات من تقدموني بخصوص المساحة التي تعد من افضل الاعمال التي قامت بها الحكومة ومن فضائلها ان الملك الذي كان مسجلا على شخص ما ينتقل لعموم الورثة بعد وفاته وهكذا ينتقل من المورث لعموم الورثة وهكذا بالتسلسل حتى يصبح هذا الملك الموروث شبكة لا يعرف احدى طرفيها واذا اراد احدهم فرز نصيبه تعذر على اكبر مشترع الفصل بين الورثة ولكن بفضل اعمال المساحة الجديدة اصبح كل مالك بيده مستندات تملكه تحوله التصرف بملكه كيفما شاء وقد ارتاح جميع الملاكين من المنازعات التي كانت تسبب العداوة بين الاخ و اخيه وقد خففت كثيرا من نفقات الدعاوي التي كانت تذهب في سبيلها الاملاك المختلف عليها مصارفات وبالنهاية لقمة سائغة للمحامين فنحمد الله على الخلاص من شر الشراكة والشركاء

وان كل ما نتج من هذه الاعمال كان محمودا انما وجد نقص واحد فيما مضى وهو عدم انصاف رئيس اعمال الضم أي المهندس الاكبر في عدم التدقيق في تحمين قيمة الاراضي المراد ضمها وقد لحق حيف بين بعض الملاكين واني اعرف بأن اعمال الضم في قرية بر الياس قد الحق بكثير من الملاكين ضررا فاحشا كما وانه سبب ربحا باهظا للفريق الاخر المتنفذ وقد شكوا المتضررون امرهم للحكومة ولكن لسوء الحظ لم يجلب طلبهم ولا شكواهم بداعي ان اعمال الضم كلفت الحكومة مبالغ طائلة ولكن هذه الشكاوى نبهت الحكومة لاصلاح هذا النقص بعد تضرر فلاحي بر الياس ولا اعلم اذا كان من سبيل لاصلاح هذا الغدر في القرية المذكورة بعد الفوات واذا قدر لها وفعلت ذلك وعوضت على المتضررين من الرابحين تكون احسنت عملا وعملت عملا صالحا وعساها فاعلة انشاء الله

الاستاذ حميد فرنجية: ما هي المدة التي تقدمها الحكومة لانجاز المساحة؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا تقدر الحكومة ان تقدر المدة بالضبط ولكنها تقدرها بست سنوات الرئيس: الساعة العاشرة ونصف وعلينا بعد ان نتناقش في موازنة العدلية، فارجو المجلس ان يتحمل كما اتحمل

الاستاذ خير الدين الاحدب: كنا طلبنا بعض معلومات وأخبرني حضرة الرئيس انه ارسلها الى المالية فارجو حضرة المدير ارسالها الينا

الرئيس: والآن نتقل الى البحث في ارقام موازنة الدوائر العقارية.

الباب السادس - مصلحة المالية

الفصل الثالث - الدوائر العقارية

البند الاول - موظفو الدوائر المركزية (اربع فقرات) - الدائرة المركزية ٧٥٢٤ ليرة. - امانات السجلات العقارية ٢٥٩١٤ ليرة. - موظفو املاك الدولة ١٣٤٤ ليرة. - ترقى الموظفين القانوني ١٠٤٤ ليرة

مجموع البند الاول ٣٥٥٢٦ ليرة. من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

الشيخ ابراهيم منذر: ما هو راتب الكاتب الذي يعين حديثا؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ٢٩ ليرة ونصف

الشيخ ابراهيم منذر: ضم كاتبان جديان الى الدوائر العقارية

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - يجوز. قد يمكن ان يكون من كاتب في لجنة وكاتب في غيرها

الشيخ فريد الخازن: كاتبين قد نص حاجب

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - قالت الحكومة ويعلم المجلس اننا تحت نظام الرواتب الشخصية ولهذا النظام بعض الفوائد ومع ذلك تفكر في إيجاد غيره كما صرحت الحكومة بذلك، واذا كان يوجد كاتب ب ٤٠٨ ليرات وحاجب ب ٤٠٨ ليرات فيكون الكاتب في اول عهد خدمته والحاجب في ختام مدة الخدمة

الشيخ فريد الخازن: الحاجب الذي على الباب يياخذ قد الكاتب الي صرف عليه ابوه ٢٠ الف ليرة

الشيخ ابراهيم المنذر: زيدت وظيفة رئيس قلم

الامير خالد شهاب: هذا الموظف كان في دائرة اخرى ونقل الى الدوائر العقارية. وبالطبع حينما ينقل من دائرة لآخرى ياخذ الراتب الذي كان ياخذه في الدائرة التي كان فيها

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - رئيس القلم رتبة مش وظيفة

الرئيس: من يقبل الرقم المذكور في البند الاول كما ورد فليرفع يده؟ (اكثرية) صدق المجلس المبلغ

البند الثاني - تخصيصات لجان التحديد والاحصاء ٢٠٤٧٠ ليرة من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده؟ اكثرية - قبل المجلس

البند الثالث - لوازم ونفقات ادارية (١٠ فقرات) نقل وانتقال ١٣٥٠ ليرة . - مطبوعات ولوازم مكتبية ٢٢٥٠ ليرة . - نشرات واعلانات ٢٠٠ ليرة . - مخبرات بالبرق والتلفون ٢٠٠ ليرة . - انارة وتدفئة ٢٥٠ ليرة . - ايجارات ١٤٠٠ ليرة . - رياش وحفظ الاوراق ٦٠٠ ليرة . - ثمن خزانات حديدية ٢٠٠٠ ليرة . - صيانة املاك الدولة ١٥٠ ليرة . - نفقات شتى ٢٥٠ ليرة . - وقد بلغ مجموع هذا البند ٨٦٥٠ ليرة انزلت منه اللجنة ٦٥٠ ليرة فاصبح المجموع ٨ الاف ليرة . من يقبل هذا البند كما عدلته اللجنة فليرفع يده؟

الشيخ ابراهيم المنذر: يعني ٦٠٠ ليرة لشراء خزانات؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا توجد خزائن حديدية في الدوائر العقارية لحفظ الاوراق اشترينا بعض الخزائن سنة ١٩٣٢ وسنشترى غيرها شوي شوي لحفظ السجلات

الشيخ ابراهيم المنذر: اقترح ابقاء المبلغ المخفض

الرئيس: تعديل التعديل مقدم على التعديل . من يقبل اقتراح الشيخ المنذر فليرفع يده؟ اقلية: سقط

الاقتراح من يقبل المبلغ كما عدلته اللجنة فليرفع يده؟ اكثرية: قبل المجلس الرقم كما تعدل

البند الرابع - اعمال المساحة العقارية (٤ فقرات) المساحة ١١٥ الف ليرة . - تحديد غابات

الدولة ٥٥٠٠ ليرة . - اعمال الاحصاء ١٩ الف ليرة . - تنظيم قيود المساحة والسندات

والسجلات ٢٠١٦٣ ليرة . وقد اصبح مجموع هذا البند ١٥٩٦٦٣ ليرة انزلت منه اللجنة ٩٦٦٣

ليرة فاصبح مجموع البند ١٥٠ الف ليرة . من يقبل هذا الرقم كما عدلته اللجنة فليرفع يده؟

هنا حصل التعديل الذي شكى منه الشيخ ابراهيم يعني انه انزل من مجموع البند الرابع ٩٦٦٣

ليرة . الكلام لمدير المالية

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لما درست اللجنة هذا البند اعتمدت على راي المسيو دورافور . فقد رأيت انه لم

يتمكن من استعمال كل الاعتماد الذي كان مخصصاً له فانزلت من الاعتماد الجديد ٩٦٦٣ ليرة

فاصبح مجموع البند ١٥٠ الف ليرة وقد زادت الحكومة قاضيا عقاريا على عدد القضاة، ولها

الامل من انهم يتمكنوا من انجاز الاعمال التي لديهم، وان يستعمل المسيو دورافور الاعتماد

بكامله . واذا تبين لها ان المبلغ الذي خفض من هذا البند يحتاج اليه فهي مستعدة لان تطلب به

اعتمادا اضافيا

الامير خالد شهاب: نحن ما استوحينا الانزال الا بعد ان راجعنا قطع حساب السنة الماضية، وبعد ان اكد لنا

حضرة مدير المالية ان المسيو دورافور لا ينفق اعتماده كل سنة، عند ذلك انزلنا ١٠ الاف ليرة .

واذا رأى المسيو دورافور انه سيضاعف جهوده فنحن بدل العشرة نعطيه ٥٠ الف ليرة . فالمجلس

لا يرفض على الاطلاق ان يعطيه كل ما يحتاج اليه . الآن عندي ١٤ اعتماد اضافي، ومتى رأى

المسيو دورافور انه في حاجة لهذا المبلغ نوافق عليه. ومتى طلبته الحكومة تقدر ان تاخذه

الرئيس: لو لزمكم هذا المبلغ يمكنكم اخذه

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - المسألة شكلية اكثر مما هي اساسية. الافضل ان يبقى المبلغ في الاعتماد، وعلى كل فالمجلس لا يبخل به حينما يطلب منه

الأستاذ زكور: ان ما قاله حضرة مدير المالية ينطبق على كل موازنة. فلا المجلس ولا اللجنة تهرب من طلب الحكومة الحق والمبلغ المقتصد يعود طبعاً للصندوق، فاللجنة لم تقتصد بارة الا بعد ان اخذت المعلومات من مدير المساحة في العشر سنوات التي مضت لم يتوصل كل سنة لاتفاق المبالغ المخصصة له، وقد صرح لنا ان الاعتمادات التي خصصت له بقي منها ٣٢ الف ليرة، فأنزلنا من اعتمادات هذه السنة ٩ الآف ليرة فقط، وأبقينا له احتياطا ٢٣ الف ليرة، لذلك لا يمكنه ان يقوم باعمال اضافية بأكثر من ٢٣ الف ليرة. ولم نعمل شيئاً الا بعد السؤال والتدقيق

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - طالما المجلس على هذا الاستعداد فانا اوافق على هذا التنزيل

الاستاذ ليلكيان: على ايش تنفق المئة و ١٥ الف ليرة؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - على مهندسين وخطاطين وكتبة وكل ما يلحق هذه المصلحة من الاعمال

الرئيس: من يقبل بالرقم المعدل الوارد في هذا البند فليرفع يده ؟

(اكثرية)

قبل المجلس الرقم كما عدلته اللجنة وقد اصبح مجموع الفصل الثالث من الباب السادس ٢١٤٢٩٦ ليرة

انتهينا الآن من موازنة الدوائر العقارية وننتقل الى البحث في موازنة العدلية

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - بحث المجلس في موازنة المالية برمتها ولم يبق الا الفصل الاخير البند الوحيد المتعلق بالملحق التجاري اللبناني في باريس وبذلك ننتهي مرة واحدة من موازنة المالية

الرئيس: الفصل الرابع الملحق التجاري في باريس بند وحيد ٤٤٧٥ ليرة. من يقبل الرقم الوارد في هذا البند كما هو فليرفع يده.

قبل المجلس

ننتقل الان الى البحث في الموازنة العدلية. الاخوان يعرفون النظام الداخلي اكثر مني. الساعة الان الحادية عشرة فاذا كنا في كل قضية يتكلم الواحد مرتين ثلاثة لا ينتهي البحث فليتكلم الواحد مرة او مرتين فقط في المسألة الواحدة.

الشيخ فريد الخازن: اذا تكلم نائب وجاوبو زميل. ممنوع. صلاحية بالكلام بلاها كمن ؟
الرئيس: إذا اردتم يمكننا رفع الجلسة ١٠ دقائق استراحة رفعت الجلسة عشر دقائق للاستراحة.
(بعد عشر دقائق)

الرئيس: اعيدت الجلسة، فليتلى تقرير المقرر العام على موازنة العدلية.
فصعد الاستاذ زكور الى المنبر وتلا التقرير الآتي:

تقرير

المقرر العام على موازنة مصلحة العدلية يصطدم المجلس في درس موازنة العدلية بالتنظيم القضائي الجديد الذي زاد في الاعتمادات المخصصة لهذه المصلحة مبلغ ٦٤ الف ليرة وقد وضع هذا التنظيم اثناء عطلة المجلس بقرار من حضرة المفوض السامي ولم يكن للحكومة اللبنانية علاقة به فلم تحرك ساكناً ولم تطالب بحقوقها الاساسي في وضع مشروع هذا التنظيم، ولم يكن في امكان المجلس ان يجتمع ليطالب بحقه وحق الحكومة معه في التشريع.

وها نحن الآن امام الامر الواقع، موازنة موضوعة لموظفين اشغلوا منذ اشهر مراكزهم الجديدة بمراسيم رسمية ليقيموا العدل بين الناس فهل في وسع المجلس ان يغير هذا الوضع الجديد اثناء درس الموازنة وهل يقدر ان يرفض المصادقة على موازنة العدلية بدون ان يشل حركة القضاء؟

ان اهمال الحكومة بادئ ذي بدء امر مطالبتها بحقوقها في التشريع هو الذي اوصلنا الى هذا المأزق الحرج، وهذه هي نتيجة أي حكومة قائمة على اساس عدم المسؤولية، وإنما نعني «بالحكومة» الجهة التي تحمل نوعاً من مسؤولية الحكم.

ان المجلس النيابي قد طالب مراراً باصلاح التنظيم القضائي السابق معبراً عن رأي الشعب ولكنه اعتقد ان التنظيم المنتظر سيجري بمعزل عنه وعن الحكومة فلا يكون له رأي فيه ولا يعرض عليه مشروعه، وهذه سابقة لا نراها متفقة مع مبدأ الحكم النيابي.

امامكم يا حضرات الزملاء موازنة العدلية وهي بمجموعها تقريباً مخصصة لموظفي القضاء في جميع انحاء الجمهورية اللبنانية. ومصالح الناس وحقوقهم - وربما حياتهم ايضاً - بين ايدي هؤلاء القضاة فماذا تفعلون بهذه المسألة التي وصلنا اليها؟

إننا اذا كنا نطالب بحكومة مسؤولة فلكي يكون لمجلس الامة حق محاسبة حكومته على اعمالها، ان صالحة فتعال الشكر، وان طالحة فتدال عن الكراسي.

ان اللجنة لا يمكنها التقدم الى المجلس بعدم المصادقة على البنود الجديدة في موازنة العدلية لأن عملاً كهذا يشل حركة القضاء، وهذا امر لا يجوز في خاطر احد من النواب، ولكنها تطلب من المجلس ان يسجل حقه بالتشريع، وتنتقل الى درس فصول موازنة العدلية.

لقد اعترض اللجنة اثناء درس هذه الموازنة ما رآته فيها من تعويضات شخصية وفروق كبيرة بين الرواتب ونضرب لكم مثلاً على ذلك ان حضرة رئيس التمييز الافرنسي يتناول بين راتبه وتعويضاته المختلفة مبلغاً يتجاوز السبعة الاف ليرة بينما رئيس التمييز اللبناني لا يبلغ راتبه الثلاثة الاف.

اجل اننا نعترف في هذا المقام بما تحلى به حضرة الرئيس الافرنسي الاول من عدل و نزاهة واقتدار ونقدر له خدماته الجليلة، مع رفاقه القضاة الافرنسيين للقضاء اللبناني، ولكننا لا بد لنا من ابداء هذه الملاحظة اثناء درس الموازنة.

ان المجالس النيابية على التوالي كانت تطالب بزيادة عدد المحاكم البدائية قبل كل شيء تسهلاً لمصالح العباد خصوصاً في المناطق البعيدة. وهذه المطالبة الدائمة كانت تعبر عن اماني اللبنانيين خصوصاً متى عرفنا ان اعادة جميع المحاكم البدائية تكلف الحكومة اقل بكثير من النفقات التي دعا اليها التنظيم القضائي الجديد والمجلس باكثرية ما برح مصرأ على طلبه هذا وهو يلح على الحكومة لتحقيق هذا الطلب.

وقد اتفقت الحكومة اللبنانية مع حكومة اللاذقية على استخدام حاكم صلح اللاذقية الافرنسي مرتين في الشهر الى طرابلس للنظر في القضايا الاجنبية هناك وهي تدفع له مقابل ذلك تعويضاً سنوياً قدره ٥٤٠ ليرة، والحكومة ترى بعملها هذا اقتصاداً لا يستهان به.

واضطرت الحكومة الى استئجار محل للمحكمة الشرعية في طرابلس فارصدت لهذه الغاية اعتماداً جديداً في الموازنة بمبلغ ٢٢٥ ليرة وهذا هو سبب الزيادة في باب «لوازم ونفقات ادارية» المحاكم الشرعية.

اما الزيادة التي يلاحظها حضرات النواب في بند «موظفي الافتاء» فهي ناجمة :

اولاً - عن زيادة راتب سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية التي تقررتم بمرسوم من المرحوم المسيو ابوبار بتاريخ ٢٩ كانون الثاني الماضي، وترى اللجنة ان هذه الزيادة هي عادلة بالنسبة لمقام الافتاء العالي.

وثانياً - عن احداث مركز للافتاء في صيدا

وفي موازنة مصلحة العدلية بعض تغييرات واصلاحات في البنود والاسماء سيرها حضرات النواب اثناء درس بنود الموازنة

اما قضية التعويضات الشخصية التي جاء ذكرها في هذا التقرير على موازنة العدلية فسيترك درسها الى البحث العمومي عن جميع التعويضات في موازنة الدولة.

هذه هي الملاحظات التي رأينا ان نبديها على موازنة العدلية نتقدم بها الى المجلس الموقر

المقرر العام

ميشال زكور

الرئيس: وسيتلى على حضراتكم التقرير الخاص عن هذه الموازنة

فتلا السكرتير المعين التقرير الآتي:

التقرير الخاص على موازنة مصلحة العدلية

درست اللجنة فصول هذه الموازنة وبنودها كما يأتي:

بند	ليرة لبنانية سورية	
١	١١٨٧٤	موظفو الادارة المركزية
٢	٢١٥٠	لوازم ونفقات ادارية
الفصل الثاني: المحاكم المدنية		
١	٤٧٩٩٥	موظفو محكمة التمييز
٢	٨١٧٢٦	موظفو محكمة الاستئناف
٣	١٦٤٦٤٤	موظفو المحاكم البدائية
٤	١٠١٦٣٥	موظفو المحاكم الصلحية
٥	٣٠٣٦	التفتيش القضائي
٦	٩٧٥٠	لوازم ونفقات ادارية
٧	٥٠٠٠	نفقات سفر القضاة الافرنسيين
٨	٤٢٥	اعانة لمكتب الحقوق الافرنسي
٩	٤٥٠٠	نفقات شهود
١٠	١٢٠٠٠	نفقات قضائية
انزل من هذا البند ١٥٠٠ ليرة		

الفصل الثالث

١	٤١١٨١	المحاكم الدينية
---	-------	-----------------

٢ ٢٣٥٠ لوازم ونفقات ادارية صودق عليه

الفصل الرابع

١ ١٦٧٠٤ الافتاء صودق عليه

١٥٠ لوازم ونفقات ادارية صودق عليه

فيكون مجموع ما خفضته اللجنة المالية من هذه الموازنة الف وسبعمائة ليرة

الشيخ ابراهيم المنذر: لا شك بانني اوافق الاستاذ لاننا نشعر بهذه الشكوة في مسألة المعاملات فمقرر اللجنة يكتب ولكن الحكومة تسمع ولا تجيب، لقد انتدبت الحكومة حاكم صلح اللاذقية الافرنسي للنظر في قضايا محكمة بداية طرابلس المختلطة، فبأي صفة يحكم حاكم صلح اجنبي في محكمة لبنانية؟ ان كل مأمور يعمل في العدلية في لبنان يعمل كما مأمور لبناني.

فالقاضي الذي يعمل عمله في اللاذقية كيف يمكنه ان يحكم في لبنان، وغداً يتفقون مع حاكم الصلح في حلب على ان ياتي الى طرابلس او غيرها، ويمكن لحاكم الصلح في أي منطقة ان يذهب الى المنطقة التي يريد، هل حاكم الصلح الذي جاء من اللاذقية هو حاكم صلح لبناني او لاذقي؟ ماذا تجيب الحكومة على هذا الامر، الا ترى فيه اخلاقاً باستقلال لبنان؟

سامي بك الخوري - مدير العدلية: اتخذت الحكومة هذا القرار للتوفير على الخزينة وطلب اهالي طرابلس حاكم صلح اجنبي بواسطة النقابة، ولما كانت محاكم بيروت المختلطة كلها مشغولة وكانت لا تريد انشاء مركز يكلفها نفقات كبيرة، فكرت ان تنتدب حاكم صلح اللاذقية وان تسأله المحيي مرتين في الشهر الى طرابلس لقاء ٤٥ ليرة شهرياً وهو في مركزه يحكم كقاضي افرنسي في لبنان عملاً بالتعليمات التي صدرت له بهذا الخصوص.

الشيخ ابراهيم المنذر: كل ما ذكره حضرة المدير موافق الا محيي حاكم صلح من محاكم دولة الى محاكم دولة اخرى بصفة مأمور من مأموريتها.

الأستاذ زكور: تأييداً للانتداب.

الشيخ ابراهيم المنذر: مأمور من مأموري اللاذقية يحكم في لبنان

سامي بك الخوري - مدير العدلية: تعين حاكم صلح في طرابلس

الشيخ ابراهيم المنذر: يقدر يكون نائب هون ونائب في اللاذقية

سامي بك الخوري - مدير العدلية: الانتداب ممكن للقضاة القاضي ينتدب من محكمة لمحكمة.

الشيخ ابراهيم المنذر: في دولة واحدة مش من اللاذقية للبنان.

سامي بك الخوري - مدير العدلية : يشتغل باوامر الحكومة اللبنانية

الشيخ ابراهيم المنذر: يعني المفوضية عيتتو، عمرنا ١٥ سنة سمعتو انها انعلمت قبل اليوم.

سامي بك الخوري - مدير العدلية : السنة الماضية صدقتو عليها.

الامير مجيد ارسلان: في اثناء انعقاد الدورة الماضية وقبل التشكيل القضائي الاخير، كنت طلبت ارجاع محكمة

بداية الشوف او العودة لنظام كايلاً رفعاً للمصاريف عن عاتق الاهالي. كانت نتيجة طلبنا ان

الفت الحكومة عدة محاكم صلحية ومنها محكمة الشوف، فتجاه هذا الامر الواقع نطلب ارجاع

محكمة الشوف الصلحية، ولي ملاحظة ابدىها ابداهها الزميل شمعون بخصوص المجلس العدلي

حكمت بك جنبلاط: الحكومات في كل بلاد العالم من الشعب الا ترى ان عليها ارجاع هذه المحاكم للشعب وان

تبدي لنا رأيا مفصلاً في هذا الموضوع؟

الشيخ فريد الحازن: عندنا بلبنان بعكس ما قال حكمت بك كل ما طلب الاهالي ارجاع محكمة ما بتجيهم

الحكومة بدها توفر ولكن عملت مشروع كلفها ستين الف ليرة، بالاول كانوا يقولوا المسألة

حزبية، هلق فين الحزبية، نحننا نحتج ومنضل مصرين وبنحتج.

الدكتور ايوب ثابت: اريد ان اوجه نظر حضرة مدير العدلية الى مسألة يشكو منها كثيرون وهي تأجيل القضايا من

جلسة الى جلسة بحيث ان البعيد يأتي ويصرف دراهمه بلا فائدة له وهذه الاضرار تصيب كثيرين

من الناس ولا اعرف دواء لها فاطلب من حضرة المدير اتخاذ الطرق اللازمة لمنعها. من ١٤ سنة

والتأجيل لاحق التأجيل.

الياس بك السكاف: الرسوم تطبق في كل محكمة شكل الرسوم يجب ان تكون موحدة ليعرف الانسان شو بدو

يدفع.

الأستاذ زكور: يتكلمون دائماً عن المجلس العدلي ونظرنا في الموازنة فلم نر له اثراً فمن اين توخذ نفقاته؟

جواب مدير العدلية في مجلس النواب

جلسة ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٤

ان بعض النواب يعترضون على صدور قرار التنظيم القضائي بدون المجلس والبعض الاخر ينتقدون التشكيل

نفسه. اما الامر الاول فليس على مدير العدلية ان يجيبكم عليه لان التنظيم القضائي صدر كما تعلمون في قرار من

حضرة المفوض السامي وهو القرار رقم ١٧٨. اما الانتقادات الواردة بحق التشكيل فاني سأجيبكم عليها

بالتفصيل

الخص مضمون القرار ١٧٨ فهو يتضمن اولاً: اعادة محكمة التمييز على راس القضاة اللبناني وباعادة هذه المحكمة العليا يتوحد اجتهاد سائر المحاكم سواء اكانت وطنية ام مختلطة اذ ان محكمة التمييز في شكلها الحاضر هي مدغمة تتألف من قضاة لبنانيين وفرنسيين وهذا تدبير لم نر مثله فيما سبق في التشكيلات العدلية لانه كان يوجد فيما مضى محكمتا تمييز وطنية ومحكمة مختلطة وقد صدف لتينك المحكمتين أن اختلفتا في الاجتهاد بدعاوٍ مماثلة في تفسير قانون واحد ولم يكن ثمة مرجع اعلى لازالة هذا الخلاف وهذا المحذور ذو شأن هام في العالم القضائي اما الان وقد تشكلت محكمة عليا موحدة فقد زال هذا المحذور.

ثانياً - إن القرار ١٧٨ قد اعاد الى القضاء اللبناني مصلحة التفتيش وهي مؤلفة من مراقب عام يتولى تفتيش بمعاونة خمسة قضاة منتدبين يتوجهون الى جميع المناطق فيراقبون سير القضاء في جميع المحاكم الصلاحية والبدائية والاستئنافية

ثالثاً - ان قرار التنظيم القضائي اوجد غرفتين اضافيتين في كل من محكمتي بداية لبنان الشمالي وجبل لبنان اني اذكر ان هذا المجلس كان يطلب بالحاح اعادة محكمة التمييز واعادة التفتيش الى القضاء اللبناني وقد جاء التنظيم القضائي الاخير فاجاب مجلسكم الكريم الى مطلبه الاولين . فهل يجدر بهذا المجلس ان يقابل هذا التشكيل بالاحتجاج والشكي . اني اذكر ايضا ان هذا المجلس كان يطلب بالحاح ايضا اعادة المحاكم البدائية الى الاقضية فاذا كانت قلة الاعتمادات التي وضعت تحت تصرفنا حالت دون تحقيق هذا المطلب الاخير فلا ارى في ذلك سبباً كافياً لعدم المصادقة على موازنة العدلية ومع ذلك فاني اسأل المجلس الكريم لماذا يتشبث بإعادة المحاكم البدائية الى الاقضية اليس مقصده تخفيف المشقة على اصحاب المصالح ونفقات الانتقال؟ فانا ابين لكم بان اعادة المحاكم البدائية الى الاقضية زيادة في المشقة وفي مصروف الانتقال على اصحاب المصالح واليكم بيان ذلك

لناخذ الوضع الحاضر . انه يوجد الان في كل من الاقضية محكمة او محكمتان صلحيتان وتلك المحاكم لها صلاحية واسعة وواسعة جداً لدرجة انها تتمكن ان ترى تسعين بالمئة من الدعاوي التي تقام في لبنان واحكامها تستأنف الى محاكم اللوية في مراكز المحافظات . فاذا استبدلنا المحاكم الصلاحية بمحاكم بدائية فأين يكون مرجع استئناف احكامها الا يكون في بيروت . فما هو الافضل لاصحاب المصالح ان يقيموا دعاويهم في محاكم بدائية لا لزوم لها وان يضطروا للحضور الى بيروت لاجل استئناف الاحكام هل من مصلحة ابناء عكار وابناء البقاع ولبنان الجنوبي ان يتحملوا مشقات السفر من تلك المناطق البعيدة الى بيروت ام الافضل لهم ان يحضروا فقط الى مركز المحافظة في مدينة طرابلس او زحلة او صيدا؟

ان الجواب على هذا الامر لبيدي وأعقد ان بعض التصريحات التي تقدم بيانها لا يتأخر المجلس الكريم عن مصادقة موازنة العدلية كما وردت في مشروع الحكومة

أجيب على بعض ما ورد في اقوال حضرات النواب فيما يختص بالامور الشتي التي ذكروها

فيما يختص بالمجلس العدلي

إن هيئة المجلس العدلي لا تكلف الحكومة بارة الفرد فهو يؤلف من غرفة محكمة الاستئناف المختلطة يضاف اليها قاضيان قاض لبناني وقاض افرنسي وتؤمن وظيفة النيابة العامة بواسطة النيابة العامة الاستئناف المختلطة وهؤلاء القضاة لا يتناولون لقاء عملهم هذا لا راتباً ولا تعويض فلماذا تلغى هذه المحكمة وهي لا تكلف خزانة الدولة مصروفاً ما. واننا نرى بقاءها انفع وهي كسيف مسلط على رؤوس المشاغبين والعابثين بالأمن واعتقد ان لاحكام المجلس العدلي وقع في النفوس اكثر من الاحكام التي تصدر من المحاكم لان احكامه تصدر مبرمة ولا تخضع لطرق المراجعة وقد عمدت الحكومة في المدة الاخيرة الى تخفيف عدد الدعاوي التي تحال الى المجلس العدلي ولا تحيلها اليه الا عند الضرورة القصوى. وبناء على طلب الاهلين لاجل المحافظة على الامن والسكينة وهي ترغب في عدم احالة الدعاوي الى المجلس العدلي ان تبقئها في المحاكم العادية تاخذ سيرها القانوني فلا يحرم اصحاب الحقوق من حق المراجعة بالطرق القانونية

اما اذا كان هنالك بعض دعاوي متأخرة لدى المحقق العدلي كما ذكر النائب الاستاذ شمعون في خطابه او كان دعاوى اخرى متأخرة في غير محاكم كما ذكره حضرة الدكتور ايوب ثابت فاني سابحث عن الامر لاجل ملافاة كل تأخير غير مشروع ولا يخفى ان التحقيقات الجنائية تعتبرها مصائب جمة لجلاء الحقيقة لا سيما لدى المحقق العدلي وهو مكلف بالتحقيق المستوفي من جميع جهاته اذ يجري التحقيق في المجلس العدلي على درجة واحدة ويحال المتهمون الى المحكمة بناء على قراره ولا يوجد فوقه قاض احالة فيجب في هذه الحالة ان يكون التحقيق مكتملاً من جميع اطرافه

فيما يختص بتعريفه الخرج

ان المحاكم لا تزال الان متمشية على التعريف السابقة ولكن بمناسبة صدور القوانين الجديدة قد اهتمت مديرية العدلية لهيئة مشروع قانون للرسوم القضائية وهو الآن قيد الدرس لدى اللجنة التشريعية فعندما تنتهي من درسه ويعرض علينا فاذا وجدناه موافقا للمصلحة سنتقدم به بمشروع قانون الى هذا المجلس

جواب على كلام النائب الاستاذ خباز فيما يختص بترقي القضاة

ان ترقي القضاة كان يجري بحسب التشكيل السابق بناء على القدمة أي ان القاضي يحق له بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل او خمس سنوات على الاكثر ان يترقى درجة واحدة شخصية فلو طبقت هذه المادة لكلفت خزانة الدولة في كل ثلاث او خمس سنوات لا اقل من ثلاثة وعشرين الف ليرة فتتضخم بذلك موازنة العدلية سنة عن سنة لذلك راينا محافظة على اموال الخزينة ان نستبدل هذه الطريقة في الترقى بطريقة اخرى وهي التي اقرها قرار التنظيم القضائي الاخير وهذه من حسنات هذا التنظيم ايضا لانه جعل ترقي القضاة بعيدا عن المؤثرات الخارجية

لانه لا يحق بموجب الطريقة الجديدة سوى للقضاة المستحقين ان يتناولوا ترقيةهم على يد لجنة مؤلفة من كبار القضاة تقترح اسماءهم لديها فتقيدهم بجدول للترقي فيرقون عند فروع المركز الذي يعلو وظيفتهم مباشرة وبهذه الطريقة لا تتضخم ارقام الموازنة بل تبقى ثابتة على ممر السنين وينال كل قاض ما يستحقه من الترقى في حينه الاستاذ شمعون: في نقطة في المجلس العدلي: هي ان المسيو كبير يترك اشغاله في المحاكم العادية كلما كلفوه بقضية في المجلس العدلي وينصرف عنها الى شغله الجديد. هكذا حدث في قضية كوكب الشرق وهكذا حدث اليوم في قضية المرفأ. فتأخر بسبب ذلك القضايا في المحاكم العادية، ثم إن المستنطق الذي يتولى التحقيق اذا كان لبنانيا يسهل التحقيق ويسرع به بخلاف المستنطق الاجنبي الذي يحتاج الى ترجمان في كل مسألة كبيرة وصغيرة وبسبب هذا تبقى القضايا خمسة وعشرة واحيانا ١٥ شهر في التحقيق

الامير مجيد ارسلان: انا اعرف قضايا بقالها ١٥ شهرا وبداها بعد خمسة اشهر لتنتهي وربما يسافر القاضي بالاجازة قبل انتهائها فمتى تنتهي القضية المنظور فيها

سامي بك الخوري - مدير العدلية: ليس عندنا اقل مانع من انتداب قاضي لبناني من القيام بالتحقيق مع القاضي الاجنبي اما بخصوص الرسوم القضائية وتعريفه الحجز بالحكومة توضع تعريفه تنظر فيها اليوم الهيئة القضائية ومتى فرغت من درسها تعرض المشروع على المجلس اما رواتب الموظفين الافرنسيين فالمفوض السامي هو الذي يعينها والان اطلب التصديق على الموازنة

الأستاذ خباز: أتأسف اننا ما عمال نعرف بالمناقشة الا قبل عقد الجلسة بربع ساعة، موازنة العدلية موازنة مهمة خصوصا وانها وصلتنا بعد تشكيل قضائي جديد قامت البلاد له وقعدت كان الافضل ان يترك لنا وقت لدرسها وعمل ملاحظات عليها. اسمحوا لي اعطي بعض ملاحظات بالفرنسوي لان الكلام ثلاثة ارباعه موجه لحضرة المندوب ثم تكلم حضرته بالفرنسوية شاكيا من قصر وقت درس هذه الموازنة واحتج على اعادة محكمة التمييز التي تكلفت مبلغا كبيرا في حين ان القضايا المعروضة عليها لا تزيد عن عدد صغير معين لا يزيد عن العشرة وقال إنه اذا كان الغرض منها توحيد القضاء فمحكمة الاستئناف نفسها يمكن ان تتحول الى محكمة تمييز واقرب مثل الى ما اقوله مصر

الأستاذ زكور: عملوا فيها محكمة تمييز

الأستاذ خباز: هذا من جانب ومن جانب اخر انا لا أصوت على الموازنة بسبب هذا الادغام، اذا كان بدكم ادغام في القضاء فلا يكون في التمييز وحده، بل في جميع فروع القضاء والا فلا معنى لحصول الادغام في التمييز فقط وبخصوص لجنة ترقى القضاة فيها شذوذ حدث بدون قصد، ولكن الذين عملوه مخطئون

الشيخ فريد الخازن: ما فهمنا شي غير كلمة كساسيون

ثم اخذ الرئيس يشرح بالعربية باجمال الكلام الذي قاله الاستاذ خباز بالفرنساوية . وبعد ان انتهى منه طلب الدكتور محمد قزعون الكلام

الرئيس: الكلام للدكتور قزعون

الدكتور محمد قزعون: كان فيما مضى تقرر محكمة صلحية في البقاع مركزها في سغبين وجب جنين يقضي في كل منهما نصف سنة وبعده الغيت المحكمة وتقرر ايفاد حاكم صلح زحلة لهذا المركز مرة او مرتين في الاسبوع وفي التشكيل القضائي الجديد الغي هذا التدبير فحرمت تلك القرى النائية عن مركز المحافظة حاكمها الصلحي فأطلب اذا كان لا يمكن تعيين حاكم صلح في هذا المركز فعلى الاقل تعيين احد اعضاء محكمة البداية يوما او يومين في الاسبوع ليقتضي بين الاهلين في دعاويهم الصلحية وبذلك يتوفر على الاهالي الفقراء البعيدين عن مركز المحافظة مشقة السفر ومصارفاته ومن ارحم من الحكومة واشفق على رعاياها

الرئيس: نتقل الان الى البحث بالارقام

الباب الرابع مصلحة العدلية - الفصل الاول - البند الاول - ادارة العدلية المركزية . ورد هذا البند في الموازنة بقيمة ١١٨٧٤ ليرة وقد زيد عليه ٤٨٠ ليرة علاوة لقاضيين ملحقين بالمديرية فاصبح مجموعه ١٢٣٥٤ ليرة . من يقبل هذا الرقم فليرفع يده: قبل المجلس الرقم المعدل

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية ، وقد ورد هذا البند في الموازنة بقيمة ٢٣٥٠ ليرة فانزلت منه اللجنة ٢٠٠ ليرة فاصبح ٢١٥٠ ليرة من يقبل هذا البند كما عدلته اللجنة فليرفع يده؟ اكثرية قبل المجلس

الفصل الثاني - المحاكم المدنية - البند الاول - موظفو محكمة التمييز ٤٧٩٩٥ ليرة من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده؟ اكثرية قبل المجلس

البند الثاني - موظفو محكمة الاستئناف وهو مؤلف من ١٠ فقرات كما ياتي: - الاولى غرفة الحقوق والتجارة كانت هذه الفقرة ١١١١٢ ليرة وقد الغيت الفقرة الخامسة واضيفت قيمتها اليها فاصبح مجموع هذه الفقرة ١٣٠٣٢ ليرة - الثانية الغرفة الجنائية ٨٤٧٢ ليرة الثالثة غرفة استئناف الجنح ٩١٦٢ ليرة - الرابعة قاضي الاحالة ٣٦٣٦ ليرة - الخامسة الغيت وادغمت بالفقرة الاولى - السادسة وقد اصبحت الخامسة النيابة العامة ١٢٧٥٦ ليرة - السادسة المحاكم المختلطة ٣٢٥٩٧ ليرة - السابعة امين صندوق قصر العدلية ٤٣٨ ليرة - الثامنة قلم الغرفة الاضافية ٩٤٢ ليرة -

التاسعة ترقى الموظفين القانوني ٦٩١ ليرة. وقد اصبح مجموع هذا البند ٨١٧٢٦ ليرة. من يقبل الرقم الوارد في هذا البند فليرفع يده؟

الشيخ ابراهيم المنذر: هل ترقى القضاة داخل في هذا الرقم؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ترقى القضاة من مركز لمركز آخر فقط

سامي بك الخوري - مدير العدلية: ان ترقى القضاة كما كان يجري قديما كل ثلاث سنوات يكلف الخزينة ٢٣ الف ليرة فرواتب القضاة باقية على حالها ولا تترقى رواتبهم الا حينما تترقى وظائفهم وذلك على ايدي لجنة معينة من كبار القضاة

الأستاذ خباز: ٢٣ الف ليرة كل ثلاث سنوات لكل قضاة الجمهورية اللبنانية مش مبلغ كبير، يمكن استبقاؤه في الموازنة

الرئيس: من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده؟ اكثرية

قبل المجلس

البند الثالث - موظفو المحاكم البدائية - وهي - محكمة بداية بيروت اللبنانية غرفة الحقوق والتجارة ٩٣٧٨ ليرة. الغرفة الجزائية ١٠٩٦٨ ليرة - النيابة العامة ٨٥٨٠ ليرة - دائرة الاستنطاق ٦٠٦٠ ليرة - دائرة الاجراء ٦١٧٤ ليرة - المباشرون ٦٥٨٢ ليرة المحاكم البدائية المختلطة في بيروت القضاة الفرنسيون ٢١٥٩٧ ليرة - القضاة والمساعدون اللبنانيون ١٤٩٨٢ ليرة

محاكم الملحقات البدائية اللبنانية

محكمة جبل لبنان ٢٢٤٧٠ ليرة - وقد اضيف اليها حاجب براتب ١٨٠ ليرة فأصبح مجموع الاعتماد ٢٢٦٥٠ ليرة

محكمة لبنان الشمالي ٢٣٥٥٦ ليرة. محكمة لبنان الجنوبي ١٦٢٢٤ ليرة. محكمة البقاع ١٥٣٧٢ ليرة. بدل علف لخيول المباشرين ٨٥١ ليرة، ترقى الموظفين القانوني ١٨٦٠ ليرة

وقد اصبح مجموع مخصصات البند الثالث ١٦٤٨٢٤ ليرة من يقبل بهذا الرقم كما ورد فليرفع يده؟

اكثريه قبل المجلس الرقم

البند الرابع - موظفو المحاكم الصلحية - المحكمة الصلحية اللبنانية - وردت مخصصاتها في الموازنة بقيمة ١٦٨١٢ ليرة. وقد سقط سهوا ٢٤٠ ليرة زيدت عليها فاصبح مجموع هذا الرقم ١٧٠٥٢ ليرة. المحكمة الصلحية المختلطة ٧٢٤٦ ليرة، محاكم صلح جبل لبنان ٢١٥٥٨ ليرة، محاكم

صلح لبنان الشمالي ٢٢٩٢٦ ليرة، محاكم صلح لبنان الجنوبي ١٨٠٢٤ ليرة، محاكم صلح البقاع ١١٧٣٠ ليرة بدل علف لخيول المباشرين ١٧٧٩ ليرة. ترقى الموظفين القانوني ١٥٦٠ ليرة. وقد أصبح مجموع البند الرابع ١٠١٨٧٥ ليرة

البند الخامس - التفتيش القضائي ٣٠٣٦ ليرة - البند السادس لوازم ونفقات ادارية ٩٧٥٠ ليرة - البند السابع نفقات سفر القضاة الفرنسيين ٥٠٠٠ ليرة - البند الثامن اعانة لمكتب الحقوق الافرنسي ٤٢٥ ليرة - البند التاسع نفقات شهود ٤٥٠٠ ليرة - البند العاشر نفقات قضائية ١٣٥٠٠ ليرة انزل منه ١٥٠٠ ليرة فاصبح ١٢ الف ليرة - البند الحادي عشر تعويضات اللجنة الاستشارية للاشترا ٢٩٢٨ ليرة

وقد اصبح مجموع الفصل الثاني ٤٣٤ الفا و ٥٩ ليرة من يصادق على هذا الرقم فليرفع يده؟
اكثرية صدق المجلس

الفصل الثالث - المحاكم الدينية - موظفو المحاكم الشرعية :
محكمة التمييز الشرعية السنية ٨٠٦٨ ليرة. محكمة التمييز الشرعية الجعفرية ٥٤٩٠ ليرة. محاكم الملحقات ٢٦٤٣٢ ليرة. تعويضات لمهمات خاصة ١٩٢ ليرة. ترقى الموظفين القانوني ٥١٩ ليرة فاصبح مجموع الفصل الثالث ٤٣٥٣١ ليرة. من يقبل بهذا الرقم كما ورد في الموازنة فليرفع يده؟

ابراهيم بك حيدر: عندي اقتراح اقدمه للرئاسة
الرئيس: لدينا اقتراح مقدم من ابراهيم بك حيدر بشأن راتب رئيس محكمة التمييز الجعفرية هذا هو:
حضرة رئيس المجلس النيابي الافخم
بما ان رئيس محكمة التمييز الجعفرية مضى على رئاسته زهاء تسع سنوات وهو قائم بوظيفته اتم قيام وعليه اني اقترح على الحكومة ان تساوي راتبه براتب زميله رئيس المحكمة الشرعية
وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام
بيروت في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٤

نائب البقاع

الامضاء: ابراهيم حيدر

الرئيس: وبما ان المجلس لا يملك حق الزيادة فيحال للحكومة للنظر فيه
الرئيس: من يقبل الرقم كما ورد في الموازنة فليرفع يده؟ (اكثرية) قبل المجلس
الفصل الرابع - الإفتاء - البند الاول - موظفو الافتاء ١٦٧٠٤ ليرات. لوازم ونفقات ادارية ١٥٠

ليرة مجموع الفصل الرابع ١٦٨٥٤ ليرة. من يقبل بهذا الرقم كما ورد في الموازنة فليرفع يده
اكثرية قبل المجلس

الرئيس: انتهينا الان من موازنة العدلية وبقيت علينا موازنة المعارف والصحة والنافعة. متى تودون تعيين

الجلسة؟ اذا تركتم الجلسة بلا تعيين قد تتأخر خمسة او ستة ايام

الأستاذ زكور: نحن نشتغل ليل نهار ، لا يمكننا تعيينها بسرعة ، موازنة النافعة تحتاج لدرس

تعين الجلسة الثلاثاء مساء الساعة ٨ ونصف

وقد رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والنصف ليلا

رئيس مجلس النواب

بترو طراد

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

امين السر

مجيد توفيق ارسلان

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الثامنة ونصف من مساء يوم الثلاثاء

في ١٨ كانون الاول سنة ١٩٣٤

جدول الاعمال

١ - افتتاح الجلسة

٢ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

متابعة المناقشة في الموازنة العامة

٣ - تلاوة تقرير المقررين الخاص والعام بشأن موازنة مديرية المعارف العامة والفنون الجميلة والمناقشة بها

٤ - تلاوة تقرير المقررين العام والخاص بشأن موازنة مديرية الصحة والاسعاف العام والمناقشة بها

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد العادي الثاني في الساعة الثامنة ونصف من مساء يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الاول سنة ١٩٣٤ برئاسة حضرة الاستاذ بترو طراد وعضوية اميني السر الامير مجيد ارسلان والاستاذ كميل شمعون وحضور جميع النواب ما خلا حضرات فضل بك الفضل المتغيب بمرض والاستاذ اميل ادة المتغيب بالاجازة وامين بك المقدم وصبري بك حمادة ونجيب بك حنا ضاهر المتغيين بعذر مشروع . وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات عبد الله بك بيهم امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية وصبحي بك حيدر مدير المعارف العامة والفنون الجميلة والدكتور غرغور مدير الصحة والاسعاف العام . وحضر هذه الجلسة المسيو لافون مندوب فخامة المفوض السامي لدى الجمهورية اللبنانية

الرئيس: فتحت الجلسة ولتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

وبعد ان تلا السكرتير المعين خلاصة المحضر المذكور

الرئيس: هل لأحد اعتراض على المحضر؟ (سكوت) صدق المجلس المحضر

الرئيس: ننتقل الان الى بحث الموازنة، ليتل تقرير المقرر العام على موازنة مديرية المعارف العامة والفنون الجميلة

فصعد الاستاذ زكور الى المنبر وتلا التقرير الآتي:

تقرير

المقرر العام على موازنة المعارف والفنون الجميلة

من دواعي الاسف ان تعتمد الحكومة في الماضي الى انقاص اعتمادات هذه الموازنة في حين ان كل العوامل تدعو اية حكومة وطنية الى تنشيط التعليم الوطني في بلاد كثرت فيها النزعات الطائفية وتغلغلت في النفوس حتى لم يبق من دواء لها الا مدرسة الحكومة التي تعطي الدروس الواحدة في المدرسة الواحدة لجميع ابناء هذا الوطن على مختلف طوائفه ومذاهبه

ولا ننكر ان الروح الطائفية قد اثرت كثيرا في كياننا القومي وكل واحد منا يشعر بهذا التأثير ويسعى لرد مفعوله حتى لا يظل سلاحا ضدنا وضد حقنا في الحياة الحرة وفي الحكم الذاتي

الجميع يعترفون بمفعول الطائفية في هذه البلاد ولا يرون لها دواء فعالا الا مدرسة الحكومة، هذه المدرسة التي تعلم تلامذتها روحا وطنية واحدة فيتشرب على مقاعدها ابناء لبنان - مسيحيين ومسلمين ودروزاً ويهوداً - لبنان العلم الممزوج بمحبة الوطن من منهل واحد، فيخرج هؤلاء الاطفال الى لبنان، المدن والقرى والداكر، وقد نشأوا جميعهم على عقيدة واحدة وتربوا على اساس واحد

واذا جاز لجميع شعوب الارض ولاعرقها في المدينة ان يقتصدوا من موازنة المعارف، فهذا الاقتصاد لا يجوز على الاطلاق في بلد كلبنان، لا يجمع بين عناصره المختلفة بسبب المذاهب الا مدرسة الحكومة

ويا حبذا لو كان في طاقة المجلس ان يزيد في اعتمادات الموازنة اذن لاقتربنا عليه في سبيل وحدة الوطن اللبناني وفي سبيل مستقبل ابنائه وتوحيد روحهم الوطنية ان يجعل في متناول مصلحة المعارف ان تنشئ في كل قرية بل في كل مزرعة مدرسة رسمية تعلم الاطفال روحا وطنية واحدة في كل انحاء الجمهورية

لا سيما وان التعليم الابتدائي الذي اخذت الحكومة على عاتقها نشره في البلاد قد اصبح من حاجاتها الضرورية بعكس التعليم الثانوي والعالي الذي اصبحت البلاد بتخمة منه وكاد يشل يد العمل في الحقول والسهول والمزارع حتى صار ابن الفلاح، بعد تعليمه تعليماً ثانوياً . يأبى ان يظل فلاحاً، وهذا ما زاد في ازمة البلاد الاقتصادية

إن التعليم الابتدائي هو الذي يعلم ابن الفلاح القراءة والكتابة ويقيه فلاحاً عاملاً في حقله بعكس التعليم الثانوي الذي يدفع ابن الفلاح من الحقل ومن وراء المحراث الى عالم غير عالمه والى وسط غير وسطه فيهمل الارض التي هي اساس الثروة ويضيع وراء طلب الرزق من غير المورد الذي عاش منه ابوه وجده وذووه سعداء في كفاف العيش

لقد اخطأت الحكومة خطأ كبيراً حين فكرت بان تقتصد من موازنة المعارف واساءت الى مستقبل الوطن اللبناني، وعسى ان تتمكن الحكومات المتعاقبة من استدراك هذا الخطأ واصلاحه

على انه لا بد من التنويه بفضل الحكومة الدستورية الاخيرة التي اوجدت البكالوريا اللبنانية وجعلت منها درعا منيعا لحماية التعليم الوطني واللغة العربية، فقد اتخذت من هذه البكالوريا واسطة لنشر نوع من الرقابة على المدارس والكلليات التي اخرجتها امتيازاتها، مع الاسف عن نطاق كل مراقبة وتفتيش من قبل الحكومة، اذ انه لما كانت البكالوريا اللبنانية ضرورية لامور كثيرة في مستقبل الشبيبة المتعلقة فقد اضطرت هذه المدارس الكبرى والكلليات الاجنبية الى تدريس منهاج البكالوريا اللبنانية في صفوفها، وهذا ما جعل للحكومة بعض الرقابة على التدريس في تلك المدارس

ويسر اللجنة ان تعلن للمجلس اقبال التلامذة اقبالا منقطع النظير على مدارس الحكومة في جميع الجهات . الامر الذي يدل دلالة محسوسة على شعور الاهالي بفائدة هذه المدارس وعنايتها بتنشئة صغار اللبنانيين .

ثم ننتقل الى دار الآثار والمكتبة الوطنية، وهذان آثران من رقينا الحديث فالمتحف الذي سينتقل في آخر هذه السنة الى بنياته الجديدة الفخيمة التي تعد بحق اجمل بناية في الشرق سيكون مرجعا ذا قيمة كبيرة لعلماء الآثار اجل إنه لا يحتوي اليوم على اثار تبهر الانظار بفخامتها وعظمتها ولكنه يحتوي على آثار قيمة تاريخية، بل من قبل التاريخ، لا يوجد لها مثل في جميع متاحف العالم، وسيكون هذا المتحف - بما يضاف اليه كل يوم من الآثار الجديدة المكتشفة - بيت امجادنا، والبرهان الناطق على ما بلغت اليه مدنيتنا من رقي . بل إنه سيكون حافزا لنفوسنا الى الاقتداء بالاجداد

وقد كانت المفوضية العليا تنفق في الماضي من حصتها في المصالح المشتركة على اعمال الحفر في الاراضي اللبنانية، ولازم ما نقل اعتماد الحفريات هذه السنة من موازنة المصالح المشتركة الى الموازنة اللبنانية الامر الذي دهشت له لجنة المالية وكادت تقرر رد الاعتماد المخصص للحفريات طالبة من المفوضية العليا ان تعود لدفعه من موازنة المصالح المشتركة، ولكنها - خشية من ان يفسر عملها على عكس ما قصدت، ومن ان ينسب اليها عدم العناية بالآثار خصوصا امام لجنة الانتدابات - رأت ان تقبل بالامر الواقع، ولكنها ترى من واجبها ان تطالب السلطات العليا بان تخفف عن الموازنة اللبنانية في هذه الازمة الخانقة بدلا من ان تزيد عليها كما جرى في اعتماد الحفريات

ويرى حضرات الزملاء ان الحكومة قد وجهت عناية خاصة للمحافظة على قصر بيت الدين جاعلة من هذا القصر التاريخي البديع متحفا لعهد الامير الكبير، وقد احسنت الحكومة فعلا بهذا العمل ويا حبذا لو انها تقوم في المستقبل بالمحافظة على جميع القصور والقلاع اللبنانية القديمة التي تحفظ جدرانها وبقايا تلك الساحات ذكريات كثيرة من التاريخ اللبناني

واما المكتبة الوطنية فقد اصبحت اليوم على قصر عهدها وحداثة نشأتها من المكتبات القيمة وهي تحتوي على اربعين الف مجلد ونيف من مختلف اللغات والعلوم والفنون وهي تزداد كل سنة عددا جديدا من المؤلفات القديمة والحديثة . ومن الحق ان نقول ان هذه المكتبة قامت في اول نشأتها بهمة رجل واحد هو الفيكونت دي طرازي

مديرها الحالي . وقد انتقلت اليوم الى بنايتها الجديدة التي تعد ايضا من اجمل بنايات الحكومة

ولا بد لنا هنا من ملاحظة نبديها، وهي ان الحكومة ترسل من حين الى اخر بعض الموظفين للتخصص في اوربا ببعض الفروع الفنية والعلمية فمن المعقول والمقبول ان تستفيد الحكومة من هذا التخصص والا فتكون مسؤولة عن الاموال التي تنفقها ثم تهمل الاستفادة منها

هنا نصل الى مدرسة الصنائع والفنون، وقد لاقت هذه المدرسة من المجالس السابقة التحيز والتنشيط لانها المدرسة العملية الوحيدة التي تخرج للبلاد تلامذة عمليين، وقد ظهرت فوائد هذه المدرسة ظهوراً بيناً وياً جيداً لو تمكنت الحكومة من تعميم هذا التعليم الصناعي في اكثر مدارس المحافظات.

ومهما خصصت الحكومة لهذه المدرسة من اعتمادات فان الاستفادة منها هي اضعاف اضعاف ما يبذل لها واذا كنا نحسد هذه المدرسة ونشجعها ونشيد بفائدتها فلكي تكون هذه المجاهرة العلنية كفة ميزان لما نالها في العهد الاستثنائي الذي مرت به هذه البلاد مروراً أليماً

المقرر العام

ميشال زكور

الرئيس: هل يريد احد الكلام بصورة عامة؟

الكلام لحضرة صبحي بك حيدر مدير المعارف العامة

فوقف حضرة المدير وألقى الخطاب الآتي:

حضرة الرئيس المحترم

حضرات النواب الافاضل

لا بد لي بمناسبة البحث في موازنة مديرية المعارف العامة والفنون الجميلة اليوم من ان أدلي امام هيئتكم الموقرة ببعض الايضاحات وان اضع امام انظاركم بعض الاحصاءات والارقام التي تدل دلالة واضحة على سير التعليم في البلاد

إن هذه الميزانية التي نتقدم بها اليوم تحتوي على ارقام كان من الواجب ان تكون اضعف مما هي لو كانت حالة الموازنة العامة تسمح بذلك لاننا بالرغم مما قمنا ونقوم به من العمل على قتل الامية في البلاد وتحسين الهيئة التعليمية في المدارس وإصلاح مناهج التعليم ونظمها لا نزال بحاجة ماسة الى كثير من الاعمال التي تتطلب مالا لا يمكن في الحالة الحاضرة الحصول عليه

١ - التعليم الابتدائي في البلاد - عدد الاميين - ازدحام التلاميذ في المدارس

بلغ عدد سكان الجمهورية اللبنانية في احصاء ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ ٨٨٤٦٥٥ شخصاً ينقسمون الى

ثلاث فئات:

١ - ١٣٨٣٣٠ ولدأ دون السادسة من عمرهم

٢ - ١٦١٦٨ شخصا في سن الدراسة (من ٦ الى ١٣ سنة)

٣ - ٥٦٥١٥٧ شخصا جازوا؟ سن الدراسة الابتدائية

وبلغ عدد الاميين في الجمهورية اللبنانية ٣٠٨٨١٧ شخصا أي بنسبة ٥٤ بالمئة من السكان الذين جازوا سن الدراسة . اما نسبة الاميين بين الذكور فقد بلغت ٣٨ بالمئة في حين انها بلغت ٧١ بالمئة بين الإناث .

اما توزيع الاميين على الطوائف فهو مختلف جدا . فنسبة الاميين اقوى في الطوائف الاسلامية منها في الطوائف المسيحية . فالاميون في الطائفة الشيعية يبلغون ٨٣ بالمئة وفي السنين يبلغون ٦٦ بالمئة بينما نسبة الاميين في الطائفة المارونية تبلغ ٤٨ بالمئة وهي تبلغ في الطائفة الكاثوليكية ٣٨ بالمئة وكذلك في الطائفة الارثوذكسية وتبلغ في الطائفة الدرزية ٥٣ بالمئة

وتختلف ايضاً هذه النسبة في المناطق اللبنانية واليك امثلة من ذلك - نسبة الاميين في اقضية الهرمل وعكار وصور ٧٧ بالمئة وفي قضاء بعلبك ٧٢ بالمئة وفي قضاء صيدا ٧٠ بالمئة يقابل ذلك في بيروت ٤٢ بالمئة وفي قضاء المتن ٣٥ بالمئة وفي زحلة ٢٨ بالمئة .

وقد دل احصاء سنة ١٩٣٢ نفسه على ان الاولاد الذين هم في سن الدراسة والذين بلغوا كما تقدم ١٦١١٦٨ ولدا، يتلقى العلم منهم في المدارس الرسمية والخاصة ١٠٦٥٢٨ ، منهم ٦٥٧٩٠ صبياً و ٤٠٧٣٨ بنتاً والباقيون لا يتعلمون

وفي خلال السنة المدرسية الماضية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ كان معدل التلاميذ المداومين على المدارس الرسمية في مختلف انحاء البلاد ١٦٣٠٥ تلاميذ منهم ١١٤٤٨ صبياً و ٤٧٥٧ بنتاً واذا عرفنا ان عدد المدارس الرسمية هو ١٣٨ مدرسة للذكور و ٢٥ مدرسة للإناث وعرفنا كذلك ان عدد المعلمين والمعلمات في هذه المدارس هو ٣٠٦ نتج عن ذلك انه القي على عاتق كل معلم أو معلمة عدد من التلاميذ بلغ معدله ٥٤ تلميذا وهو معدل باهظ . وقد بلغ عدد التلامذة في صفوف بعض المدارس ثمانين او تسعين تلميذاً

ولقد كان الاقبال على المدارس الرسمية في السنة الماضية شديدا الى حد ان اضطرت الادارة في بعض الاماكن الى الاستعانة بقوى البوليس لرد سيل التلاميذ والاهلين عن الابواب وقد رفضت اكثر المدارس مئات من التلاميذ

من ذلك ان مدرسة حوض الولاية للبنين في بيروت رفضت اربعمئة تلميذاً في شهر تشرين الاول الماضي وكذلك رفضت مدارس طرابلس عددا كبيرا من التلاميذ لان الازدحام في المدارس الرسمية بلغ اشده فاضطرت الادارة الى قفل سجلات القيد في وجه الطلاب . اقول ذلك والاسف آخذ مني مأخذه اذ لو كانت حالة الموازنة تسمح بزيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم لامكننا اضافة معلمين جدد على هيئة المعلمين الحالية وزيادة عدد

الصفوف في اكثر المدارس وبذلك نلبي طلب فريق كبير من الاهلين الذي لا يزال يطالبنا بحق فتح مدارس جديدة او على الاقل بقبول عدد من التلاميذ اكبر من العدد الحالي

ثم إننا اذا أخذنا بعين الاعتبار ان كثيرا من القرى لا تزال الى الان محرومة من المدارس خاصة كانت ام رسمية وذلك في مختلف انحاء البلاد ولا سيما في محافظتي لبنان الجنوبي والبقاع يتبين لنا ان عدد الطلاب في المدارس الرسمية يصبح حالا اضعاف ما هو عليه اليوم لو تسنى فتح مدارس في هذه القرى المحرومة دون ان يؤثر ذلك في عدد التلاميذ الذين يؤمون المدارس الخاصة التي تديرها الطوائف المختلفة في البلاد

ولا بد لي في هذه المناسبة من ان اضع امام انظاركم ارقاما تقابلون بها عدد التلاميذ الذين يتلقون العلم في مدارسنا الرسمية بعدد التلاميذ الذين يقصدون الى المدارس الابتدائية الخاصة

بلغ عدد تلاميذ المدارس الرسمية في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المدرسية ١١٤٤٨ صبيا ٤٨٥٧ بنتا

وبلغ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية الخاصة في السنة نفسها ٤٦٩٣٣ صبيا ٣٢٩٣٣ بنتا

اما عدد الاولاد الذين حرّموا التعليم في تلك السنة فقد بلغ ٢٢٣٠٨ صبيا و ٤١٣٩ بنتا

إن مثل هذه الارقام تدل دلالة واضحة على ان هنالك جهودا كبيرة يجب ان تبذل بجعل هذا العدد الهائل من الاولاد المحرومين من نعمة العلم يتلقون التعليم الابتدائي الذي لا بد منه

٢ - بنائات المدارس الرسمية

اذا استثنينا مدرستين او ثلاثا تقيم في ابنية هي ملك الدولة فان اكثر المدارس الرسمية تقوم في بيوت للسكن لم تبين لتكون مدارس وهي بالتالي ينقصها الشيء الكثير لتتوفر فيها الشروط الصحية التي لا بد منها . والدولة تنفق على هذه البنائات مبلغاً لا يقل في الموازنة التي بين ايديكم اليوم عن سبعة الاف ليرة لبنانية . لذلك لا نرى مندوحة عن السعي في سبيل بناء مدارس على الطراز الحديث تتوفر فيها جميع الشروط الصحية والمدرسية المطلوبة وكلما استطعنا تخصيص مبلغ للبناء امكنا ان نخفف عن عاتق الموازنة شيئا من نفقات ايجار المدارس .

فيتبين من جميع ما تقدم ان امامنا مشاكل عديدة اهمها بنظري الآن :

اولا - مسألة فتح مدارس رسمية جديدة في القرى لا تزال محرومة منها

ثانيا - زيادة عدد المعلمين والمعلمات في المدارس التي يبلغ عدد تلاميذ الصف الواحد فيها ثمانين او تسعين تلميذا

ثالثا - تخصيص مبلغ سنوي من المال لبناء مدارس على الطراز الحديث

وترون حضراتكم ان هذه المشاكل تتعلق رأساً بالموازنة فحلها متوقف اذن على زوال الازمة المالية

إننا نعلم من ان اهم الواجبات الملقة على عاتقنا قتل الامية في البلاد ولا سيما في المناطق التي لا تزال نسبة

الامية فيها قوية جدا، بل ان هذا الواجب يتقدم في نظرنا جميع الواجبات الاخرى . ونحن نسعى الى القيام بها بقدر ما تسمح الموازنة المخصصة لنا، ولقد تمكنا هذه السنة رغما عن الصعوبات المالية من زيادة بضعة معلمين لا يتجاوز عددهم الثمانية وزيادة معلمين لتعليم اللغة العربية في المدارس الارمنية

إننا لم نكتف ببذل الجهود لقتل الامية في البلاد بل عملنا وما زلنا نعمل على توحيد التعليم واذا كان توحيد التعليم بصورة مباشرة غير ممكن فان في انشاء الشهادات الرسمية اللبنانية سبيلا غير مباشر الى جعل جميع المدارس في البلاد سواء في ذلك الاجنبية او الوطنية، تتقيد بمنهجنا الرسمي ما دامت تحرص على ان ينال تلاميذها الشهادات اللبنانية الرسمية

ولقد كان لانشاء هذه الشهادات ولا سيما البكالوريا اللبنانية اثر طيب فبعثت البكالوريا اللبنانية في دور التعليم روحاً جديدة للاقبال على تعلم اللغة العربية وأدامها لمسنا اثرها في الامتحانات الرسمية

ويسرني ان اعلن ان اتقان اللغة العربية لم يكن في المدارس الاجنبية بأقل منه في المدارس الوطنية بعد إنشاء البكالوريا اللبنانية وانني اضع تحت انظاركم الارقام التالية التي تدل على حرص جميع المدارس في البلاد على الحصول على الشهادات اللبنانية الرسمية وفي هذا الاقبال على امتحاناتنا الرسمية دليل واضح على ثقتهم بها

البكالوريا اللبنانية للتعليم الثانوي

القسم الاول	١٩٣٣	١٩٣٤
عدد المقيدين	٢٤٣	٢٥٥
عدد الناجحين	٧٩	١١٣
القسم الثاني		
عددالمقيدين	٤٩	٧٠
عدد الناجحين	٤١	٤٢

الشهادة الابتدائية التكميلية اللبنانية

عدد المقيدين	١١٤	١٦٠
عدد الناجحين	٤٤	٤٠

الشهادة الابتدائية الاعدادية اللبنانية

عددالمقيدين	٧٦٢	١٠١٧
عدد الناجحين	٣٧٤	٢٨٣

كما اننا قد اجرينا تغييرات وادخلنا بعض الاصلاحات على نظام البكالوريا سنة ١٩٣٣

٣ - دار المعلمين ودار المعلمات

إذا كانت حالة الموازنة لم تمكننا من فتح مدارس جديدة وزيادة عدد المعلمين الزيادة اللازمة فقد وجهنا عنايتنا شطر المعلمين وعملنا على رفع مستواهم وحسن اختيارهم فانشأنا في أول تشرين الأول سنة ١٩٣٣ فرعين لتخريج المعلمين والمعلمات لا يقبل فيهما إلا عدد محدود من الطلاب والطالبات وجعلنا التعليم في هذين الفرعين مسلكيا بمعنى ان تلاميذ هذين الفرعين يتعلمون ان يصيروا معلمين وذلك بأخذهم على ايدي اساتذة مدرسين على اصول التعليم والتربية والادارة المدرسية حتى اذا قضوا في التعليم سنتين جازوا فحصاً بهائياً يحرز الناجحون فيه الشهادة التعليمية التي يعين حاملها معلماً في المدارس مصنفا براتب شهري قدره ٣٩ ليرة في حين ان المعلمين المتدرجين، حتى حاملي البكالوريا، لا يعينون الا براتب شهري قدره ٢٩ ليرة ونصف في الشهر. واننا ننتظر ان نحصل على نتائج حسنة جدا من هذين الفرعين.

٤ - اعانات المدارس الخاصة

ان المدارس الخاصة التي تديرها الطوائف المختلفة والجمعيات تحفف عن عائق الدولة بعض الحمل في نشر التعليم الابتدائي. ولما كانت موارد هذه المدارس كالاغانات التي كانت تمنحها اياها المفوضية العليا قد تدنت فقد رؤي ان يعوض على هذه المدارس جزء من الخسارة التي لحقت بها من جراء هذا التنزل فزيدت الاعتمادات المخصصة لذلك في الموازنة اللبنانية من عشرين الف ليرة الى خمسة وعشرين الف ليرة وهذا المبلغ لا يزال مدونا في موازنة السنة المقبلة

٥ - التعليم الصناعي - مدرسة الصنائع والفنون

ألحقت مدرسة الصنائع والفنون بمديرية المعارف العامة والفنون الجميلة في اول اذار سنة ١٩٣٤ وقد وجهنا عنايتنا شطر هذه المؤسسة الفريدة في البلاد التي تقوم بعمل جليل الفائدة في هذا الزمن الذي جعل كثيرا من حملة الشهادات العالية عاطلين عن العمل بسبب التضخم العلمي الهائل ويسرني ان اعلن ان المتخرجين من هذه المدرسة يعملون بشروط حسنة جدا واكثرهم ان لم اقل كلهم مرتبطون مع المصانع والشركات بعقود تؤمن مستقبلهم وقد كان ينقص هذه المدرسة اساتذة يتولون شؤون المختبر الكيميائي لعلاقته الوثقى بفروع التعليم فعملنا على تقوية المختبر وعيننا له استاذين جديدين متخصصين احدهما يعلم الكيمياء والاخر يجري التطبيقات العملية فيه إن بناية مدرسة الصنائع والفنون ومعاملها التي كانت كافية حين لم يكن عدد التلامذ يتجاوز الخمسين اصبحت اليوم تضيق على طلابها وقد بلغ عددهم المئتين. لذلك اصبح من الضروري زيادة الابنية التي تعمل فيها هذه المدرسة وتوسيع المعامل بوجه خاص. واول ما نحن عاملون من اجله هو الحاق بناية المستشفى الذي يقوم الى جانبها بالمدرسة واننا نرجو ان تمكننا حالة الموازنة في القريب من بناء جناح جديد لمعامل الصب في هذه المدرسة لان هذه المعامل اوشكت اليوم ان تضيق بالطلاب العاملين فيها ولا يخفى ان من اهم شروط العمل ان يكون الطالب في متسع من المكان لكي يستطيع الشغل بحرية تامة

اننا لا نفتأ نبذل الجهد في شراء احدث الآلات والماكنات لهذه المؤسسة المفيدة وهذا الشراء مستمر غير منقطع سنة فسنة بحيث اصبحت مدرسة الصنائع مجهزة تجهيزا يسير مع تقدم الاختراعات والعلوم وارجو ان تتمكن من اتمام هذا العمل الهام وذلك بمداومة تخصيص الاعتمادات الكافية لتجهيز معامل المدرسة بما يتطلبه برنامج التعليم الصناعي فيها

ولا بد لي وانا اتكلم عن مدرسة الصنائع من كلمة تتعلق بمنهج التعليم فإن ازمة خطيرة تجتاح العالم اليوم هي ازمة المتعلمين العاطلين عن العمل ولا بد في القريب العاجل من توجيه التعليم النظري في وجهة عملية صناعية تمكن الطالب من العمل بيديه لا بعقله فقط فان في ادخال ساعات للتعليم الفني العملي الصناعي في منهاج المدارس خيراً عميماً ولا بد من ان نجد لالوف الطلاب افاقاً جديدة للتحصيل غير افاق البكالوريا التي اصبحت لا تغنيهم قليلاً

ولقد عملنا على احياء الصناعات اللبنانية التي تكاد تموت ولفت نظرنا حالة هذه الصناعات ووجوب المبادرة الى مد يد المعونة اليها فخصصنا لها اعتماداً ترويه حضراتكم في مشروع الموازنة نرجو ان يمكننا من مباشرة تدريس هذه الصناعات حفظاً لها من الاضمحلال

٦ - المتحف الوطني - الآثار في لبنان - بيت الدين - بعلبك - جبيل

انجزت الحكومة بناء قسم من دار الآثار الجديدة فنقلنا اليها شيئاً من الآثار التي كانت في المتحف القديم ونأمل ان تنتهي اعمال البناء في السنة المقبلة حتى نتمكن من وضع الآثار في اماكنها بصورة نهائية وعرضها على الجمهور العرض اللائق بها

ان الحفريات في لبنان لا تزال تغذي متحفنا باثمن الآثار ويسرني ان اعلن حضراتكم ان حفريات جبيل قد كشفت هذه السنة عن عدد كبير من الآثار القيمة كالتماثيل والحجارة الكريمة وكلها معروضة في المتحف كما وأنها قد كشفت عن لوحين قديمين عليهما كتابة تثبت ان الفينيقيين هم الذين اكتشفوا الحروف الابجدية ولهذا الاكتشاف اهمية علمية كبرى ونحن ساعون الى تحقيق مشروع لتنشيط السياحة الى جبيل وجعلها من هذه الوجهة كبعلبك وبذلك نؤمن للخزينة دخلاً لا يستهان به فضلاً عن الفائدة الاقتصادية التي تجنيها البلاد من قدوم السياح اليها . ثم إننا ساعون للمحافظة على الابنية الأثرية كقصر مار لويس وقلعة الخر فيها الان قصر مار لويس لا بد من هدم بعض اقسامه المهددة بالسقوط وتحت هذا القصر تقوم مدينة صيدا القديمة .

اصيب قصر بيت الدين في السنة الماضية بتصدع في اكثر جدرانه فعملنا بالاتفاق مع مديرية الاشغال العامة على ترميم القصر ودعمه في جميع اجزائه بحيث اصبحت اليوم في مأمن من أي خطر .

وكذلك كانت سراي دير القمر الأثرية متزعزعة بل إن سقوطها كان امراً مقضياً لو لم تبادر الحكومة الى اخلائها واصلاحها وكان العمال والمهندسون يعملون في اقيبتها على دعم ركائزها تحت خطر الموت المحتم ولكننا والحمد لله استطعنا بالاتفاق ايضاً مع مديرية الاشغال العامة درء الخطر عنها تماماً .

اما الاعمال في قلعة بعلبك فقد تمت ورممت جميع اقسام القلعة التي كانت مهددة بالسقوط وخصوصا الاعمدة الستة الشهيرة وأجرينا بعض الاصلاحات في داخل القلعة فجعلنا الممرات فيها ظاهرة للزائرين وجربنا اليها ماء اللجوج ووزعناها على خمسة احواض في داخلها يستطيع الزائر فيها اذا عطش ان يرتوي دون ان يضطر الى الخروج منها وهذه المياه هي التي كانت تسقي بعلبك على زمن الرومان لذلك يمكننا ان نقول ان المياه عادت الى مجاريها

٧ - المعهد الموسيقي الوطني

اصبحت البناية التي يشغلها المعهد الموسيقي الوطني تضيق على صفوف العود والبيانو والكمنجة التي تعلم الموسيقى الشرقية والموسيقى الغربية وتاريخها ونحن اليوم ساعون الى ايجاد بناية اكثر اتساعا عنها اننا ندرس اليوم مشروع انشاء شهادتها للموسيقى يمنحها هذا المعهد على اثر امتحان نهائي يتقدم اليه طلاب دار الموسيقى

٨ - دار الكتب الاهلية

نقلت دار الكتب الاهلية في هذه السنة من بنايتها القديمة الى المكان المخصص لها في بناية البرلمان وليس في موازنة هذه المؤسسة زيادة تذكر عن سنة ١٩٣٤ الحالية سوى اعتماد لتعيين موظف جديد فيها يقتضيه نقل المكتبة الى بنايتها الحالية وزيادة الاعمال فيها

ان هذه المكتبة تحتوي على ثلاثين الف مجلد ويزورها مئات المطالعين يوميا ونحن نأمل ان نمكننا حالة الموازنة في المستقبل من شراء عدد من الكتب التي لا يستغنى عنها

كان عدد الزوار في سنة ١٩٣٣ - ١٨٦١٦ شخصا وعدد الكتب المتداولة ٢٦٣٤٢ وفي الثلاثة اشهر الاولى من هذه السنة بلغ عدد الزوار ٤٥٤٠ والكتب المتداولة ٦٢١٥ كتابا

هذه هي الايضاحات التي رأيت ان ادلي بها لحضراتكم فارجو ان تصدقوا اعتمادات هذه المديرية كما وردت آملاً ان تتحسن الحالة المالية قريباً لكي تتمكن من ان نتقدم اليكم بموازنة اوسع تسمح لنا بتحقيق كل ما نرغب في تحقيقه من التحسين والاصلاح

ولما انهى حضرته خطابه قابله المجلس بالتصفيق الحاد

الرئيس: هل يريد احد الكلام بعد ان قدم حضرة المدير هذه البيانات القيمة

الاستاذ خير الدين الاحدب: نطلب طبع الخطاب وتوزيعه

الشيخ ابراهيم المنذر: ان هذا التصفيق الحاد الذي قوبل به خطاب حضرة مدير المعارف كان للشناء عليه وعلى من يحيط به غير انني اعجب كل العجب في بيانه شدة حاجة البلاد الى المدارس وطلبه تعيين معلمين وهو يعلم اننا لا نقدر ان نعطيه فلساً واحداً

صبيحي بك حيدر - مدير المعارف - لم اطلب شيئاً

الشيخ ابراهيم المنذر: اذن ان ما تطلبه هو من باب التمني، لما كنت مقرراً للمعارف منذ عشر سنوات قدمت بياناً مسهباً طلبت فيه من الحكومة وضع التعليم الاجباري لما في وضع العلم من نشره ومنع الجرائم، وطلبت ان يكون لوزارة المعارف مراقبة على جميع المدارس فاحتج اصحاب المدارس الاجنبية على هذا الطلب ولقد وفقت الحكومة لانشاء نظام البكالوريا فكان ذلك دليلاً على قبول المدارس الاجنبية بنظام الحكومة، وقد عدلت الحكومة نظام البكالوريا بحيث اصبح في وسع الطلاب استيعابه . بقيت امور اخرى لا بد لي من ذكرها منها مسألة الخمس وعشرين الف ليرة التي تدفع اعانات للمدارس الخاصة فقد بدأت الحكومة تدفع هذه الاعانات لهذه المدارس يوم حبست المفوضية العليا اعاناتها عنهم وقال رؤساء الاديان للحكومة إما ان تأخذي مدارسنا وإما ان تساعدنا على ادارتها وابقائها ففضلت الحكومة هذا الشق الثاني، ولما كانت المفوضية توزع هذه الاعانات على المدارس دون ان تشرف عليها، فقد اخذت عنها الحكومة هذا العمل دون ان تشرف عليها ايضاً وبدون ان تعرف شيئاً عنها او ان تزورها الا مرة او مرتين في السنة . ورأيت إما ان تكون هذه المدارس تابعة ولو صورة للحكومة وإما ان تقطع الحكومة هذه الاعانات عنها بقيت مسألة المساواة في توزيعها على جميع المدارس الخاصة التي استوفت فيها الشروط المطلوبة منها، فيجدر بالحكومة ان تعطي هذه الاعانات للمدارس التي تحتاج اليها دون ان تقطع عن الآخرين ويجب ان تحافظ عليها كما تحافظ على مدارسها الرسمية

زرت المكتبة الوطنية ودرست شؤونها وتفقدت غرفها وامكن الكتب وكيفية ترتيبها فيها فأرى انه يجب مزيد العناية بها وان ما طلبته لا يكفي للقيام بنفقاتها فوجه نظر الحكومة الى زيادة عدد المأمورين خصوصاً اصحاب الاختصاص لتتمكن المكتبة من القيام بما عليها ولما زرت مدرسة الصنائع والفنون يسرني القول إنني رأيت بين الطلاب فريقاً من ابناء البيوتات الذين عرفوا ان درس الصناعات والفنون سيعود على البلاد بالفائدة فلكل ما تقدم أنني على الحكومة وعلى المدير الذي يريد هذه المؤسسة ويقوم بادارتها خير قيام، وحبذا لو شجعت الحكومة اصحاب البكالوريا للاقبال على تعلم بعض الصناعات التي تفيدهم في حياتهم .

اما بخصوص الآثار فان ما اعرفه هو ان السلطة كانت تنفق في سبيل التنقيب عن هذه الآثار

اصوات - المفوضية

الشيخ ابراهيم المنذر: الا اننا لا نعرف كيف تذهب هذه الآثار وما اذا كان ما يستخرج منها يوضع في متاحفنا صبحي بك حيدر: مدير المعارف - كله في متاحفنا الشيخ ابراهيم المنذر: كله ؟

الياس بك السكاف: كنت طلبت فتح مدارس للقرى عندنا لا يخفى على الحكومة انها في خمسة الاف ليرة تفتح ٦٠ - ٧٠ مدرسة فهؤلاء لا بدهم فلسفة ولا شي . بدهم يتعلموا القراءة والكتابة

الرئيس: ارجوكم المحافظة على النظام لا يجوز ان يتكلم احد الا من بعد ان ينتهي الخطيب

الياس بك السكاف: بدنا نعرف شو الطريقة اليي بدھا تعملھا الحكومة لتعلمهم ولتوجد مدارس في القرى، نحن منسأل الحكومة شو بدھا تعمل

صبيحي بك حيدر: مدير المعارف - تعمل اللازم بقدر ما تسمح الموازنة وبصورة تدريجية

الياس بك السكاف: يمكن ما سمحت كل سنة، يا سيدي بدنا معلم معلمين للبقاء

صبيحي بك حيدر: مدير المعارف - هل يمكننا اجابة طلبات كل القرى دفعة واحدة

الياس بك السكاف: بدلا ما تعينو معلمين بثلاثمائة ليرة في السنة عينو معلم بمية ليرة، بجبلك معلمين معهم بكالوريا بعشر ليرات

صبيحي بك حيدر: مدير المعارف - بدنا معلمين مخصصين للتعليم

الياس بك السكاف: بيقدروا يعلموا احسن من الموجودين اليوم؟ السبعة الاف ليرة الموجودة بتقدر تفتح فيها عدة مدارس

الأستاذ زكور: ان الملاحظات التي ابدھا حضرة الزميل الياس بك السكاف وجيهة جدا، واعتقد ان مديرية المعارف تهتم بها جدياً . ذكر حضرة مدير المعارف المبلغ الذي يعطى اعانات ولما كان هذا المبلغ مرتبط بقانون فالحكومة تقدر ان تعدل هذا القانون، وان تعطي اعانات لمدارس خاصة خارجة عن القانون القديم فتتمكن من مساعدة بعض مدارس خصوصية غير التي تأخذ مساعدة اليوم وان تفتح مدارس في بعض القرى، فتحقق من جهة اخرى ما ذكره حضرة الزميل محمد بك عبد الرزاق بخصوص هذه الاعانات . ان الاعانات التي تعطى اليوم تفيد وتساعد مية الف طالب في جهات الجبل حيث لا يوجد مدارس على الاطلاق . وقد كان الجبل محتفظا بمدارسه الخصوصية وبقي محتفظا بها . ولما لم يكن للحكومة مدارس فيها فكان من الموافق ان تساعد هذه المدارس التي لن تستطع بسبب الازمة القيام بكل نفقاتها، ومع ذلك كثيرين يسألون الحكومة ان تستلم هذه المدارس منهم، فاذا كانت الحكومة بمساعدة زهيدة تقدر ان تساعد مدارس فيها ١٢٠ الف طالب تكون قد احسنت صنعا، ولو انها كانت تأخذ على عاتقها إنشاء هذه المدارس لاحتاجت الى ثلاثماية الف ليرة فقط، فحبذا العمل عملها

حكمت بك جنبلاط: اؤيد فكرة الاستاذ زكور ان القانون الحالي غير موافق، فالذين يحق لهم أخذ إعانة لا يأخذون شيئا، واذا نظرنا الى نظرية الاستاذ زكور نرى ان الدروز يستحقون اربعة الاف ليرة ومع ذلك لا يلحقهم شيء، نطلب تعديل هذا القانون

الاستاذ خير الدين الاحدب: ساقول كلمة وجيزة بهذه الاعانات قامت ضجة عنيفة في البلاد منذ أن وضعت لائحة التوزيع بشأن الاعانات المدرسية استناداً الى قانون ١٠ اذار سنة ١٩٢٨ هي تتجدد في كل عام عند نشر هذه اللائحة وقد تعددت الاحتجاجات على الحيف اللاحق ببعض الجماعات من هذا التوزيع وردد صداها في هذا المجلس . لذلك بات من الواجب ان نسعى الى ازالة اسباب الشكوى بتعديل القانون المذكور انصافاً للجميع وفي هذه المناسبة اقول للزملاء ولكن من تصيبه فائدة هذه الاعانات لا نبغي من التعديل انقاص بارة واحدة من المبالغ التي يتقاضاها بعض المقامات الدينية لاننا نعلم ان هذه المبالغ تنفق فعلاً منذ عشرات السنين على مدارس تضم مئات الاطفال الذين يصبح بعضهم مهددين بالانصراف الى منازلهم او الى الشوارع فيما اذا اقدمت السلطة على تنزيل الاعانات . وهو امر لا نوافق عليه بل نستنكره جد الاستنكار . ونحن نرجو من اولياء الامر عند تنفيذ التعديل بان تراعي هذه النظرية وان تتقيد بها لئلا تفسد الغاية التي من اجلها اقدمنا على التعديل فاني اطلب من الزملاء بلا تمييز ولا تفريق الموافقة على التعديل الذي قدمته الى رئاسة المجلس واتمنى ان لا يفتح مجال للمناقشة في قضية لا شك انها مرتبطة كل الارتباط بالمبادي التي هي بلا جدال شعار كل فرد منا في المجلس وهذه المبادي خلاصتها: العدل في المساواة

الرئيس: تقدم اقتراح من حضرة الاستاذ خير الدين الاحدب وبما ان له علاقة بالموازنة سيتلى على حضراتكم فتلا السكرتير المعين الاقتراح الآتي

اقتراح

ارجو من جانب الرئاسة وضع الاقتراح الآتي على التصويت:
يقترح المجلس التلوي على الحكومة مشروع القانون الآتي:

مشروع قانون

بتعديل المادتين الثالثة والرابعة من القانون المتعلق بالاعانات التي تمنحها الحكومة لمعاهدة التعليم الابتدائي الصادر في ١٠ اذار سنة ١٩٢٨
ان مجلس النواب

بناء على المادة السابعة من قرار المفوض السامي رقم واحد الصادر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

بناء على القانون الصادر في ١٠ اذار سنة ١٩٢٨ المتعلق بالاعانات المدرسية

يقر ما يأتي

عدلت المادة الثالثة من قانون ١٠ اذار سنة ١٩٢٨ على الوجه الآتي:

المادة الثالثة - لاجل ان يمنح معهد التعليم الابتدائي الوطني الخاص اعانة من الحكومة يجب ان يكون جامعاً للشروط الآتية:

- ١ - ان يكون مرخصاً له قانوناً بموجب قرار سابق لتاريخ اول كانون الثاني سنة ١٩٣٥
 - ٢ - ان يكون متوسط التلامذة الذين يتعلمون فيه وفي ثلاثة الاشهر الاخيرة من السنة المدرسية الماضية ٣٠ تلميذاً على الاقل
 - ٣ - الا يطلب من التلميذ اكثر من ليرة سورية واحدة في الشهر
- المادة الرابعة - الاعانات المدرسية تمنح عن سنة واحدة بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية وتوزع على الطوائف بواسطة رؤساء الاديان او المجالس المالية والجمعيات الخيرية على نسبة احصاء النفوس الاخير وتضع مديرية المعارف بنفسها جدول الاعانات على هذه القاعدة
- بيروت في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

نائب بيروت

خير الدين الاحدب

الرئيس: هل تطلب من الحكومة ان تتقدم بمشروع قانون او تقترح انت وضع قانون؟

الاستاذ خير الدين الاحدب: يقترح المجلس على الحكومة ان تتقدم هي بمشروع قانون بهذا الخصوص

صباحي بك حيدر: مدير المعارف - الحكومة لا يمكن ان تقبل بهذا الاقتراح

الرئيس: المجلس لا يقدر ان يتذكر بهذا الاقتراح قبل ان يدرسه

الاستاذ خير الدين الاحدب: اطلب مبدئياً التصويت على الاقتراح

الرئيس: يجب اولاً ان يكون دخل جدول الاعمال او ان تكون درسته اللجنة

الاستاذ خير الدين الاحدب: يحال الى لجنة المعارف

الأستاذ زكور: الى لجنة الاقتراحات

الرئيس: مجال الاقتراح اذن الى لجنتي المعارف والاقتراحات

الاستاذ خير الدين الاحدب: وترسل نسخة منه للحكومة

الرئيس: سترسل نسخة منه للحكومة، قدم الاستاذ ليلكيان اقتراحاً يتعلق بمساعدة الحكومة النوادي

الرياضية، وقد تلا حضرة امين السر الاستاذ شمعون الاقتراح الآتي :

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم

بمناسبة درس ميزانية المعارف العامة و الفنون الجميلة وبالنظر لكون الالعاب الرياضية اصبحت في ايامنا هذه فرعاً من تهذيب الناشئة وكانت هذه الالعاب فضلاً عن تهذيبهم وردعهم عن ارتياد باقي الملاهي المضرة تكسبهم قوة وعقلاً لأن العقل الصحيح في الجسم الصحيح ولهذا فإننا نرى الحكومات تساعد نوادي الرياضة مادياً وأديباً فعليه اقترح على الحكومة تخصيص مبلغ يصرف على تحسين حالة النوادي الرياضية وتشجيعها .

بيروت في ١٨ كانون الاول سنة ١٩٣٤

نائب بيروت

الامضاء: واهرام ليلكيان

الرئيس: الكلام الآن لحضرة الدكتور قزعون

ايها السادة:

ان للأمة على الحكومة حقاً عليها ان لا تهمله وإن للحكومة على الامة حقاً عليها ان تحترمه ولما كانت الحقوق متبادلة فصار من الواجب ان يؤتى كل ذي حق حقه . هذا ما يفرضه القانون العادل ويؤيده الانصاف والانصاف نصف الدين اذا لم يكن كله . ولما كان حق الحكومة على الامة الطاعة الشاملة طاعة القانون طاعة الشرائع العادلة قال الله في كتابه العزيز اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم والطاعة توجب التسليم بما يفرض على الامة من فروض عادلة لتقوم الحكومة بدورها وتؤدي واجبها نحو الامة بناء عليه صار من الواجب ان لا يعترض على ما تفرضه القوانين وان لا يتأخر عن أداء ما وجب ادأؤه وكان الحد في ذلك العدل فلا يتعدى احد حدوده وعليه ان يتقيد بها هذا ولما كان واجب الحكومة كواجب والدين شفوقين يعتنيان بتربية ابنهما من الطفولة حتى الكهولة وان يتعهدا صحتهم وتعليمهم فيكسبها الحنان والعطف وهو يقابلهما بالمحبة والعطاء والدعاء مرددا قوله تعالى ربي اغفر لي ولوالداي ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا هذه نتيجة التربية الصالحة وهذا ما تثمره الطاعة الخالصة واما لا تسمح الله اذا كانت المعاملة مخالفة لما اورده ساءت العاقبة وما لها من مجير . العبرة في ما نشاهده والاتعاظ بما نعينه تداركي الامة ايتها الحكومة في ايام محتتها تداركي الامة في ايام ازمتها الامة منك ولك واني منها ولها وان بتداركك اياها تتداركين نفسك فتقال عثرتك الامة في ضنك وضيق وفي جهل سحيق الازمة خانقة والجهل مطبق والمدارس العالية عالية لا

يصلها الا المحلقون ومن هم بالذهب الاصفر مجنحين وأنى لنا هذا ونحن المفلسون لا جناح لنا ولا جناح علينا

الاطفال و الصبايا و الصبيان في ياس و بؤس حرمانهم العلم و فوات وقت الكسب افي العلم تجارة ايها السادة ام اجر ان يد الاحسان مبسوطه كل البسط لا تطلب جزاء ولا شكورا مع هذا فإننا نقدم الرسوم العادلة مع الشكر مشفوعة بعرفان الجميل مرددين القول الماثور: من علمني حرفا كنت له عبدا: وأما اذا كان ولا بد من استغلال الربح عن طريق العلم فليكن (شي منه) ولتكن الحكومة الرقيب إنا لا نعلم لتواني الحكومة وسكوتها عما يجريه رؤساء المدارس وعمدتها سببا . كان التلميذ في ما مضى يدفع راتبا سنويا اثنا عشر ليرة ذهبية في المدارس الداخلية فرفعت الرسوم بارتفاع الحاجيات حتى بلغت الخمسين والستين ليرة وعادت الحاجيات فتدنت لحد البلاش واجور المدارس بصعود وارتفاع وكل اللوازم المدرسية بهبوط ونزول . شو لنا عليهن . لما قيل لعنتن: من عنترك: قال: ما رأيت احد ردني والجماعة ما احد وقف في وجههم ولا عارضهم ولا زاحمهم والحكومة لا تملك مدرسة داخلية ولا مدرسة اناث ولا مدرسة زراعية مع ذلك لا تحدد اجور المدارس ليتسنى لكل طالب الدخول فيها . الحكومة تعفي جميع اللوازم المدرسية من الرسوم اكراما لخاطر العلم ونحن نقول لها اكراما لخاطرنا اكراما لله اهتامي بهذا الامر الهام والا تصبح وتسمي في دياجير الظلام

العلم مغذي العقول والجهل قتال النفوس والمادة الشرعية تقول القتل انفى للقتل: فقتل الجهل اذاً واجب شرعي لتسلم العقول وتحبي النفوس العلم حياة الامم وكفيل سعادتها وهل من حكومة تغفل عن سعادة بنيها واعلاء شانهم؟ كلا ثم كلا . وحكومتنا في مقدمة الحكومات إن شاء الله . ايها السادة كثير من الاولاد يتتخرون لحيولة تحول دون تعليمهم العلم الصحيح لعلمهم ان ذلك يسبب شقائهم وتعاستهم فيؤثرون الموت على الحياة . حياة الشقاء حياة التعاسة . ورد في الكتاب العزيز (وقل ربي زدني علما) ولم يقل زدني قوة او صحة او غنى . هذا ندائي وحاشا ثم حاشا ان تصم الحكومة اذنها على سماعه والاجابة عليه بالايجاب و العمل لصالح المجموع و الله لا يضيع اجر من احسن عملا

نائب البقاع

محمد امين قزوعون

الرئيس: انتهت المناقشة العامة و تنتقل الان الى الارقام

الباب الثامن - مصلحة المعارف العامة و الفنون الجميلة . الفصل الاول - الادارة المركزية - البند الاول - موظفو الادارة المركزية . ورد هذا البند في الموازنة بقيمة ١١٠٧٠ ليرة، وقد قال حضرة مدير المعارف انه سقط منه مبلغ ٤٢٠ ليرة سهواً فأصبح ١١٤٩٠ ليرة من يصدق على هذا البند كما تعدل فليرفع يده

(اكثرية)

صدق المجلس الرقم

البند الثاني - لوازم و نفقات ادارية (خمس فقرات) انارة وتدفئة ١٧٠ ليرة . نقل وانتقال ٢٠٠٠ ليرة . مخابرات بالبرق و التلفون ٢٥٠ ليرة . مطبوعات و لوازم مكتبية ٣٨٠ ليرة . نفقات شتى ٦٨٠ ليرة - المجموع ٣٤٨٠ ليرة . من يقبل بهذا البند كما ورد فليرفع يده؟

الامير خالد شهاب: في الفقرة الثانية من هذا البند زيادة عن العام الماضي و لما سألنا حضرة مدير المعارف عن الاسباب التي دعت الى هذه الزيادة قال لنا ان الغرض منها هو التفتيش على المدارس الخاصة . وقد رأت اللجنة في هذا الجواب ما دعاها للتصديق على هذا الطلب . ولا اعتقد ان احدا من حضراتكم لا يوافق على هذا الطلب الذي اشار اليه بالحاح حضرة الزميل الشيخ ابراهيم . وأستحث حضرة مدير المعارف كما ابدى لنا في معلوماته ان يراقب المدارس الخاصة وطرق تعليمها ليكون التعليم عندنا على نمط واحد . وأرجو ان يعد المجلس كما وعدت اللجنة بذلك

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - نعد المجلس باننا سنباشر هذا التفتيش قريبا

الأستاذ زكور: هل للحكومة سلطة تفتيشية على المدارس الخاصة؟

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - الحكومة تجري عليها تفتيش رسمي

الأستاذ زكور: هل لا توجد مدارس اجنبية تأخذ اعانات؟

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - ابدأ

الرئيس: من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟ (اكثرية)

قبل المجلس

وقد اصبح مجموع الفصل الاول ١٤٩٧٠ ليرة . الفصل الثاني - البند الاول موظفو المدارس الابتدائية (٩ فقرات) الموظفون الافرنسيون ١٨٤٩٨ ليرة . الموظفون اللبنانيون ١٣٧٤٥٨ ليرة . الحجاب ١١٨٢٠ ليرة تعويضات شخصية ٥٥٢ ليرة تعويضات لدروس التعليم ٤٨٠٠ ليرة . تعويضات لمعلمين ملازمين ١٥٠٠ ليرة . تعويضات ادارة ١٨٣٠ ليرة . تعويض عائلي ١١٤٣ ليرة . ترقى الموظفين القانوني ٤٣٨٩ ليرة . المجموع ١٨١٩٩٠ ليرة، من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟ (اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - التعليم الديني والدروس الاضافية ٤ آلاف ليرة من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟ (اكثرية)

قبل المجلس

البند الثالث - لوازم ونفقات ادارية (٦ فقرات) ايجارات ٧١٠٨ ليرات . ماء وانارة وتدفعه ٤٠٠ ليرة . نقل وانتقال ١٠٠٠ ليرة . رياش ٨٠٠ ليرة . ادوات مدرسية وغيرها ١٠٠٠ ليرة . نفقات شتى ١٠٠ ليرة المجموع ١٠٤٠٨ ليرات . من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الرابع - منح مدرسية ودروس تعليمية ١٢٦٠٠ ليرة . من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

الأستاذ زكور: خلي يفسر لنا شو هي هذه المنح المدرسية

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - لا يوجد في هذا البند شيء من اعانات المدارس فالمنح تعطى للتعليم الثانوي والتعليم العالي في الخارج

الأستاذ زكور: هل تعطي مديرية المعارف التلميذ مئتين ليرة ليتعلم في الخارج، اطلب ان تلغى هذه المنح وان تستبدل بمدارس في القرى

اما مسألة الدروس التعليمية فهل لها مدرسة خصوصية؟

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - كان لها مدرسة حوض الولاية .

الأستاذ زكور: هذه مدرسة كانت في الماضي

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - والغيت الان، انما تعطي دروس لهذا الغرض في مدرسة دار المعلمين، ويعطى بعض الاساتذة عشرين ليرة في الاكثر لاعطاء هذه الدروس

الأستاذ زكور: اعتقد ان التلميذ الذي يأخذ دروسا في هذه المدرسة يمكنه ان يستفيد بدون ان يأخذ تعويضا . ولا توجد مخصصات في هذه الدروس للذين يرسلونهم للتعليم في الخارج

محمد بك عبد الرزاق: بما ان مدرسة حوض الولاية قد الغيت لمن تعطى هذه المخصصات

الأستاذ زكور: لم تعد الحكومة تعطي اقل اعانة من هذا النوع

محمد بك عبد الرزاق: قالت الحكومة انها تعطي ٢٠٠ ليرة مقطوعة

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - كل سنة لينما تنتهي هذه المنح المدرسية

الرئيس: من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الخامس - تعويضات للهيئة الفاحصة ٥٠٠ ليرة . من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند السادس - التفتيش الصحي وادوات التطهير ٥٠٠ ليرة من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند السابع - طبع مؤلفات عربية ١٠٠٠ ليرة من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده

الأستاذ زكور: هل يمكن للحكومة ان تعطينا معلومات عن هذا البند؟

صبيحي بك حيدر: مدير المعارف - تطبع المعارف بعض الكتب ذات المنفعة العامة على نفقتها وهي تنفق عليها من هذه المخصصات

الرئيس: من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

قد اصبح مجموع الفصل الثاني ٢١٠٩٩٨ ليرة

الفصل الثالث - دار الاثار الوطنية - البند الاول - موظفو دار الاثار ٦٣٨٥ ليرة . من يقبل هذا الرقم فليرفع يده .

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - موظفو قصر بيت الدين ١١٦٢ ليرة . من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثالث - موظفو قلعة بعلبك ٢٥٢٧ ليرة من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الرابع - لوازم ونفقات ادارية (٦ فقرات) ماء وانارة وتدفئة ١٥٠ ليرة . نقل وانتقال ٢٠٠ ليرة . كتب و اشتراكات ٤٠٠ ليرة . مصنع صب ٨٥٠ ليرة . بدل ايجار ٤٥٠ ليرة . مخبرات بالبرق والتلفون ١٥٠ ليرة . المجموع ٢٢٠٠ ليرة . من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الخامس - شراء دعايات ٢٠٠٠ ليرة . من يقبل بهذا الرقم يرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند السادس - تنظيم متحف بيت الدين ١١٠٠ ليرة . من يقبل هذا الرقم يرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند السابع - ٥٠٠ ليرة وضع فهرست للمتحف من يقبل هذا الرقم يرفع يده

قبل المجلس

وقد اصبح مجموع الفصل الثالث ١٥٨٧٤ ليرة

الفصل الرابع - اعمال اثرية - البند الاول - حفريات ١١ الف ليرة من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - نشرات علمية ٥٠٠ ليرة من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثالث - نقل رسوم مصرية قديمة - الف ليرة - من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

الأستاذ زكور: ما هي هذه العاديات؟

صبيح بك حيدر: مدير المعارف - توجد على المدافن المصرية بعض نقوش فينيقية، فالحكومة تحتاج الى هذه المخصصات لاستخراج هذه النقوش

الشيخ ابراهيم المنذر: هل يحتاج اخراجها الى الف ليرة؟

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - والى اكثر من ذلك وهي ذات اهمية من الوجهة التاريخية والعلمية

الامير خالد شهاب: علمت ان دائرة الحفريات طلبت تخصيص هذا المبلغ لانهم عثروا على المدافن المصرية حديثا كتابات فينيقية مهمة اريد استخراجها ارادوا ان يعرفوا ما هي الصلة التي كانت تربط لبنان بمصر في ذلك الوقت . وان تنشر هذه الصور لاقبال السياح على هذه البلاد وثم إن الحكومة تستفيد لاعادة الآثار الفينيقية لهذه البلاد

الرئيس: نقل الاحرف

الامير خالد شهاب: لنقل ما كتب ونشره

الدكتور ايوب ثابت: ان هذه الآثار التي تستخرجها مديرية المعارف هي نفيسة وذات شأن

الشيخ فريد الخازن: في جبيل وجدت اثار مهمة نقلت لبيروت، وتوجد اثار اخرى لم تنقل لكبر حجمها، وهي مبعثرة، لماذا لا يعملون لها محل خاص في جبيل، وقد استمكت الحكومة الارض من اصحابها بالقوة والعافية

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - اطلب اضافة بند رابع على هذا الفصل قدره ٥٠٠ ليرة لاصلاح الابنية الاثرية في صيدا

الرئيس: من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

اضيف على هذا الفصل بند رابع يتعلق باصلاح الاملاك الاثرية في صيدا وقدره ٥٠٠ ليرة . من يقبل هذا البند فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

وقد اصبح مجموع هذا الفصل الرابع ١٣ الف ليرة

الفصل الخامس - دار الكتب الاهلية - البند الاول - موظفو دار الكتب - ٦١٦٥ ليرة من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

الأستاذ زكور: الملاحظة التي ابديناها في العام الماضي نعود فنبدئها في هذه السنة . الحكومة كانت ارسلت بعض الموظفين للتخصص في الخارج . واذا رجعوا لا تأخذهم في الفن الذي تخصصوا له فهل

للحكومة جواب على هذا السؤال؟

صباحي بك حيدر: مدير المعارف - لا يوجد عندنا جواب، عندنا متخصص واحد وهو يقوم بعمله، وقد استدعيناه للقيام بهذا الواجب

الرئيس: من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟
(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية (٤ فقرات) شراء وتجليد الكتب ١١٢٥ ليرة . تلفون ٦٠ ليرة . مطبوعات ولوازم مكتبية ٨٠ ليرة . نفقات شتى وانارة ٢٠٠ ليرة . فاصح مجموع هذا البند ١٤٦٥ ليرة من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

وقد اصبح مجموع هذا الفصل الخامس ٧٦٣٠ ليرة
الفصل السادس - دار الموسيقى الوطنية - البند الاول - موظفو دار الموسيقى ٢٦٢٢ ليرة من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

الشيخ فريد الخازن: هي اول مرة بسمع بدار الموسيقى، لو تحول هذا المبلغ لانشاء مدرسة صناعية بيبكون اوفق
الرئيس: اكرر الرجاء بالمحافظة على النظام وقبل كل فرد من حضرة مدير المعارف
الاستاذ خير الدين الاحدب: هل يدفع الطلبة رسم دخول الى هذه المدرسة

صباحي بك حيدر: مدير المعارف - نعم

الاستاذ خير الدين الاحدب: قديش مجموعها؟

صباحي بك حيدر: مدير المعارف - قدر ٢٠٠ ليرة

الاستاذ خير الدين الاحدب: لفين تذهب هذه القيمة؟

صباحي بك حيدر: مدير المعارف - للمالية

الاستاذ شمعون: ما هي رواتب الاساتذة؟

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - الاساتذة يتناولون رواتب تعويض على ساعات التعليم
الاستاذ شمعون: يعني مش موظفين

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - لا مش موظفين

الشيخ فريد الخازن: يطلبو مدارس يقولو ما في فلوس . ومندفع ٣ آلاف ليرة لدق عود
الرئيس: هل يريد احد الكلام ؟

الدكتور ايوب ثابت: المدارس والمستشفيات ضرورية جداً، ولا شيء يمنع ان تكون في البلاد مؤسسة للتعليم
الفني، واذا كان المال قليلاً عندنا علينا ان نجده، ولكن لا يجب ابدان نقتل هذه المؤسسات

الرئيس: لم تقم عظمة اليونان الا بهذه الفنون الجميلة

الدكتور ايوب ثابت: للمبدأ . الحق مع الرئيس . ولكن يجب حفظ المخصصات للمبدأ

الرئيس: من يقبل الرقم الوارد في البند الاول فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية - ٧٧٥ ليرة . من يقبل هذا البند فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

وقد اصبح مجموع الفصل السادس ٣٣٩٧ ليرة

الفصل السابع - جوائز وإعانات - البند الاول - اعانات للمدارس الخاصة ٢٥ الف ليرة . من

يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - اعانات لطبع الكتب المدرسية ٥٠٠ ليرة من يقبل بهذا الرقم كما ورد فليرفع يده؟

الاستاذ شمعون: لمن تعطى هذه الاعانات؟

صبحي بك حيدر: مدير المعارف - لمؤلفي الكتب المدرسية حينما يؤلف احد الاساتذة كتاباً نافعاً للتعليم يعطى

مساعدة

الرئيس: من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

وقد اصبح مجموع الفصل السابع ٢٥٥٠٠ ليرة

الفصل الثامن - مدرسة الصنائع والفنون - البند الاول - موظفو مدرسة الصنائع والفنون ٢٤٢٦١

ليرة . من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية ٣٠٠٠ ليرة من يقبل هذا البند فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثالث - اعاشة مدرسة الصنائع والفنون ١٣٥٠٠ ليرة من يقبل هذا البند فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الرابع - ادوات للعمل ٧٥٠٠ ليرة . من يقبل هذا البند فليرفع يده؟

الاستاذ خير الدين الاحدب: كانت مدرسة الصنائع تصنع بعض الاشياء وتبيعها، فبأي بند من البنود تدخل هذه المبالغ؟

صبيحي بك حيدر: مدير المعارف - انا لست بنا هذه المدرسة في شهر آذار فقط، وجميع المصنوعات التي تصنعها نأخذ ثمنها

الأستاذ زكور: على ما اذكر ان هذه المدرسة كانت تباع ما تصنعه من معمولاتها ان كان من نسيج او غيره، ولكن من سنة حظرت الحكومة البيع واكتفت بتعليم التلامذة بدون ان تستفيد واعتقد ان هذا الامر غلط، والافيد ان تعود للمبدأ الاول اما ان تكتفي بتعليمهم بدون استفادة فهو عمل غير منطبق على المنطق اقترح على الحكومة ان تعود الى الطريقة السابقة، فهل ترى الحكومة مانعاً من هذا؟

صبيحي بك حيدر: مدير المعارف - سندرس هذه القضية ونجيب عليها

الشيخ ابراهيم المنذر: ماذا تصنع بالاشياء التي لديها؟

صبيحي بك حيدر: مدير المعارف - بتضل في المدرسة

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - إن مصنوعات المدرسة تستعمل في دوائر الحكومة، وستعود الحكومة الى درس مسألة بيع مصنوعات

الدكتور ايوب ثابت: يمكن للحكومة ان تستفيد جدا من هذا الامر، وان اتفقت المدرسة مع احد المحلات يمكنها ان تقوم بمصاريفها

الأستاذ زكور: في جوار هذه المدرسة مستشفى الامراض السارية، فحبذا لو ان الحكومة تنقل المستشفى من مكانه محافظة على صحة التلامذة وخدمة لمدرسة الصنائع وان توسع دائرة هذه المدرسة

الدكتور ايوب ثابت: اخالفه كل المخالفة بهذا الرأي، المحل وجد كمستشفى من حيث المناخ، ومن المؤسف ان لا يعطى هذا المستشفى الاهمية التي يستحقها . فقد كان فيه في وقت من الاوقات ١٢٠ مريض

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ان مصلحة الصحة والاسعاف العام لا تصر على بقاء المستشفى في محله، بل تطلب ان تحل المستشفى وان ينتقل الى محل اوسع وافق منه، وحينما تجد مصلحة الصحة غيره تعطي البناء للمدرسة، وقد فكرت الحكومة بشراء محل قديم وجعله مستشفى ومستوصف

الدكتور ايوب ثابت: عندما توجد الحكومة الارض لا يكون لاحد كلام فأما والمحل غير موجود فمن الجريمة نقل هذا المستشفى

الدكتور غرغور - مدير الصحة: لا يمكن نقل مستشفى واحد اما ان ينقل الثلاثة مستشفيات معا والا لا يمكن نقل واحد منها خصوصا وان في هذه المستشفى حسابات وادارة جميع هذه المستشفيات

الامير خالد شهاب: الاستاذ زكور لم يقل ينقل المستشفى فورا بل بايجاد محل له ونقله

الأستاذ زكور: لم اطلب الغاء المستشفى بل نقله عند وجود محل له

الرئيس: من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده ؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الخامس - تركيب وشراء الآت وادوات ٨٥٠٠ ليرة . من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند السادس - تدريس الصناعات المحلية ٥٠٠ ليرة من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

وقد أصبح مجموع الفصل الثامن ٥٧٢٦١ ليرة وأصبح مجموع الباب الثامن ٣٤٨٦٣٠ ليرة

انتهت المناقشة اليوم في موازنة المعارف

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لما كان حضرة مدير الصحة العامة مضطراً للتغيب أطلب من المجلس المناقشة في موازنة الصحة والاسعاف العام في هذا المساء

الرئيس: من كل بد، والآن ارفع الجلسة ١٠ دقائق استراحة

اعادة الجلسة

الرئيس: اعيدت الجلسة، من واجباتي المحافظة على النظام، قلت في المرة الماضية انه لا يمكن التدخين في

قاعة المجلس فأرجو من زملائي خصوصاً الحضور عدم التدخين في قاعة المجلس

والآن نبدأ بمناقشة موازنة الصحة والاسعاف العام . الكلام لحضرة المقرر العام

فصعد الاستاذ زكور الى المنبر وتلا التقرير العام الآتي:

تقرير

المقرر العام على موازنة الصحة والاسعاف العام

هنا ايضا في هذه الموازنة تضطر اللجنة ان توجه اللوم الى الحكومة التي لجأت في الماضي الى انقاص اعتمادات الصحة والاسعاف العام من الموازنة اللبنانية، فقد دل الاختبار على ان هذه التجربة الاقتصادية كانت غير موفقة وقد جاءت تماماً بعكس ما قصد منها فأساءت سمعتنا، كحكومة مدنية، في الخارج، وعجزت في الداخل عن القيام بالواجبات الاولى التي تقوم بها الحكومات لحفظ الصحة العمومية وللعناية بالاسعاف العام وإننا نرى مدير هذه المصلحة يبذل اليوم جهوداً كبيرة ليتمكن من عمل شيء مفيد بالاعتمادات القليلة المخصصة لمصلحته ثم هو يطالب الحكومة كل سنة في تقارير رسمية بزيادة اعتماداته حتى يقدر ان يعمل بعض الواجب المفروض على هذه المصلحة

إننا عندما نرى جمعية الامم تهتم بمصلحتي الصحة والمعارف في البلاد الواقعة تحت الانتداب اكثر من كل مصلحة اخرى . نشعر بمبلغ الخطأ في انقاص موازنة هاتين المصلحتين وتعتمد الاقتصاد فيهما .

كانت موازنة الصحة والاسعاف العام منذ عشر سنوات تبلغ الثلاثمائة الف ليرة مصرية ثم تدنت مع الايام الى ان صارت عام ١٩٢٩ ثلاثمائة الف ليرة لبنانية وكانت حكومة الانتداب تشترك اشتراكاً جدياً في اعمال الاسعاف العام . وفي مطلع سنة ١٩٣٠ وقع الاقتصاد المشؤوم على هذه الموازنة فتدنت ارقام اعتماداتها الى ١٥٠

الف ليرة فقط . وخف كثيرا اشتراك الانتداب بأعمال الاسعاف

ولا نعيد هنا ما جرى في ذلك العهد الاقتصادي الغريب ولكننا نحيل المجلس الى التقارير التي يقدمها كل سنة حضرة مدير هذه المصلحة الى الحكومة والى المفوضية العليا نفسها حتى تكاد هذه التقارير تكون بمثابة انتقاد على الحكومة

ومع ذلك فقد حاولت الحكومات التي جاءت بعد عام ١٩٣٠ ان تزيد على التوالي، رغم ازمة الموازنة، في اعتمادات مصلحة الصحة والاسعاف العام فابلغتها من ١٥٠ الف ليرة الى ١٨٠ الف . ولكن هذه الزيادة لم تكن وافية ولم تأت بالفائدة المرجوة . وها ان ادارة الصحة تطلب ان تكون موازنتها ٣٥٠ الف ليرة لبنانية لتقدر ان تقوم بالاعمال الصحية المطلوبة منها لانقاذ لبنان، وخصوصاً مصايفه من الحميات والابوثة التي ما برحت مع الاسف تهدد موسم الاصطياف

وفي الواقع يا حضرات النواب ان مصلحة الصحة والاسعاف هي ذات صلة وثيقة جدا بموسم الاصطياف وعلى عنايتها ونجاحها في مهمتها يتوقف في المستقبل نجاح هذا الموسم الذي اصبح كما يعرف الجميع، اهم مورد للرزق في لبنان

فالمصطافون الذين يأتون الى هذه البلاد يأتون لانتجاع الصحة والعافية ومن واجب الحكومة ان تساعد الطبيعة على تحقيق غاية المصطافين، وهل يمكن لها ان تساعدنا بغير الوقايات الصحية الحديثة التي تقتل جراثيم الابوثة . ثم من يقدر ان يقوم بهذه الوقايات غير مصلحة الصحة؟

ولو اننا القينا نظرة على الاعتمادات المخصصة لمصلحة الصحة في البلدان المجاورة لنا، كفلسطين مثلاً، لخرجنا من المبلغ الزهيد المخصص لهذه الغاية في الموازنة اللبنانية، خصوصاً متى عرفنا ولمسنا الفوائد الكبيرة التي لاقتها جارتنا فلسطين من الاعمال الصحية فيها والى أي حالة من الرفاهية الصحية وصلت جارتنا بفضل هذه الاعمال . ولا ريب ان المبالغ التي تتفق كل عام لمحاربة انتشار الامراض اثناء الصيف بصورة مؤقتة هي مبالغ، وان كانت تأتي بفائدة مؤقتة، ولكنها لو ضمت سنة واحدة الى بعضها عن عدة سنوات لتمكنت مصلحة الصحة ان تقتل بها جراثيم الابوثة بصورة نهائية

ولا يمكن للطبيعة والهواء والشمس وحدها ان تجعل من لبنان بلد اصطياف فتان بل يجب ان نضم الى هذه المواهب موهبة اخرى تتعلق بنا وهي الوقاية الصحية

واذا تكلمنا بإسهاب عن الوقاية الصحية فاننا لم ننس الاسعاف العام وان كان هذا الفرع اكثر توفيقاً من رفيقه في الموازنة، اذ ان الحكومة قد وجهت عناية خاصة الى الاسعاف وزادت في عدد الاسرة التي تدفع عنها في المستشفيات الكبرى زيادة بلغت الضعفين عن عام ١٩٣٠ وهذا جهد تشكر عليه مصلحة الصحة خصوصاً في هذه الايام العصبية التي زادت في حاجة الناس الى اسعاف الحكومة كما انها زادت في انتشار الامراض التي تولدها الازمة نفسها - كالسل والامراض العقلية .

على ان اغرب ما في حكومتنا، وهذا ما لا نجده في حكومة اخرى مهما بلغ من صغرها وفقرها، انها لا تملك تقريبا مستشفى خاصا بها في حين ان هذا الامر هو من اولياء اعمال حكومة تحترم نفسها.

لا نحاول ان نطيل البحث في هذا التقصير وفي اسبابه ولكننا نطلب من الحكومة ان تفكر بالامر وتعمل على اعادة المستشفيات التي كانت لها بصورة تجعلها اهلا لحمل اسم «مستشفى»

ولو اننا احببنا ان نضع مقابلة بين ما ينفق في الحكومات الاخرى على موازنة الصحة والاسعاف العام لرأينا ان حكومة لبنان تنفق اثنين في المئة فقط من مجموع الموازنة على مصلحة الصحة عندها بينما تنفق حكومة مصر عشرة في المئة من موازنتها، وبينما تنفق الحكومة الافرنية ١٢ في المئة رغم ما وصلت اليه الحالة الصحية في فرنسا من انتظام راهن ثابت

لا نعدد هنا المسائل الضرورية المتوجبة على مصلحة الصحة، فهذه المصلحة إدري بها واعرف باهميتها وضرورتها، وكل ما نطلبه في هذا الشأن ان تنظر الحكومة الى مصلحة لبنان وعلاقة هذه المصلحة بالوقاية الصحية وتعمل ما يدعوها اليه الواجب الوطني

المقرر العام

ميشال زكور

الرئيس: وقد وضع حضرة الاستاذ جبريال خباز تقريراً خاصاً عن موازنة هذه المديرية سيتلى على حضراتكم . فتلا السكرتير المعين التقرير الآتي:

تقرير مقرر موازنة مديرية الصحة والاسعاف العام

من موازنة عامة تبلغ مخصصاتها ٤٦٢٢٢٠٠ ليرة لبنانية سورية لا تنال مصلحة الصحة والاسعاف العام غير مبلغ قدره ١٧٨٨١٤ ليرة فقط وهي قيمة لا تزيد نسبتها في مجموع الميزانية عن ثلاثة ونصف في المئة في حين ان نسبة موازنة الصحة والاسعاف العام في فرنسا من مجموع موازنتها تبلغ ١١ في المئة

فالاتمادات المخصصة لمصلحة الصحة والاسعاف العام عندنا يجب مبدئياً ان تكون كافية للقيام بواجب المسؤولين اللذين تتحملهما هذه المصلحة وهما:

اولاً - اتقاء الامراض والابوئة، وهو ما يختص بالصحة العامة

ثانياً - مساعدة المرضى المحتاجين وهو ما يختص بالاسعاف العام . فالاتمادات المخصصة لهذه المصلحة ومقدارها كما قدمنا ١٧٨٨١٤ ليرة لا تكفي حاجة الاسعاف العام وحده ولا تمكن هذه المصلحة من القيام باي تشبث يختص بالصحة

الاسعاف العام

ان مستشفياتنا الحاضرة غير كافية في عددها وغير مستوفية المعدات اللازمة فيها فضلا عن انها غير قائمة في الاماكن المناسبة ويمكننا التثبت من هذا القول في بيروت نفسها دون ان نذهب الى بعيد لهذا التثبت . فهي قائمة في وسط المدينة وقد قام مستشفى الامراض السارية في جوار مدرسة الصنائع والفنون بحيث ان وجوده يعد خطراً كبيراً . فالحاجة توجب انشاء دائرة في بيروت تتجمع فيها جميع المؤسسات الصحية على شرط ان تكون هذه الدائرة في ضواحي المدينة . ولقد صودق على هذا المشروع غير ان السلطة لم تجد الى الآن الاعتمادات لتحقيقه ومع ذلك فقد وجدت الاعتمادات لانشاء بنايتي المتحف ومجلس النواب

فمستشفى طرابلس وان كان اقل هذه المؤسسات تعرضاً للشكوى منه فالمصلحة توجب اتساعه غير ان فقد المال هنا ايضا يحول دون تحقيق هذه الغاية

فمصلحة الصحة ترى - ومن لا يوافق على هذا الرأي - انه يجب حالا ان ينشأ مستشفى في كل قضاء لان المستشفيات الحاضرة في الاقضية ليست الا مستوصفات فقيرة . فالفلاح مضطرب حينما يبدو له اقل خطر على حياته ان يجيء الى بيروت لذلك يظهر لكم مما تقدم ذكره باجمال وجوب مضاعفة اعتمادات الاسعاف العام لتستطيع هذه المصلحة القيام بواجبها وانفاق هذه المخصصات لتحقيق هذه الغاية لا يكون الا مرة واحدة تكفي لسد هذه الحاجة

الصحة

أما فيما يخص بالصحة فحالتنا لا تحتاج الى بيان ليس عندنا شيء أما كل ما يلزمنا فقد اعترفت به ووافقت عليه القرارات الحكومية ولكنه لم يحقق الى الآن وهو:

انشاء مكاتب صحية بلدية

انشاء مكاتب لفحص حالة المياه في كل المناطق اللبنانية

انشاء مكاتب لدرس الوسائل اللازمة لمقاومة امراض الملاريا وما شاكلها .

وطالما لا تحقق السلطة هذه الانشاءات فالبلاد تظل عرضة لاول وباء يتفشى فيها . فالمرسوم الاشتراعي رقم ١٦ - ل قرر في سنة ١٩٣٢ انشاء المكاتب الصحية البلدية، فأين هي هذه المكاتب وقد مضت سنتان على صدور هذا القرار لانشائها في حين ان انشاء هذه المكاتب لا يكلف اكثر من ستين الف ليرة لبنانية سورية . ويحتجون لرفض اعطاء مصلحة الصحة هذه القيمة بدعوى ان مديرية الداخلية أخذت على عاتقها انشاء هذه المكاتب . فأين هو هذا العمل الذي تقوم به مديرية الداخلية ؟

لقد كلفت مديرية الاشغال العامة القيام بدروس تتعلق بالمياه وهل يوجد درس واحد للمياه جدير بهذا الاسم في بلاد سياحة واصطياف كبلادنا كل ما فيها يقوم على الماء؟ اقول هذا ولا اصر عليه كي لا افزع احداً . فمن منا

لم يسمع بهذه المناقشة التي جرت هنا وفي مصر ايضا لتدقيق حالة المياه . فنحن نحتاج الى مئة الف ليرة لتحقيق هذا الاصلاح . فكم سنة يجب علينا ان ننتظر لتحقيق هذا المشروع . وقد كلفت مديرية الاشغال بتجفيف المستنقعات ايضا فلم تتمكن السلطة الى الآن من معرفة درجة هذه الامراض في كل منطقة ومقدار قوتها وضعفها في كل منها . فهل يجوز السكوت عن مثل هذا الاهمال ؟

والخلاصة : انني اختتم هذا التقرير طالبا من مجلسكم الموقر سؤال الحكومة مضاعفة الاعتمادات المخصصة لمصلحة الصحة والاسعاف العام في العام القادم لتحقيق المشاريع الصحية التي تختص بالاسعاف العام وحده واعطاء مديرتي الداخلية والاشغال العامة المبالغ الكافية لانشاء المشاريع الاخرى التي كلفت المديرتان بها منذ سنوات لنستطيع اعطاء لبنان اهم الوسائل الصحية التي يحتاج اليها

مقرر موازنة الصحة والاسعاف العام

جبريال خباز - نائب بيروت

وافقت لجنة المالية على ما جاء في تقرير المقرر وصدقت على موازنة الصحة والاسعاف العام بندا بندا كما وردت في الميزانية

الدكتور ايوب ثابت : ان الصحة العامة في لبنان هي في حالة سيئة جدا، اولا ان السل ينتشر في لبنان بصورة خفيفة جدا . كنا قرنا منذ ٦ سنوات ٨٠ الف ليرة بناء على التقارير التي جاءتنا من جهات مختلفة لمقاومة هذه الافة، الصحة كالزراعة والمعارف والاشغال العامة هي من المصالح المثمرة، اذا اكثرنا الطرقات نسهل المواصلات ونروج الاصطيف، واذا اعتنينا بالصحة نقوي الاجسام والعقول وكلما قدرنا ان نصرف على الزراعة نفيد البلاد، وهذه الوزارات هي ما نسميها بالوزارات المثمرة، وقد اجمعت كلمة المجلس على وجوب العناية بها، الا انه يرى انه يلزمنا مالا كثيرا لهذا الغرض، وبالامس كنا نتناقش بالزراعة فوجدنا حالة الزراعة غير مرضية تماما، وسنبحث غدا بالنافعة فيقولون انه لا توجد عندنا طرقات ولا توجد عندنا اموال لعمل طرقات، هذا هو الداء فاين الدواء ان المال يأتي بالمال

وان المال الذي نطلبه هو بيد المفوضية، فالمفوضية عند ما تحبس المال تحبسه عن حسن نية خوفا من ان يصرف على كثرة الوظائف ولكنها عندما ترى معنا انه سيصرف على الاعمال النافعة المفيدة والمثمرة لا نعتقد قط بانها تحبسه عنا، واذا شئنا ان نقوم لهذه المصالح من اموالنا يجب ان ننتظر اربعين سنة، لنا حصص من اموالنا في المصالح المشتركة فلتعطينا المفوضية من حقنا على حساب حصصنا للقيام بهذه المشروعات النافعة، فعندما نقوم بهذه المشروعات النافعة عندما نوجد الطرق، عندما نشئ المستشفيات عندما نوجد المدارس في القرى لا يبقى علينا وقتنا الا

العناية بها فنقدر ان نحقق هذه الغاية بواسطة الضرائب ، لا سبيل لنا ان نقوم بهذه الاعمال بغير ذلك لان لا مال عندنا . لو كان المال موجودا لوجب ان يصرف في سبيل هذه الاغراض . واذا كان لا يوجد فيجب ان نأخذه ونقدر من اموالنا في المصالح المشتركة وننشئ به ما يجب ان ننشئه . وقتئذ تصبح مدارسنا كافية ومستشفياتنا صالحة ومستوفية وطرقنا معبدة ان نقوم بالاصلاح

الياس بك السكاف : في الزمان القديم عندما ألغيت المستشفيات في المرسوم الاشتراعي ألغي مستشفى زحلة وقد أرجعت الحكومة بعض المستشفيات ولكنها لم ترجعه . الاطباء موجودين اثنين للحكومة وواحد للبلدية فكان يحسن بالحكومة ان ترجعه ولو ثلاثين سرير

الامير خالد شهاب : مع شكري العام لمدير الصحة اقول ، إن مخصصات الصحة في الماضي كانت اكثر مما هي الآن ومع ذلك لم نقدر ان نفعل اكثر مما نفعل الآن ، فهي تنفق على ١١٥ سرير من موازنة ١٧٨ الف ليرة . فقد استطعت ان اتناول جدولا مما قامت به الحكومة في هذه السنة من الأعمال ، فقد عاينت في مستوصفاتنا المجانية ١٦٠٥٠ مريضا واعطت وصحات مجانية الى ٣٩٨٥ وصفاة وبلغ عدد الايتام المقبولين على حساب الاسعاف العام ٣٢٩٩ يتيما - هذا عدا بقية المعالجين والممرضين مجانا على حساب هذه المصلحة فيظهر مما تقدم ذكره ان مصلحة الصحة مع المبالغ الزهيدة التي تعطاها تقوم بجهود كبير تستحق الشكر عليها

الأستاذ زكور : ان الكلمة التي قالها حضرة الزميل الدكتور ثابت وجيهة جدا . لذلك اطلب ان يحمل هذا الطلب الى المفوضية العليا واطلب من حضرة المندوب ان يبلغها للمفوضية لانه يتعلق بمصالح لبنان

الأستاذ خباز : في تقرير المقرر العام ملاحظة تتعلق بالاصلاحات التي عملتها الحكومة سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٣٠ انزلت الحكومة موازنة الصحة الى نصفها ، وعلى رغم هذا التنزيل تمكن المدير ان يعمل اعمال اكثر من قبل ، وانا موافق المقرر العام على ما قاله يجب ان تتضاعف اسباب الاسعاف العام ، وان تعطى مديرية الصحة المال اللازم لتنشئ مستشفى في كل محافظة ، فالاموال التي لديها لا تكفيها للعناية بالصحة العامة

في ما يختص بالداخلية لا يوجد تخصيص ابدا لفحص المياه ، ولا يوجد شيء في النافعة لتجفيف المستنقعات بصورة عمومية بس نطلب من الحكومة قرش للصحة بتعذر وترفض لاعتقادها بانه رايح ضيعان من حسن الحظ اننا باقين احياء ، والعجب انو ما انتشرت الاوبئة في البلاد ، لذلك يجب علينا ان نقوم بالاعمال اللازمة من اينما اخذ المال ، فارجو حضرة المندوب ان يبلغ المفوضية ذلك وان يعطونا المبالغ اللازمة التي يستغنى عنها للصحة ، والفت النظر الى حالة مياه المنبوخ بصورة خاصة لانه لا يراقب عليها احد فقد تكدست العرائض بخصوص هذه الاحوال

عريضة على عريضة ونحن باقين على حالنا، يقولوننا خلصوا حالكم.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لم اكن انتظر مثل هذه الحدة من الاستاذ خباز وقد عودنا على الرواق من اول الجلسة. الحكومة لم تهمل مسائل المياه بنوع خاص، وقد ذكر مياه المنبوح فالحكومة مهتمة بها وهي موضع نظرها، ولولا العناية التي بذلتها الحكومة لما تمكنت كل المنطقة من اخذ المياه اللازمة بحالة نظيفة من ضهور الشوير لبيت مري وكذلك هي مهتمة بمياه رشعين ومياه شبع والمياه الاخرى، ولكن ليس في وسع الحكومة ان تقوم باصلاح المياه كلها دفعة واحدة ولا تقدر ان تعمل وتحقق المشاريع بمثل السهولة التي يطلب بها النائب المشروع، وهي مهتمة بأكثر مما يتصور المجلس ولا تتأخر عن درس أي مشروع نافع سواء اكان في الصحة او النافعة او الزراعة كما قال حضرة الدكتور تابت، وهي لا تهمل مصالح الصحة ابداً.

الشيخ فريد الخازن: بمناسبة مشروع المياه عندنا بكسروان مشروع نبع العسل (٢٧) ضيعة بنشرب منه، من جونية لاعالي كسروان، قلت عندنا المي بسبب قلة المطر عمل نشرب من نهر الكلب، نرجو حضرة مندوب المفوضية الاهتمام بالامر لان المسألة معلقة بالمفوضية وان يساعدنا شوي لان حياة البلاد متوقفة على هذا المشروع.

محمد بك عبد الرزاق: يظهر مما ادلى به الخاص والعام انه توجد مناطق تجهل انه توجد هناك مصلحة يقال لها مصلحة الصحة العامة وفي مقدمة هذه المناطق عكار، فما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لسد هذا النقص ولقاومة الامراض والاورثة فيها، واذا كانت صلاحيتها محدودة فلا يمكننا طلب شيء اطلب من حضرة المدير ان يفكر قليلاً بالطرق التي تبلغ هذه المناطق بعد حقوقها لنعلم ان هنالك يقال لها مصلحة الصحة.

الدكتور ايوب تابت: مسكين المير جميل الكل يطالبو ولكن قبل كل شيء اوجدوا المال، هذه الاعمال الي عمال تطلبوها كلها بدها نصف مليون ليرة، فتشوا عن الطريقة للحصول على هذا المبلغ، اذا كان لنا مال من المصالح المشتركة فليعطونا اياه، واذا كان ما عندنا مال فيها فليعقدوا لنا قرض بضمان الاموال التي لنا في المصالح المشتركة فبدون هذه الطريقة لا امل لنا بالحياة.

الرئيس: انتهينا الآن من المناقشة العامة ونتقل الى المناقشة بالارقام.

الباب العاشر - مصلحة الصحة والاسعاف العام - الفصل الاول - ادارة الصحة والاسعاف العام المركزية.

البند الاول - موظفو الادارة المركزية ٤٩٨٠ ليرة، من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية (٦ فقرات) ماء وانارة وتدفئة ١٢٥ ليرة . مخبرات بالبرق والتلفون ٣٠٠ ليرة . نقل وانتقال ٣٦٠ ليرة . مطبوعات ولوازم مكتبية ٢٠٠ ليرة . نفقات تنظيف السرايا ٢٠٤ ليرات . نفقات شتى ١٥٠ ليرة . مجموع البند ١٣٣٩ ليرة . من يقبل الرقم كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية).

قبل المجلس

وقد بلغ مجموع الفصل الاول ٦٣١٩ ليرة .

الفصل الثاني - ادارة الصحة والاسعاف العام - البند الاول - موظفو الدوائر الصحية ٦٥٥٢ ليرة . من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده؟

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - موظفو دوائر الصحة ٤١٢٨ ليرة . من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثالث - موظفو المستشفيات ١٦٥٥٦ ليرة . من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الرابع - موظفو المياتم والملاجئ ٣٩٤٨ ليرة . من يقبل هذا البند كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الخامس - لوازم ونفقات ادارية (٧ فقرات) ايجارات ٨٩٧ ليرة ، ماء وانارة وتدفئة ١٠٣٠ ليرة . مخبرات بالبرق والتلفون ٣٠٠ ليرة . نقل وانتقال ١٠٠٠ ليرة مطبوعات ولوازم مكتبية ٢٥٠ ليرة صيانة السرايات الصحية ١١٦٠ ليرة . نفقات شتى ١٣٥٠ ليرة المجموع ٥٣٨٧ ليرة من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثريّة)

قبل المجلس

البند السادس - ادوية ولوازم صحيّة ومعدات لتضميد الجراح ٧٠٠٠ ليرة من يقبل هذا الرقم
فليرفع يده

(اكثريّة)

قبل المجلس

البند السابع مصلحة الوقاية - (٣ فقرات) مكافحة الملاريا ٨ آلاف ليرة. مكافحة الامراض
الزهريّة ٥٠٠ ليرة. التصوير بأشعة رتنجن ٣ آلاف ليرة المجموع ١١٥٠٠ ليرة.
من يقبل بهذا الرقم فليرفع يده

(اكثريّة)

قبل المجلس

البند الثامن - اعاشة المستشفيات ١٣ الف ليرة من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثريّة)

قبل المجلس

البند التاسع - معالجة المرضى في مستشفيات غير مستشفيات الحكومة ٥٦٤٧٤ ليرة. من يقبل
هذا الرقم فليرفع يده

(اكثريّة)

قبل المجلس

البند العاشر - معالجة المعتهوين ٢٥ ليرة . من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

اصوات - قليلة

الشيخ فريد الخازن: في جملة معتهوين فالتين في الشوارع لازم ضيهم.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - إن شاء الله ما بيزيد عدد المجانين قد ما نحنا نزيد كمية الفلوس.

الدكتور ايوب تابت: المسلول والمعتوه يلزم ان يضاف ويعتنى به، لازم يلاقوا لهل المسألة باب.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم فليرفع يده

(اكثريّة)

قبل المجلس

البند الحادي عشر - اعانات شتى - ١٨٤٩٠ ليرة. من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني عشر - مأوى المتسولين ٢٥٠٠ ليرة

الدكتور ثابت: فين هو مأوى المتسولين

الدكتور غرغور - مدير الصحة: قرب الحبس

الرئيس: هل يوجد للمتسولين المرضى محل آخر؟

الدكتور غرغور - مدير الصحة: هذا المحل لغير المرضى، اذا كان المتسول غريب يوضع فيه الى ان يسفر

الرئيس: نرى متسولين في كل الاسواق.

اصوات - الدكتور ثابت قطع التسول.

الدكتور ايوب ثابت: ما بدها الدكتور ثابت، باربع ساعات بنظف البلد ٨٨ في المئة غرباء.

الأستاذ خباز: هم ذاتهم الي راحو بيرجعو.

الدكتور ثابت: قولو لمدير البوليس اعملها بيعملها من بكرأ.

الرئيس: من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثالث عشر - مأوى العميان ١٤٦٠ ليرة. من يقبل هذا البند فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

لقد اصبح مجموع الفصل الثاني ١٧٢٤٩٥ ليرة. وبلغت مخصصات الباب العاشر ١٧٨٨١٤ ليرة.

الرئيس: انتهينا الآن من المناقشة في موازنة الصحة والاسعاف العام والتصديق عليها بقي علينا موازنة

الاشغال العامة فنسأل حضرة مدير اللجنة المالية متى نستطيع المناقشة في هذه الموازنة.

الامير خالد شهاب: استدعت اللجنة حضرة مدير النافعة ومستشاره وبحث معهم في هذه المسائل ونظراً لأنها

تمس كل مناطق البلاد دعت اللجنة النواب الى جلسة تعقدها بعد غد لدرس هذه القضية، وبعد هذه الجلسة اذا سمحت الرئاسة تعيين الجلسة القادمة، تبقى عندنا الايرادات وهي تأخذ اكثر من جلسة واحدة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - اذا ارادت اللجنة المالية الحكومة مستعدة لان تكلف حضرة مدير النافعة والمستشار لان يكونوا تحت طلبها كل قبل الظهر.

الرئيس: عينت الجلسة يوم الاربعاء القادم.

وقد رفعت الجلسة الساعة الواحدة بعد نصف الليل

رئيس مجلس النواب

بترو طراد

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

امين السر

مجيد توفيق ارسلان

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الثامنة ونصف من مساء يوم الاربعاء

في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٣٤

جدول الاعمال

١ - افتتاح الجلسة

٢ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

٣ - تلاوة تقرير المقررين العام والخاص في موازنة مديرية الاشغال العامة والمناقشة فيها

٤ - تلاوة جواب الحكومة على سؤال حضرة النائب الاستاذ خير الدين الاحدب بشأن المبلغ الذي صرفته المالية لحضرة الاستاذ شارل دباس

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد العادي الثاني في الساعة الثامنة ونصف من مساء يوم الاربعاء في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٣٤ برئاسة حضرة الاستاذ بترو طراد وعضوية اميني السر حضرة الامير مجيد ارسلان والاستاذ كميل شمعون وحضور جميع النواب ما خلا حضرات الاستاذ اميل اده المتغيب بالاجازة وفضل بك الفضل المتغيب بالمرض وصبري بك حمادة والاستاذ واهرام ليلكيان المتغيبين بعذر مشروع . وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات عبد الله بك بيهم امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية والاستاذ يوسف شمعون مدير النافعة وصبحي بك حيدر مدير المعارف العامة والفنون الجميلة

افتتاح الجلسة وتلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

فتلاها السكرتير المعين

الرئيس: هل لأحد اعتراض على المحضر ؟

(سكوت)

صدق المحضر

انتهينا الآن من العرائض الواردة للرئاسة وننتقل الى المناقشة بموازنة الاشغال العامة

الكلام لحضرة المقرر العام

فصعد الاستاذ زكور الى المنبر وتلا التقرير الآتي :

تقرير

المقرر العام على موازنة الاشغال العامة

حضرات النواب

للمرة الاولى ترسل الحكومة اللبنانية موازنتها الى مجلس النواب متأخرة شهرين كاملين عن ميعاد تقديمها، وللمرة الاولى تؤخر دورة المجلس المخصصة للموازنة، على قلة دورات هذا المجلس، وعلى حرمانه من حق المطالبة بعقد الدورات الاستثنائية . ولا ندري ولا المنجم يدري ما هي الحكمة من هذا الحرمان، الا اذا كانت القافية قد جرت مع ما سبقه من «حرمانات» هي كلها انتقاص من حق البلاد في الاستقلال والحكم الذاتي.

دعانا الى هذه المقدمة الموجزة في موازنة الاشغال العامة ما رأيناه من اصطدام بين الحكومة والنواب في هذه الموازنة بلغ اشده ودعا الى عقد جلسات اللجنة ليل نهار حتى يتمكن النواب من ان يصلحوا على نوع ما خطأ الحكومة

كانت الحكومات في الماضي ترسل الموازنة الى المجلس قبيل ١٥ ايلول فكانت لجان المجلس تعقد جلساتها على التوالي من ذلك التاريخ وتأخذ بدرس فصول الموازنة وابوابها وبنودها درساً دقيقاً وعند افتتاح الدورة العادية في اواسط تشرين الاول تكون تقارير المقررين جاهزة ويكون النواب مستعدين للمناقشة بعد الدروس

اما هذه السنة فقد أجلت دورة تشرين الاول الى ٢٠ تشرين الثاني بمرسوم من حضرة رئيس الجمهورية ولم ترسل الموازنة الى المجلس الا في اول الدورة المؤجلة حتى لم يكن عند اللجان متسع للدرس الا في خلال جلسات المجلس نفسها، بعد ان ضاق الوقت على المجلس بسبب ضياع شهر كامل من ميعاده القانوني

وهكذا شاءت الحكومة ان تظل هي سنة كاملة في درس الموازنة ثم لما جاء دور المجلس حصرته في نطاق ضيق من الوقت وقالت له - عليك ان تدرس انت في شهر واحد ما درسته انا الحكومة في سنة وهذا هو الغبن الذي احتج عليه النواب وبلغ احتجاجهم اقصى مداه اثناء درس موازنة الاشغال العامة

حضرات الزملاء

كنا نمر بما نقل الناقلون من اشاعات مغلوبة حول اعمال النواب ومواقفهم من الموازنة وما اتهموا به تكرارا وبصورة مقصودة من الاهتمام بالمصالح الشخصية والحزبية المحلية، خصوصا في موازنة الاشغال، كنا نمر بكل ذلك لولا ان هذه الحملة على المجلس كادت تتخذ شكلاً يضلل الرأي العام ويسم افكاره

يقيناً يا سادة ان النواب بشر كغيرهم وهم عرضة في اعمالهم للخطأ والصواب، ولكنهم لا يملكون قانونا

يحميهم ولا اعتمادات ترد عنهم اللسن النقادة، لذلك صاروا الهيئة الوحيدة المعرضة للنقد الدائم . والنواب يرون من واجبهم ان يقبلوا النقد بل انهم يحتملون التحامل عليهم فهم انما جاؤا الى هذه الندوة لينتقدوا وينتقدوا . وأما ان يحملهم الناقدون، لغاية في النفس، هفوات الحكومة واخطاء الغير بينما هم يحاولون جهدهم ان يصلحوا هذه الهفوات والاطفاء فهذا ما لا يجوز السكوت عنه

وبياناً للحقيقة التي لا بد من ظهورها نطلع حضراتكم والصحافة والرأي العام بكلمة موجزة عما جرى في اثناء المناقشات الحامية التي دارت في لجنتي المالية والاشغال العامة حول موازنة الاشغال . والحكومة حاضرة هنا وهي تشهد - رغم حملتنا عليها - ان ما نقوله من على هذا المنبر هو الحق كل الحق

جاءت الحكومة الى المجلس بموازنة للاشغال العامة لم تكن مستمدة في اساسها من العدل ومن وجوب توزيعه بين الجميع . فأبى النواب عليها ذلك سواء فيهم الذين نعمت مناطقهم والذين حرمان من قسمة الحكومة، وقد كان هدف النواب جميعا ان لبنان واحد وهم نواب عنه لا يفرقون بين المناطق في الاعمال النافعة

وإني كنائب عن جبل لبنان اترك لنواب المناطق الاخرى ان يبينوا في هذه الندوة ما فعل نواب الجبل في سبيل تلك المناطق التي هي قطع حية يتألف من حيويتها الكيان اللبناني

ردت لجنتنا المالية والاشغال العامة مشروع الحكومة طالبين منها اصلاحه بعد ان بينا لها مواطن النقص الفاضح فيه . فعادت الحكومة بمشروع ناقص ايضا فيه الحرمان ما في سابقه ولا نريد ان نقول هنا اسباب هذه المحاولات التي بنيت على اساس مغلوط

فرد النواب المشروع الثاني . ولما رأت الحكومة هذا الموقف من المجلس عمدت الى اقتطاع مبلغ كبير من اعتمادات الطرقات العامة لارضاء المناطق المحرومة فوقف النواب ايضا ضد هذا المشروع على مرأى ومسمع من المفوضية العليا ورأوا في هذا الاقتطاع مسؤولية ثقيلة في اعناقهم اذا صدقوا عليه . فاقترحوا اذ ذاك على الحكومة ان يعملوا هم فيما بينهم ما قصرت عنه الحكومة

وهكذا كان

فاجتمع اولاً نواب الجبل مع بعض نواب المناطق واصلحوا موازنة الطرق في الاشغال العامة وتقدموا بمشروعهم هذا كما وضعوه الى الحكومة والى دار الانتداب فهأنهم الانتداب على عملهم المنصف، ورأت الحكومة في النتيجة ان مشروع النواب خير من مشروعها فصادقت عليه وهو الذي يعرض عليكم في هذه الجلسة يا حضرات الزملاء .

وانكم ترون فيه ويرى الصحافيون والرأي العام ان النواب لم يتحرشوا بطرقات خاصة . ولم يحاولوا أن يأخذوا من طريق اكثر من طريق اخرى

وانني أطلب هنا من الحكومة ان تقوم فيما اذا كان النواب طلبوا منها الغاء اعتماد لطريق ما او جاؤوها بمشروع فيه الغاء طريق مقررة . او انزلوا اعتماد أي طريق مدونة في الموازنة الى النصف !!

انكم تعرفون الجواب وعلى الرأي العام ان يعرفه ايضا . وهذا الجواب يشرف المجلس
حضرات الزملاء

لقد رأيت ان البحث كان عاما جدا ولكنه كان واجبا وضروريا لمعرفة الحقيقة التي كادت ان تضع في ذلك
السييل الجارف من الاشاعات والاقاويل
وسيعرض عليكم حضرة المقرر الخاص بعض تفاصيل عن موازنة الاشغال العامة في تقريره، كبيرة الفائدة
انكم ستصوتون في موازنة الطرقات على مشروع وضعته لجنّتا المجلس لانصاف المناطق اللبنانية جميعها، ولا
تدعي اللجنّتان انه كل الانصاف ولكنه الممكن في هذه الموازنة
انكم عندما تصوتون على هذا المشروع تلقون على الحكومة درسا في كيفية اقامة العدل بين جميع ابناء
الجمهورية

المقرر العام

ميشال زكور

ثم تلا السكرتير المعين تقرير حضرة الشيخ فريد الخازن بصفته مقررا خاصا للجنة الاشغال العامة وهذه
صورته :

تقرير

المقرر الخاص على موازنة الاشغال العامة

اجمعت الآراء في سائر البلدان بان مصلحة الاشغال العامة لها الاهمية العظمى لانها اليد الفعالة في اصلاح
جسم الدولة وتحسين حالة الشرايين الممتدة في جسم البلاد وذلك بتعهدها واصلاح ما يختل من شأنها او بايجاد
شرايين جديدة تقوم مقام المعتل منها وتزيد حياة البلاد قوة ونشاطاً وتحفظ لها موارد رزقها وخيراتها فهي اذاً دائرة
الاصلاح ويرجع اليها رقي البلاد ورفاهيتها لما تنصرف اليه من تسهيل السبل واصلاح الطرق واعمال الري وغير
ذلك من الاعمال التي تزيد الحضارة والعمران

ولما كان مقرراً بأن الاصطيف هو اكبر موارد هذه البلاد الذي يعلننا بتخفيض الضنك الحالي ويضمن نوعا
معيشة الاهالي فمعروف ايضا بان لا حياة للاصطيف ان لم يكن لنا طرق صالحة، والبرهان على هذا واضح، اذ
نرى ان المناطق التي امتدت اليها الطرق وتعبدت جيّدا وتزفتت قد تقدمت وارتقت واستفادت ماديا اضعاف ما
انفق عليها واما المناطق الاخرى التي حرمت منها فقد تأخرت وسقطت منزلتها المادية.

ثم من، وجه اخر كل يعلم بان الحكومة الراقية في زمن الازمات الصعبة ولاجل مداواة البطالة تزدخر في ميزانياتها مبالغ وافرة لتشغيل العملة ولايجاد حركة تنعش البلاد وتأخذ بيد المكلف الذي تجبى من عرق جبينه الواردات التي تنفق على سائر مصالح الدولة، فمن العدل ان يستفيد المكلف هو ايضا من اموال الخزينة . ومن العدل خاصة ان لا تهمل الحكومة البقرة الحلوب وتميتها مع انها بحاجة كلية الى لبنها .

نعم ان الاعمال التي قامت بها مصلحة الاشغال العامة في السنين السابقة متوفرة بالرغم عن ضيق الميزانية . ولمسنا حقيقة الاعمال المفيدة التي قامت بها، ولكن لا يرى البعض ما يبرر غض النظر عن بعض اقسام في مناطق مخصوصة بينما اهلها يرون مداومة الانشاءات والاصلاح في جهات اخرى بنوع ان الرفاه اصبح في جهة والتعاسة في جهة اخرى، ولاجل هذا تعالت الشكاوي والمرجعات والتذمر . فجدير اذاً بلجنة المالية ليس فقط ان تنبه من يرجع اليه الامر لكي يضع حداً للواسطات والمداخلات المسببة هذه المغدورية بل ان تعدل توزيع مخصصات الانشاءات بصورة تنطبق على العدالة والحاجة

مسألة الموظفين

كثيرا ما نسمع التذمر والاحتجاج حول كثرة الموظفين في الدوائر فمن درس الارقام يتضح جلياً بأن هذه الحملات في غير مكانها خصوصا في مصلحة الاشغال العامة لانه لا يوجد اسراف في الموظفين ولا تبذير في الرواتب : ان ميزانية الاشغال العامة لسنة ١٩٣٥ بلغت ٩٨٧/٩٤ ليرة لبنانية خصص لرواتب الموظفين والمستخدمين فيها بما يلحقهم من مصروف ٦١٦١٩ ليرة لبنانية أي ما يقارب ٧ في المئة

ادارة الاشغال العامة

من مراقبة الايضاحات أرى اولا تدوين «٥٦١» ليرة لبنانية كتعويض شخصي للمدير . ان الموجب لهذا التعويض هو ان راتب مدير النافعة كان ٢٥٠ ليرة حينما كان مديرا للدوائر الاقتصادية وذلك بصفة راتب وتعويض معا . فلما انتقل لمديرية النافعة استبقى له راتبه الاول وتعويضه الذي كان يتناوله وهو في الدوائر الاقتصادية

دائرة التنفيذ

قسمت البلاد الى ثلاث مناطق خصص كل منها بجهة معلومة : الشمالية . الوسطى . الجنوبية . وهي تشرف على اعمال هذه المناطق من مركز بيروت، أي انها تكلف المقاولين واصحاب المصالح والمهندسين نفسه والخزينة لدفع نفقات يمكن توفير معظمها فيما لو استقروا في الوسط التابع لهم كأن مبدأ المركزية المضر والمعتمد عليه في كافة دوائر الحكومة اللبنانية له مفعولاً ايضا في مصلحة الاشغال العامة الفنية واما المخصصات وعدد المهندسين والمديرين فلا ارى ما يقال عنه غير ان معاشات المهندسين قليلة بالنسبة لوفرة الاشغال وكبر المسؤولية .

مراقبة الاشغال

ان على مهندسي مناطق الجمهورية مسؤولية كبرى مع ان رواتبهم هي ضئيلة جدا تتناسب مع هذه المسؤولية الملقاة على عواتقهم فالاجدر بالحكومة ان تضع توازنا معقولا بين الرتب والمسؤولية

صيانة الطرق والجسور وتعبيدها

قسمت طرق لبنان الى ثلاثة اقسام : طرق ذات منفعة عامة طرق الاصطياف وذات المنفعة المحلية . واخيراً الطرق الثانوية ان هذه القاعدة المتبعة في البلدان الراقية هي جديرة بالاعتبار وتستحق الثناء فيما لو وضع هذا التقسيم بجو بعيد عن الغاية وتخصصت اعتمادات بصورة عادلة . وقد فصل المقرر العام هذه النقطة في تقريره فلا حاجة للبحث فيها عن جديد

جاء في مشروع الميزانية ان المفوضية العليا تساعد باعمال تجري بين نهر القاسمية والناقورة وان حكومة لبنان تشترك بنفقات هذا المشروع بمبلغ «٦٠٠٠٠» ليرة وكان من الواجب ان يتبين مفصلاً تقدير النفقات العمومية لهذا المشروع لكي تظهر جلياً نسبة اشتراكنا في المصارفات ولكن الامر الذي يستلقت النظر هو تدوين مبلغ يفوق المفروض، فعوضاً عن ٦٠٠٠٠ الف ليرة دونت الحكومة ٦٨٠٠٠ الف ليرة وهذا دليل صريح بان سخاء الحكومة يأتي حيث تكون عين القوي ساهرة وتشكو العجز والفقر حيث يطلب منها بعض اعمال للمناطق المهمولة واذا كان سبب الزيادة التوقيع كما جاء في الميزانية فاني ارجو من اللجنة ان ترفع، مما يمكن توفيره او تأجيله من المبلغ المرصود، في الطرق الخطرة والمعطلة

صيانة الطرق

يجدر بي ان اثني على فكرة ايجاد فرقة العمال لصيانة الطرق والمحافظة عليها صيفا وشتاء فان هذه الفكرة اتت بفوائد اكيدة وجعلت طرقنا وأخصها التي لم تتزفت صالحة للسير خالية من الحفر التي تسببها السرعة فمهما بلغ الاعتماد المخصص لهذه الفرق يستعاض عنه بالمنفعة الناجمة عن ايجاد شغل للعمال في البلاد وعن صيانة الطرق والسهر عليها . وبهذه المناسبة اقترح على اللجنة ان تطلب من المجلس وضع قانون لتشغيل العملة في ورش الحكومة وتحديد عدد العمال غير اللبنانيين الذين يمكن تشغيلهم بنوع ان لا يتجاوز العشرة في المئة بكل ورشة حفظاً لحق العمال اللبنانيين وتمكينهم من الاستفادة من اموال تجبى منهم وحدهم

تحديد الاملاك العمومية البحرية

قد سبق للمجلس النيابي وضع اعتمادات في السنين السابقة لاجل اجراء هذا التحديد تخفيفاً للاضرار التي لحقت وتلحق باصحاب الاملاك المجاورة للشواطئ البحرية

ولما كان قرار المفوض السامي قد ذكر طريقة اجراء هذا التحديد مع صيانة الحقوق المكتسبة رأينا مع الاسف

انه لم تراع الشروط المتوجبة بل استقلت ادارة رئاسة الموالي واجرت بعض اعمال دعتها تحديدا اعترض عليها اصحاب الحقوق في المراجع النظامية ومع ان السلطات اصدرت الاوامر بان يتوقف رئيس الموالي عن منع المالكين من الاستفادة من ملكهم لم يزل هذا المأمور يداوم المضايقة ويفرض الجزاء بمخالفات وهمية وهذا الجزاء يفرضه لنفسه ويستفيد منه ، وعليه ارجو من المجلس مطالبة الحكومة لأخذ تدبير نهائي وقطعي لكي يخفف من غيرة رئيس الموالي الذي يريد ان يعطي الحكومة بالرغم عنها مالا تدعي به

رئاسات الموالي

يلحق بمديرية الاشغال العامة دائرة تدعى رئاسة الموالي ، وهذا اللاحق هو بالاسم لا بالفعل ومع الاقرار بفوائدها وبلزوم تحسين الموالي التي تدر على الخزينة مبلغاً لا يستهان به - قدر لسنة ١٩٣٥ بمبلغ ٣٢٠٠ الف ليرة - فان اللجنة ترجو ان تعمل الحكومة لكي تكون تعليماتها واوامرها نافذة ، خاصة لوضع حد لمضايقة الاهالي اصحاب الاملاك المجاورة للشواطئ البحرية

اعمال الري

فيه بند وحيد لاشغال اليمونة لرجو الموافقة على هذا الاعتماد، وحذا الوصلنا على مبلغ اوفر من الاموال المشتركة لتعميم هذه المشاريع لمفيدة وفقا لعود المفوضية العليا في السنين السابقة ونرى انه لا بد لنا من كلمة ثناء نوجهها الى الجهود التي يبذلها حضرة المدير والمستشار في سبيل الطرقات والاشغال النافعة

هذه بعض ملاحظات على موازنة الاشغال العامة وقد درست اللجنة في جلسات متتابعة وطويلة هذه الموازنة وبعد المناقشة والاتفاق مع الحكومة اقرت اعتمادات الطرقات كما يأتي :

الأستاذ زكور : لا أرى لزوماً للمناقشة العامة فيها بعد ان درست بدقة بل نصدق عليها بنداً بنداً ونناقش في كل بند عندما نصل اليه

الرئيس : الكلام الآن بصورة عامة هل يريد احد الكلام

الاستاذ خير الدين الاحدب : أطلب الكلام

الرئيس : الكلام للاستاذ خير الدين الاحدب

فصعد حضرة النائب الى المنبر وألقى الخطاب الآتي :

سمعتم تقرير حضرة الزميل الاستاذ زكور وفيه ما فيه من غريب الوقائع التي لا تستطيع الحكومة دحضها فان انكرها اثنان ايدها عشرون . وقد احسن المقرر العام صنعا بسرده هذه الوقائع دفعا للالتباس وتنويرا للاذهان

اجل ايها الزميل : ان النواب، كما قلت، لا يملكون قانوناً يحميهم من لاذع النقد . ولا اعتمادات ترد عنهم اللسنة النقادة : واضيف الى هذا القول إنهم أيضاً لا يملكون اعتمادات : تحشد اللسنة وتطلقها للطعن بسواهم، اقول ذلك ولا اعني بهذا القول عهداً معيناً لانها ظاهرة رافقت جميع الادوار، وما عهد الحكم الفردي في الماضي القريب ببعيد عن الازهان...

زعم احدهم عن بعض نواب جبل لبنان المعارضين انهم بموقفهم هذا ضربوا حجراً فاصابوا عصفورين... فمن جهة عارضوا اصلاح طريق يرضى عنها مقام سام في الدولة . ومن جهة ثانية ظهروا امام زملائهم نواب الشمال والجنوب والبقاع انهم غيرون على المصلحة العامة وان ابناء الجمهورية كلهم سواء...

وقد اراد صاحب هذا القول ان يستنتج عن ذلك ان بعض نواب الجبل لم يهبوا الى المطالبة بانصاف المناطق المحرومة من نعم النافعة الا عندما دفعت اليهم الحكومة موازنة تضم بين ارقامها اعتماد الطريق سوف يحفظ لها التاريخ ذكراً خاصاً الا وهي طريق (عين تراز)

فلو صح هذا الافتراض لقلت بلسان زملائي نواب هذه المناطق المحرومة لبت الحكومة السابقة تقدمت قبل اليوم في موازنتها باعتماد نظير اعتماد عين تراز لما تكاثر الحيف اذ ذاك في مناطقهم على توالي السنين ولكن شيئاً من هذا الافتراض لا يوافق عليه واحد منا في هذا المجلس . القضية تتلخص في ان نواب الملحقات المحرومة اسمعوا صوته فلي نداهم زملائهم نواب الجبل على سبيل التضامن في ما يضمن توحيد وجهات النظر ويؤمن المصلحة العامة

هذه خلاصة الموقف بجلاء وایجاز وكل ما قيل ويقال خلاف ذلك افتراض بافتراض لا يرجى منه سوى اثاره الشغب على هيئة قوية الايمان بانها تقوم بواجبها بقدر ما تسمح لها النظم الجارية والحالات الراهنة هذه كلمة عجل القيتها تأييداً لكثير مما ورد في تقرير حضرة المقرر العام واعتقد ان بعد ذلك كله لم يبق مجال للتقويل، فعلى الذين يحاولون اتخاذ مواقف النواب موضوعاً للتسلية والتفكهة او المشاغبة ان يفتشوا على مطية اخرى . وان انعموا النظر في شؤون هذا المجلس لوجدوا ضالّتهم المنشودة، وبئست الضالة اذا لم يكن رائدها خدمة الوطن

اعود الآن الى موضوع موازنة الاشغال العامة فاقول :

لا شك ان نواب المناطق الشمالية والجنوبية والبقاع يشكون حرمان مناطقهم من نعم الدولة فيما يختص بانشاء الطرقات واصلاحها وتحويرها على الاصول العصرية وقد تتضاعف شكواهم عندما يشعرون بانهم يؤدون الى خزينة الدولة نصيباً وافراً من الايرادات العامة فيتساءلون، وهم على جانب كبير من الحق فيما يتساءلون، الا يقضي العدل بان تتوازي المنافع والضرائب حتى تطمئن النفوس الاطمئنان المرغوب فيه الى ذلك الكيان اللبناني الذي اشار اليه حضرة المقرر العام بلهجة لا نشك باخلاصها ؟

تأتي الحكومة اليوم وتقول : هذه موازنتي وكل ما لدي من الاعتمادات يكاد لا يكفي لاصلاح الطرق الموجودة فلا سبيل لانشاء طرق جديدة في الملحقات المحرومة

قد تكون الحكومة مصيبة في هذا القول . ولكن هذا الجواب لا يدحض شكوى الملحقات المحرومة ولا يبرر سياسة الدولة في الاشغال العامة منذ عام ١٩٢٠ . لقد اسرفوا بالماضي في انشاء الطرق الجديدة في مناطق معينة وغضوا الطرف عن مناطق اخرى حتى وصلنا الى الحالة الراهنة التي تصطدم بها حكومات اليوم والمستقبل . انني لا انكر ان اصلاح شبكة الطرق في بعض أنحاء الجبل وإكمالها على الاصول العصرية افاد الاصطياف ، وفائدة الاصطياف جزء متمم من تحسين الحالة الاقتصادية العامة يتناول جميع البلاد . غير انني لا اعتقد ان احداً يخالفني في شجب خطة الاسراف في الانفاق على طرق معينة اذ بلغت الاعتمادات التي انفقت بسخاء وبلا حساب على طريق واحدة في جرود كسروان ما يناهز الثلاثمائة الف ليرة في حين ان بعض المناطق المأهولة المحرومة كانت تستجدي بضعة الآف ليرة فقط فيردونها خائبة بحجة قلة المال

في الانباء الرسمية ان الحكومة تفكر بعقد قرض يرصد للاعمال النافعة . اننا نذكر اولياء الامر بان في لبنان مناطق شئت السياسة العوجاء ان تحرمها قبل اليوم وسائل العمران في حين انها تؤدي كل ما يفرض عليها من رسوم وضرائب جائرة . اننا نذكر اولياء الامر بان دعامة كيان الدولة هي العدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين افراد الرعية . اقول ذلك وقد لمست في الموقف الاخير الذي وقفه نواب الجبل الاشتم خير بادرة تساعد على تحقيق امنية المناطق المحرومة

الرئيس: الكلام الآن لحضرة بشارة بك الخوري

بشارة بك الخوري: حضرت جميع المناقشات في لحتي المالية والنافعة ورأيت ان الخص ما جرى فيها جزيل التلخيص لذلك لا اعود الى هذا البحث بل جلّ ما الفت نظر حضراتكم اليه هو ان موازنة الاشغال العامة عبء ثقيل جداً، الا ان هذا العبء هو مصدر الاشغال النافعة التي لا غنى للبلاد عنها ولا بد لحكومة راقية من الحصول على الاعتمادات التي تساعد على القيام بها، خصوصاً لبلاد كبلادنا سياحة واصطيافاً. توجد عندنا جهات كثيرة كان لا يقصدها المصطاف فلما فتحت فيها الطرق جاءها وسر كثيراً بمجيئه اليها ووجد فيها راحتها وراحة عياله، ان الحكومة لتحفظ شبكة الطرق في البلاد طلبت مبلغ ٧٥٠ الف ليرة، فرأينا ان هذا المبلغ لو انفق لا يذهب سدى على مصلحة الاشغال العامة مثل الطرقات الصحة والاسعاف العام لا يمكن انقاص شيء من اعتماداتها، لذلك وجب على الحكومة ان تفكر بايجاد الطرق الممكنة لتوجد ولترصد لها المبالغ اللازمة

لقد اشاروا على الحكومة ان تعقد قرضاً او ان تأخذ اموالاً من الاموال المحجوزة ثم ان هناك اعمالاً يتطلب القيام بها مئة الف ليرة لم يرصد لها غير ثلاثين الف ليرة، فعلى الحكومة والحالة هذه ان تفكر في جميع الطرق التي تساعد على ايجاد المال للقيام بهذه الاعمال فالطرق والاعمال الاخرى والابنية الحكومية هي ملك خاص للحكومة وعلى المالك ان يصلح ما له لتبقى له قيمته

هذا ما يقال في الاشغال العامة على رغم ضآلة الموازنة ثم ان هناك اشغالا نافعة اخرى وهي الري - مثلا - لم تر في الموازنة لها ذكراً اللهم الا عشرين الف ليرة اخذوا منها ٧ الاف ليرة فلم يبق لها غير ١٣ الف ليرة في حين انه توجد مشاريع عديدة للري يمكن ان تشكل ثروة، مثل مشروع الليطاني الذي يسقي الاراضي بين صور وصيدا فقد درسته الحكومة سنة ١٩٢٤ ولا يزال الى الآن غير محقق ومشروع نهر ابراهيم فقد تقدمت شركة لاختد امتياز بالقيام به نازعتها السلطة فقط المشروع ولا يزال غير نافذ، ومشروع نبع العسل الجزيل الفائدة الذي يسقي كل قرى كسروان ولا يزال على حالته التي كان فيها دون ان يتخذ صيغة نهائية . ثم ان هنالك مسائل اخرى ذات اهمية بصورة محلية وان لم تكن بصورة عامة وهي مسألة قصر بيت الدين، فقد خصصت له الحكومة ثلاثة الاف ليرة . فهل تكفي القيمة لصيانتها واذا كان لا يصان هذا القصر كما يجب يسقط ويتهدم.

ثم تضاف الى جميع هذه الامور التي ذكرتها مصالح الصحة العامة والاسعاف العام، فلكل ما تقدم اكرر الطلب ملفتاً نظر الحكومة اما الى عقد قرض او الى اخذ مبلغ من الاموال المحجوزة للقيام بكل هذه المشاريع النافعة وتحقيقها، لانها بدون هذه الطريقة لا اعتقد بانها تستطيع ان تحقق عملاً (تصفيق)

الرئيس: الكلام لحضرة محمد بك عبد الرزاق

محمد بك عبد الرزاق: مصلحة الاشغال العامة او كما يدعونها البعض مصلحة النافعة هي حقاً جديرة بهذا الاسم لكونها المصلحة الوحيدة التي ينتفع بها قسم مخصوص من الشعب لا ينتفع بسواها ان كان بنتيجة اعمال او بكيفية صرف اعتماداتها انها تجبرنا لشعر بنتائجها بمناسبة أي سفر او تنقل تجريه في هذا العصر الذي اطلق عليه اسم عصر النور والسرعة انها تقرب المسافات الطويلة وتوصل المناطق النائية لمركز العمل مستخفة بالبعد مقتصدة بالوقت . انها ايها السادة في داخل البلاد بمثابة الشرايين من الجسم فهي تحمل الغذاء لعموم الاطراف وتؤدي دورتها النظامية بدقة تشعر كل لحظة بحسناتها وبأنها تصرف باغليبيتها لمصلحة الشعب كله وتعود لجيب الشعب بعضه خصوصاً الأحق منه أي الى جيب تلك الطبقة التي يلزم ان ترثي لحالها قليلاً لانها تذييل قسماً من البطالة الدائمة وتخلق حركة لا يستهان بها في اوساط المناطق الجامدة انها تسهل لنا قدوم المصطاف وتترك في ذهنه اجمل اثر من حسن ذكرياتنا انها تسهل التجارة وتنعش الزراعة وتشجع الصناعة ويمكنني ان امضي الساعات الطوال بتعداد ميزاتها ولكن لا داعي لذلك كوننا كلنا نعلمها ولكن لنبحث بهذا المشكل الدائم الذي نجده بكل بند من بنود ميزانيتنا مشكل المال والمال حياة العمل . فنحن دوماً على طرفي نقيض نتجاذب الحبل من طرفيه بأن واحد . كل منا يشكي ضخامة الميزانية العامة ويشكي ايضا من قلة اعتمادات كل فرع من الفروع المتعددة التي تدرسها

تدريجاً وذلك مستحب نوعاً لأننا نشد أكثر عمل ممكن في أقل مال حاصل ولكن التمني شيء والتطبيق المادي شيء آخر فلا يمكننا مثلاً إذا خصصنا مائة ليرة أن نطلب عمل يستلزم مائتين ويا للأسف هذا ما نطالب به دوماً . انني لا ادع هذه الفرصة تفوتني دون الشاء جزئياً على أعمال حضرة مدير هذه المصلحة النشط الذي يؤازره مستشارها البارع واللذين ما فتئا منذ وصولهما يسعيان لانجاز المشاريع الكبيرة التي بهمتها أصبحت على وشك الانتهاء .

انه يمكنني ان اقول ان هذه المشاريع الكبيرة والجيدة في البلاد قامت وستقوم في احسن الخدمات للمصلحة العامة .

فهاكم طريق الناقورة - بيروت - طرابلس - عرقه ومنها على فرعين لحمص وحلب والداخلية واللاذقية وانطاكية وبلاد العلويين فهي تبلغ مائتين وخمسون كيلومتراً وقد كلفت الخزينة مئات الالوف من الليرات رغماً عن مساعدة القوميسارية العليا مساعدة فعلية مالية وهي ستنتهي في آخر سنة ٩٣٦ وتوفر من تلقاء نفسها مبلغ مائتي ألف ليرة تقريباً متوزع فوراً كما يأتي :

١ - قسم منها الى انجاز المشاريع السائلة وخصوصاً طريق الداخلية الممتدة من الحولة لحمص مجتازة الجنوب والبقاع

٢ - قسم آخر يخصص لتعزيز الطرق الثانوية التي اجبرت الحكومة لاهمال قسم كبير منها نظراً لحالة الميزانية ولا ينبغي ان يتجاهل ان هذه الطرق أصبحت راسمال ثمين لا يلزمنا فقدها بعد ان كلف المبالغ الطائلة .

٣ - والقسم الاخير سيخصص للمشاريع العمرانية الضرورية في البلاد للتخفيف عن عاتق المكلف المسكين التي اضحى ين تحت عبء الضرائب الثقيل .

كي لا نضل الطريق لناخذ مثلاً لنا ميزانية الدولة المنتدبة التي يجب ان تكون لنا قدوة في جميع اعمالنا . فإن ميزانية هذه الدولة تبلغ خمسة واربعون ملياراً من الفرنكات يخرج منها فوراً ما يقارب النصف للبحرية والحرية وذلك لا يقابله عندنا شيء فيبقى المعول على درس ميزانية ثلاثة وعشرون مليار فرنك .

فمن هذه الميزانية نرى نصيب المصلحة العامة يناهز اربعة مليارات أي ما يقارب الخمس تقريباً فلو رجعنا الى ميزانيتنا نرى النسبة ذاتها مثلاً وهي مليون من اربعة ونصف ولكن لا يجب ان يسهى عن بالننا ان في الجمهورية الفرنسية الطرق كلها منتهاة والجسور كلها صارت على احدث طراز لا يلزمها تحويل ولا تبديل حال كون حالتنا تدل على اننا في منتصف طريقنا وكفاحنا للموصول لهذا المثل الاعلى الذي يجب دوماً ان نجتهد للوصول اليه ان ميزانية النافعة هي قليلة القيمة بالنسبة لمجموع الميزانية واقول عنها ما قال زملائي ايضاً بخصوص الصحة والزراعة

ورغمنا عن ذلك قد تمكنت هذه الادارة بجهود رؤسائها من القيام في الاعمال التي كانت تقوم بها ذاتها حين كانت ميزانيتها اضخم بضعفين فتستحق من هذه الجهة ثناء الامة بكاملها.

بقي هنالك مسألة توزيع الاشغال على المناطق . . . نعم ايها السادة انه يجب ذلك نوعا ولكن لا يجب ان نمر كلنا من باب واحد وبدفعة واحدة فهذا مستحيل كونه لا يمكن للحكومة المباشرة في العمل في ان واحد بعموم المناطق فها بلاد الشمال مثلا وعكار خصوصا مر على ضمها للجمهورية اللبنانية نيف وخمسة عشر سنة وما استفادت بكل هذه المدة بمبلغ يذكر صرف لمصلحتهم انما اليوم قد بدأت هذه المنطقة تعتقد بحسن نية الحكومة تجاه كل محل حقوقه بحجة وذلك امر يقال عن كل المناطق المماثلة كالبقاع والجنوب . نعم اننا حقيقة انتخبنا من مناطق معينة يلزمنا الدفاع عن مصلحتها في قاعة هذا المجلس ولكننا قبل كل شيء نواب الامة بكاملها يلزم ان نسعى ايضا لخير الوطن كله دون تفريق بين المناطق والطوائف المتعددة ما دمنا تحت سماء واحدة وابناء وطن واحد نتكلم لغة واحدة فلنسع اذن لخير البلاد بجمعها متحررين من سلاسل التعصب الاعمى والمآرب الشخصية.

بيروت في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٣٤

نائب الشمال

محمد عبد الرزاق

الرئيس:

الكلام لحضرة امين بك المقدم

امين بك المقدم: ارجو ان تسمحوا لي يا فخامة الرئيس ان اجلب نظر الحكومة وبالاخص دائرة النافعة والمالية الى ما ياتي :

اولا - اقترح على الحكومة تقسيم اعتماد النافعة بصورة عادلة على الخمس محافظات بنسبة الاموال المكلفة بها للخزينة من بدل الطريق على الاقل أي بتقسيم الغنم على الغرم، هذه هي الطريقة الوحيدة لاجتناب الاحتجاجات والمناقشات وبعد ما تتناول كل محافظة ما ينالها بهذا الشكل يهون درس الاحتجاجات المحلية في الملحقات وتخصص المبالغ الفرعية لمختلف المشاريع بنسبة اهميتها بنفس الطريقة وبموجب الإحصاءات الفنية والملاحظات المتقدمة من قبل المأمورين المسؤولين .
وبعدما يخصص مبلغ يصبح صرفه مبرما وحتما للجهة التي خصص لها . اما فسخ وسلخ اعتماد من محل وتوجيهه لسواه فهذا يولد اعظم استياء . ومن حق الاهالي ان يروا به اجحافا وعدم مساواة وبادرة غير حكيمة . بينما نحن متاكدين ان الحكومة تبذل جهودها للتأليف بين المناطق والعناصر وتسعى لخير المكلفين المنهوكين ويمكن تطبيق هذه الاصول النسبية على جميع

الاعمال كالزراعة والمعارف والصحة لما تقرر اعتماداتها كل سنة.

اسيادي الزملاء، اهم واجب على مجلسنا هو التساند والتضامن للبقاعي والشمالي والجنوبي وما بينهم. نعم اختلاف المبادئ في سبيل المصلحة العمومية. اقول العمومية من الضروريات ولكن بشرط البعد عن الانانية والشخصيات. فبالثقة المتبادلة فقط، ولو اختلفت الطرق، نتمكن من توحيد الغاية وبلوغ الهدف المنشود الا وهو خدمة المكلف الموجه انظاره الينا والذي يغذيها نحن الجميع في هذه الضائقة الطاحنة.

وهذا النظام النزيه هو ضروري ايضا بين التشريع والتنفيذ لان كلاهما يتمم ويسهل وظيفته الاخر. فعليه نقطة واحدة ارجو الحكومة ان تسمح لي ان اجهر بها، ان رؤساء الحكومة المركزية أي كل من حضرات المديرين وعلى راسهم حضرة امين سر الدولة يجب ان يضعوا رؤسيتهم تحت مراقبة وتفتيش اكثر شدة وتواليما مما اعتدنا عليه حتى اليوم لأنني أرى خوف المسؤولية سواء مادية او معنوية يتلاشى شيئاً فشيئاً فمن الحكمة بل من الضروري شد البراغي الفرعية كي يشتد الزنبك الاساسي لالة الحكومة لتطمئن القلوب على حسن سيرها.

في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٣٤

نائب الشمال

الامضاء : امين المقدم

الرئيس : الكلام للشيخ المنذر

الشيخ ابراهيم المنذر: اثنى الثناء الطيب على حضرة مدير النافعة للجهود العظيمة التي يبذلها في انجاز اشغال هذه المصلحة التي لا يعرفها الا من عاناها على رغم قلة المخصصات بين يديه، كما واني اشكر اللجنة على التوازن الذي اوجدته وان كان هذا التوازن قد اوقع حيفا كبيرا بالمتن لان اهمال تلك المناطق يعرضها لخراب طرقها وذلك الى ان تجد الحكومة اموالا جديدة تمكنها من ايجاد المال اللازم للقيام باعمال كل الطرق.

في قضاء المتن طريق تربط المتن بكسروان انفقت عليها الحكومة ٥٠ ليرة وتركتهما فكان تركها سببا في خراب معظم القسم الذي عملته الحكومة، ولو انها اتمت هذه الطريق لعملت عملاً نافعاً خصوصاً أنه لا يلزمها شيء كثير.

ثم توجد طريق ثانية من صنين الى البقاع تربط ظهر الجبل بزحلة وضهور الشوير فهي تصلح تصليحا بسيطا والحاجة تتطلب عملا اوسع من هذا التصليح، فجميع هذه الاعمال التي ذكرتها توضح لنا بجلاء ان الحكومة بحاجة الى عقد قرض وانها لا تقدر ان تقوم بجميع هذه الاعمال

بأموالها وموازنتها الخاصة، وارى اننا بأشد الحاجة الى عقد قرض لاصلاح هذه الطرق وتحقيق جميع هذه المشاريع.

بقيت مسألة الري التي ذكرها حضرة الاستاذ بشاره بك، منذ وجدنا في هذا المجلس تضع الحكومة في موازنة كل سنة ٢٠ - ٢٥ - ٣٠ - الف ليرة لدرس مشاريع الري وقد بلغ ما انفقته الحكومات المتعاقبة في هذا السبيل مئة الف ليرة ولم تشعر البلاد بعمل أي مشروع ري الى الان في حين ان بعض الافراد قد قاموا ببعض المشاريع، وعلى كل هذه مسألة سنتكلم عنها عند البحث في البنود.

الرئيس: الكلام لحضرة الياس بك السكاف

الياس بك السكاف: قرات في بعض الجرائد انتقاد على المجلس في درس موازنة النافعة، وكان على هذه الجرائد ان تنتقد الحكومة مش المجلس، لأن المجلس صلح الغلط الي عملته الحكومة فبعد مراجعات شخصية رأت اللجنة ان تعطي الملحقات نصيب من مخصصات الطرق العمومية، وكان معها حق، فاذا كانت الحكومة تعتبر البلاد بلاد زراعية تنصفنا بالري واذا كانت تعتبرها بلاد مصايف تنصفنا بالطرق، فكل ما كنا نجي نذكرها تسدنا وعود، الامل ان تنصفنا بطريقة عادلة حتى لا يصير شيء ضجة عليها في المستقبل، المجلس احسن جدا ونحن نشكر زملائنا نواب الجبل بخصوص المساعدة التي ساعدوا بها الملحقات.

الرئيس: الكلام لنجيب بك حنا الضاهر

نجيب بك الضاهر: قد افاض حضرة الزميل المقرر العام في بيانه المتعلق بدرس موازنة النافعة ما كفانا به مؤنة الشرح كما وأن اللجان التي فوضت العمل رغما عن عدم وجود الفسحة الكافية لإجراء التدقيقات المقتضاة للبحث لن يفتها بأنها اتت في ضبط الاعتمادات (بقطع النظر عما بهذه الاعتمادات بوضعها الاساسي من استحسان وعدم تناسب) فقد قررتها بما امكن من تخفيف الحيف بمنتهى النزاهة والقسط

ولا يسعنا ان نمر بالجهود التي قام بها حضرة الزميل رئيس اللجنة المالية الامير خالد بالدوام المتواصل لانجاز المهام وإعطاء ما امكن من التناسب بتوزيع الاعتمادات قبل ان نشير الى مآتيه النبيلة بوافر الثناء وبنوع خاص موازنة النافعة التي غالبا ما كانت تصرف اعتماداتها من غير التفات او مراعاة لحقوق المناطق وتكتفي بالانفاق على المناطق ذات الطرق المشبكة كما جاء في تقرير حضرة الزميل خير الدين بك الاحدب وحرمان الطرق في المناطق الاخرى حتى من الاصلاحات الضرورية.

واهم المناطق التي لم يزل واقعا عليها الحيف هي منطقة الشمال اعني بها محافظة طرابلس المؤلفة من طرابلس بترون كورة زغرنا بشري عكار

اما وقد نعمت المناطق الاخرى بترتيب وتزفيت ومنتفعات وكماليات على مختلف انواع المنفعة فبلساني ولسان زملائي نواب الشمال نتمنى للمناطق التي حصلت على قسطها من الاصلاح والناعمة في المنفعة مزيد التقدم.

وهذا ما يضاعف حاجتنا بدورنا على الحكومة ومطالبتها في حقوق مناطقنا المهضومة نطالبها بالرد على الاسئلة المتكررة على بياناتنا التي تقدمت لها من تاريخ ١١ نيسان ١٩٣٤ حتى الآن التي منها جعل الضريبة على الاملاك المبنية ان تكون على الانتاج خلافا للوضع الحاصل في القرى والساكن التي لا تستفيد شيئاً من الابنية ثم طلب اعطاء الصلاحية التي كانت لمختاري القرى في لبنان القديم وإلغاء الجباة مبينين ما بذلك من الفائدة لمصلحة اهل البلاد والخزينة معاً. والنظر في تخفيف الضرائب المثلثة والمربعة على الكرمة وإحداث مشاتل في مناطقنا الشمالية اسوة بباقي البلاد إذ هي اشد حاجة من سواها الى ذلك والعناية في مرض الزيتون والليمون الموسمين اللذين هما البقية الباقية من مواسم البلاد وترميم الطريق التي اصبح المرور عليها متعذراً اسوة بباقي المناطق الى غير ذلك من المطالبات الحققة والتي لا يسمح لنا الواجب الموكل الينا من البلاد التي تستنيبها السكوت عن المطالبة بحقوقها.

وبمناسبة البحث الآن في اعتمادات النافعة التي تتعلق بالانفاق على الطرق جئنا نطالب الحكومة ونبين لها بأن منذ الاحتلال للآن لم يصرف على طرقات الشمال التي هي بأشد الحاجة الى الاصلاح والترميم عشر حقوقها بنسبة ما تدفع وأماننا وأمام الحكومة الارقام فلتعمرها التفتاً فيتبين لها الحيف وعدم القسط الواقع على الشمال واننا نطالب بحق ان ينصف الشمال بحقوقه والآن جئنا نكرر الطلب لدى الحكومة بالرد على الاسئلة بمقتضيات اقتراحاتنا على المطالبين المنوه عنها استعدادا للاعتمادات المقبلة وعسى ان ترينا الحكومة هذه المرة عملاً يرفع عنا وعنهما احتجاجات مناطقنا وإننا لردّها أسئلتنا بإجابتها مطالبينا الحققة بالانتظار.

الخميس في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٣٤

نائب الشمال

الامضاء : نجيب حنا الضاهر

الأستاذ زكور: تكلمت كمقرر عام للجنة والآن استمىحكم عذراً بكلمة خاصة، ذكرني الاستاذ خير الدين في خطابه بحادثة لا بد لهذا المجلس من ان يرفع عنها الغطاء

مرت البلاد بعهد لم يكن احد فيه سعيداً، وحدثت فيه حوادث كانت مشؤومة حكمت فيها الحكومة على نفسها، لا اريد ان اتوسع بهذا الموضوع ولكني اريد ان اعبر عن حادثة او واجب

اشكر فيه من اقصى نفسي وأنوب عن فئة كبرى من الشعب اللبناني، ان الشعب اللبناني معروف بحفظ الجميل وهو يرى ان هذه الطرق قام بها رجل تحفظ له الجميل هو حضرة حسين بك الاحدب. ان امة تحفظ الجميل يقدر لها ان تعيش

الرئيس: الكلام لنجيب بك عسيران

نجيب بك عسيران: ايها السادة الزملاء الكرام

اذا فرضنا مقياس الرقي بما في البلاد من مدارس وصناعات وتجارة وزراعة وسهولة المواصلات وعملنا من هذا القياس نسبة بين مناطق الجمهورية اللبنانية، لوجدنا منطقة الجنوب في مؤخرة المناطق تضرب كفاً على كف نادبة سوء حظها، ذلك لأن لتلك المناطق اللبنانية صوتاً عالياً - بأذن الحكومة - كان ولم يزل في طلب الحياة من جميع مناحيها، والحكومة حفظها الله - لا نقول انها اغدقت نعمها على تلك المناطق حتى تحييها وتمتد منطقة الجنوب - وإنما نقول ان الحكومة اكرت من اغضاض الطرف حتى حسبناه اهمالا وحتى خال الجنوب نفسه انه محروم النعمة شريك النعمة او بعبارة اصح شريك الغرم محروم الغنم

نعم ان الحكومة اكرت من اغضاض الطرف حتى اصبح الجنوب مضعة في افواه الغرباء الذين يجوبون آفاق الجمهورية وقيسون نسبة الرقي بين مناطقها فيأخذهم العجب عندما يرون آثار العمران قائمة في جميع انحاء الجمهورية والجنوب محروماً منها . وقد صح فيه القول : وتشقى البلاد كما تشقى العباد وتسعد

لنا تلك الاصوات العالية ايها السادة نبعثها عالية متى شئنا حتى تتجاوب بأصدائها اجواء المجالس والمقامات والمراجع ولكننا نحسبنا وإخواننا سكان المناطق الاخرى ابناء بيت واحد يجبون الى خزينة واحدة ويصرفون من خزينة واحدة والقسمة بينهم ليست عادلة ولا نريد ان نقول - وان كان هو الواقع - ان الذي يسمع صوته يأكل والذي ينتظر العدل الشامل لا يأكل والعدل اساس الملك .

ان الجنوب ايها السادة يعد خمس سكان الجمهورية اللبنانية والخبزينة تتغذى من موارده غذاء يكفل لها شطراً كبيراً من حياتها، وفي كثير من المواقف تفتح الخزينة ابوابها فتمتد اليها ايدي المناطق الاخرى باسم المصلحة العامة فتأخذ منها ما تشاء لتعميرها ورفقها وهذا الجنوب المنكود الحظ يتطلع الى هذه الخزينة كانه غريب عنها وكأن ليس له حق في المصلحة العامة وخصوصاً متى كانت ابواب الخزينة مفتحة تسيل منها الاعتمادات لسد ميزانية الاشغال العامة .

الجنوب بلاد زراعية تحتاج الى كثير من التفتات مديرية الزراعة . أراضيها واسعة شاسعة، تربته خصبة وفي فلاحه قابلية الاقتباس شرط ان يساق اليها بطرق الترغيب والعناية المباشرة شأن الحكومات الراقية في الفلاح الجاهل .

كثيراً ما تحمل زراعة الجنوب لقلة الري في الشتاء وهذه القلة مسببة عن قلة الاحراش والجنوب من هذه النعمة يكاد يكون محروماً رغم ما فيه من جرود قاحلة قابلة للتحريش، لو أوجدت الحكومة في الجنوب مختبراً زراعياً فنياً يفحص تربته كيميائياً كما هي الحالة في فلسطين ويدرب الراغبين منه في الزراعة على الاصول الحديثة المنتجة ويشوقهم بالعمل المحسوس الى اقرب الطرق لتحسين الحالة الزراعية انموذجاً وانتاجاً لكان هذا الجنوب سعيداً، وبسعده تسعد الخزينة وتعمّر.

لا انكر ان مديرية الزراعة قد اعارته بعض التفات فخصته بمهندس فني يعمل فيه بإخلاص ونشاط، وبعثت اليه بكمية من بذور الصنوبر للتحريش، ولكن الاكتفاء بهذا لا يوصلنا الى الغاية التي نشدها والتي من ورائها سعادة الفلاح وتعمير الخزينة.

ان فلاح الجنوب اليوم فقير معوز فاذا لم تتداركه الحكومة بعطفها وقف مكتوف الايدي ومات وعياله وأرضه وطرشه، ان في الجنوب قرى جبلية كثيرة لو توفرت سهولة المواصلات اليها وكان لها من ميزانية الاشغال العامة حظ غيرها من قرى المناطق لكانت جنات يقصدها اهالي المنطقة وسواهم في ايام الصيف ويستغنون بها عن ارتياد الاماكن البعيدة.

ان اكثر هذه القرى شقت طرقاتها على نفقتها الخاصة ومضى زمن طويل على شقها وقد بحث اصوات اهاليها وأصوات النواب بمطالبة مديرية الاشغال العامة في عهدها السابق والحاضر لتحصيل هذه الطرق وجعلها كباقي طرقات الجمهورية صالحة المرور - وكل هذه الصرخات كانت تحملها الرياح فتتلاشى في سماء المديرية المشار اليها رغم اعتقادنا بان رأس المديرية رجل عمراني يبغي رقي البلاد.

قد يقول حضرة المدير ان الجهود التي تبذلها ادارة الاشغال العامة في الخط العام الموصل الجمهورية بالعلوين شمالاً وفلسطين غرباً لهي جهود جبارة . اننا نوافقه على ذلك ولكن هذا الاخير لا يخص بمنافعه الجنوب فهو عام ويكاد يكون دولياً ومفروضاً فرضاً البلوغ به الى درجة الكمال . كثيراً ما سمعت اذناي من العامة قبل الخاصة هذا القول: لتترك الحكومة اموال الطرق التي تجيبها من الجنوب حتى يكفل الجنوب لنفسه حظ السهولة بالمواصلات وكثيراً ما سمعناهم يقولون: ان طرقاتنا التي شقتها سواعدنا ووعدنا بتعبيدها وتحصيلها وحداتها فمتى تتم هذه الوعود ومتى نصل الى قرانا براحة وأجرة تتناسب مع اجور غيرنا الذين يزاحموننا بالاسواق بفروق هذه الاجور.

ان خمساً وسبعين قرية ونيف في الجنوب تصلها السيارات صيفاً على التسوية الترابية ويتعذر المرور عليها في الشتاء فهل يجوز ان تحرم هذه القرى من حقها في اموال الطرق او ليس سكان هذه القرى من الذين يشعرون بأنهم مغدورون وبأن حقوقهم لا تصلهم وأنه قد آن الاوان لإيصالهم

إلى هذه الحقوق وأن لهم حق الحياة كسواهم من سكان الجمهورية.
ان الامية في الجنوب بلغت ٨٠ في المئة وقد اهتمت ادارة المعارف العامة الى هذا الامر ونشطت الى ملاقاته وإني استزيدها من هذا النشاط رحمة بهذه المنطقة القليلة الحظ.
أكتفي الآن بهذا التلميح راجياً من الحكومة الجليلة ان تعطف على هذه المنطقة فتنبيلها حقها من الخزينة ومن الحياة والازدهار وقد شعرت المنطقة بحاسة جديدة تدعوها الى النهضة العمرانية بعد ان أنست من حضرة مستشار الجنوب القومندان بتشكوف والمحافظ الكريمين ميلاً شديداً الى النهوض بها وستقوى هذه الحاسة كلما رأت من الحكومة التفاتاً والحكومة كما اعتقد تسر ان ترى آثار النهوض في ابنائها والله الموفق القدير

نائب الجنوب

الامضاء: نجيب عسيران

بيان الضرائب التي يدفعها الجنوب

ليرة سورية لبنانية	
مسققات	٢٥٠٠٠
ضريبة موحدة	٢٢٩٠٠٠
تمتع	٩٥٠٠
اغنام	٥٢٠٠٠
بدل طريق	٣٨٠٠٠
	٣٥٣٥٠٠

والآن أرجو من الحكومة ومديرية الاشغال العامة الموافقة على ان يخصص بدل الطرقات الذي قدره ثمانية وثلاثون الف ليرة سورية لبنانية لعمار جسر الظهراني الموصل الى جرجوع وعين ابوسوار وجباع هذه الامكنة التي هي المصيف الوحيد للجنوب
وان يشتغل باقي الطريق من زحلة الى جباع وحيثئذ تتصل الطرقات بمصايف جزين وما جاورها من محلات الاصطياف

الرئيس: الكلام لحضرة الدكتور قزوعون

الدكتور قزوعون: ورد في كلام الاستاذ الاحدب ان الحكومة ستعقد قرصاً للانفاق على الطرق الجديدة وإصلاح الطرق القديمة وإننا قياساً على الماضي يمكننا القول ان حصة البقاع من هذا القرض ستكون تافهة. ومن اجل ذلك جئت بكلمتي هذه اطلب الى الحكومة ان تنظر الى حالة البقاع بعين العدل والانصاف. فتخصص لطرقه من القرض الجديد مبلغاً يكافئ استحقاقه. ويخفف من وطأة الحرمان التي ضغطت عليه زمنياً مديداً.

ولا شك انها متى قايست بين ما تحببه من الضرائب في البقاع وما تنفقه عليه في الوقت الحاضر ستخصصه بحصة كبرى يشعر معها اهل البقاع انهم من سكان هذه الجمهورية لهم ما لغيرهم من سكان المناطق الاخرى وعليهم ما على هؤلاء. كما اني اسألها ان تزيد الاعتمادات المرسدة في موازنتها الحالية التي هي تحت الدرس فتبرهن انها لكل المناطق لا لبعضها.

الامير خالد شهاب: لم اكن اريد الكلام لان حضرات الزملاء وفوا الموضوع درساً وبحناً لكن نقطة جاءت في خطاب حضرة الزميل الاستاذ خير الدين الاحدب اردت ان اعلق عليها لأبين شدة الحيف الذي يصيب بعض الملحقات في اعمال النافعة.

نحن لا نسأل حضرات الزملاء حرمان لبنان القديم الغني بطرقاته ولكننا نطلب قليلاً من التساوي معه للملحقات الفقيرة بطرقها.

ان مسافة الطرق في الجنوب لا تزيد عن ٢٦٠ كيلومتراً منها ١٨٥ كيلومتراً طرقاتاً عامة من جسر الأولي حتى الناقورة ومن جسر الأولي حتى حدود سوريا ويبقى ٧٥ كيلومتراً فقط في جميع انحاء لبنان الجنوبي تتطلب اصلاحاً فعلياً كبقية الطرق في هذه الجمهورية، لقد سعينا في الماضي كثيراً لاصلاح هذه الطرق ولكننا مع الاسف لم نصل الى اقل من القليل في هذا السبيل في حين اننا لم نطلب شق الطرقات على الاطلاق بل طلبنا اصلاح القليل الموجود منها.

منذ سنة قيد الله مستشاراً للجنوب هو القومندان بتشكوف طالب الحكومة بعمل نافع في هذا السبيل فاعتذرت بقله المال لديها. فأقنع حضرته المفوضية بوجوب انشاء طريق بأيدي الجنود والاهالي وقد انشئت ودشنها حضرة امين سر الدولة حديثاً. فهل ننسى الغاية بالطريق التي فتحتها الجنود والاهالي معاً. والحقيقة ليس في هذه الناحية غير ٧٥ كيلومتر من الطرقات.

الرئيس: انتهى البحث في هذه الموازنة بصورة عامة وستجدون في الارقام النقاط التي نظرت فيها اللجنة فهي اذا كانت لا ترضي المناطق كلها بصورة عامة يمكن ان ترضيها مؤقتاً. فلنبداً الآن بالمناقشة في الارقام.

الباب التاسع - مصلحة الاشغال العامة - الفصل الاول - ادارة الاشغال العامة - البند الاول - الموظفون الفنيون والاداريون - وهو يتألف من عشر فقرات كما يأتي:

١١٦١١ ليرة

١ - الغرفة

٢ - دائرة التنفيذ وفيها ٤ فقرات كما يأتي:

دائرة التنفيذ ٢٥٠٨ ليرات

أ - المنطقة الشمالية ٣٦٣٦ ليرات

ب - المنطقة الوسطى ٤٠٣٢ ليرات

ج - المنطقة الجنوبية ٣٣٦٠ ليرات

د - دائرة المباني ٢٩١٦ ليرات

١٦٤٥٢

٣ - دائرة المشاريع والدروس

١٢٩٨٤ ليرة

٤ - المحاسبة

٣١٥٦ ليرة

٥ - مراقبة الاشغال

٣٦٦٤ ليرة

٦ - السيارات واللوازم

٥٦٧٠ ليرة

٧ - قلم الامتيازات

٢٨٨٩ ليرة

٨ - قلم المناجم

٢٢٩٢ ليرة

٩ - قلم الحجاب

٢٦٧٠ ليرة

١٠ - ترقى الموظفين القانوني

١٤٨٢ ليرة

المجموع ٦٢٨٧٠ ليرة، من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده؟

الأستاذ زكور: قلم الامتيازات، أي امتيازات تدخل في اختصاص الحكومة اللبنانية؟ هل يوجد قلم في المفوضية وقلم في الحكومة اللبنانية؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - قلم المفوضية يختص بالشركات الاجنبية.

الأستاذ زكور: نحن نتمنى ان تلحق جميع الشركات بالحكومة الوطنية وان ينشأ فيما يهتم بجميع اشغال الشركات على العموم.

الرئيس: يمكن لحضرة النائب ان يقدم اقتراحاً بهذا الخصوص للمجلس.

الأستاذ زكور: لم اشأ التطويل في الموضوع ولكني سأقدم اقتراحاً بهذا الخصوص، فقد ورثت الحكومة اللبنانية هذه الحقوق وهذه الواجبات عن الحكومة العثمانية ويجب عليها ان تقوم بها.

الشيخ فريد الخازن: الامتيازات والمناجم دائرة واحدة في معاشات باهظة لمهندسين ما يعملو شي، في مهندس يباخذ ١٩٦٥ ليرة غايب من مدة طويلة، اقترحت على حضرة مدير النافعة يعمل الدارتين دائرة واحدة.

الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: قلم المناجم انشئ بموجب قرار من المفوضية العليا، يشتغل بأملك الدولة التي يراد تحديدها.

الشيخ فريد الخازن: كل ما منطبل شغلة ييجيبو لنا المفوضية عاملينها بيع (تصفيق من جانب الحضور) الرئيس: ممنوع على الحضور التصفيق او عمل أي اشارة، التصفيق محصور في المجلس.

الأستاذ زكور: هل في امكان الحكومة ان تقول لنا ما هي هذه المناجم التي تستغل منها هذه الخيرات. الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: مقالع كثيرة.

الأستاذ زكور: يعني مقالع حجار، شو عندنا مقالع، للمعرفة بس، هل يوجد في البلاد غير منجم للحمر. الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: يوجد مقلع بلاط.

الشيخ فريد الخازن: بخصوص المهندس الغايب يستغنى عنه ويضاف راتبه على رواتب صغار المهندسين. الأمير جميل شهاب: مدير المالية - المهندس ليس مهندس المنجم بل مهندس الامتيازات، يقول اين هي الامتيازات المنبوخ مثلاً، توجد ثلاث مصالح تحت هذا العنوان، ووظيفة دائرة المناجم كما تقدم القول تحديد املاك الدولة البحرية وغيرها.

الأستاذ زكور: في قلم الامتيازات يوجد امتياز في جهة الساحل شمالاً، وهذا الامتياز غير قابل للتحديد، والأوفق ان ينال مشروع عين الدلبة تحديده لان المشروع الآخر لا يمكن تحديده.

الشيخ فريد الخازن: يطلب الكلام الرئيس: صرت متكلم مرتين

الشيخ فريد الخازن: غايب مهندس دائرة المناجم من ٦ شهور برهان على انه يمكن الاستغناء عنه، شو هي هل الوظيفة الي يستغنى عن صاحبها ٦ شهور

الرئيس: هل لكم اقتراح بهذا الخصوص

الشيخ فريد الخازن: لا

الرئيس: اللجنة التي غيرت مخصصات بعض الطرقات لم تغير شيئاً بخصوص الموظفين، من يقبل رقم البند الاول كما ورد في الموازنة فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية (٨ فقرات) انارة وتدفئة ٧٥٠ ليرة. نقل واشغال ١٤٥٠٠ ليرة. مخبرات بالبرق والتلفون ٥٠٠ ليرة. مطبوعات ولوازم مكتبية ١٢٠٠ ليرة. رياش ١٠٠ ليرة. نشرات واعلان ٦٠٠ ليرة. ادوات للرسم ٨٠٠ ليرة. نفقات شتى ٩٠٠ ليرة. المجموع ١٩٣٥٠ ليرة. من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثالث - نفقات دروس - ٥٠٠٠ ليرة من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

وقد اصبح مجموع الفصل الاول ٨٧٢٢٠ ليرة

الفصل الثانس - مشاريع واشغال طرقات ومباني

البند الاول - شراء لوازم وصيانة آلات، (٨ فقرات)

ادوات للورشة ١٢٠٠ ليرة. قطع تغيير للمحادل ٥٦٠٠ ليرة. اجور الميكانيكيين ٥٠٠٠ ليرة. شراء محذلتين على المازوت ٥٥٠٠ ليرة، شراء كميون صغير ١٥٥٠ ليرة. شراء ادوات للترفيت ٣ الاف ليرة شراء لوحات للسيارات والعربات الف ليرة. لوازم شتى ٥٥٠ ليرة. المجموع ٢٣٦٠٠ ليرة

من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثاني - صيانة الطرق والجسور وتعبيدها. لقد حصلت تغييرات كثيرة في هذا البند ذكرت تعديلاتها في التقرير الخاص وقد بلغ مجموعه ٧١٥٩٥٠ ليرة.

الشيخ ابراهيم المنذر: كثيراً ما رسم بالابواب والفصول مبالغ باسم نفقات شتى، ما هي هذه النفقات ولماذا لا تذكر بأسمائها اذا كان لها اسماء؟

الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: هي نفقات جزئية لا تتجاوز كل منها عشر ليرات او خمساً احياناً.

الشيخ ابراهيم المنذر: اكتفيت، ولكن ما هي الخمسة الآف ليرة التي انفقت على دروس وما هي هذه الدروس؟

الأستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: هي اجرة الانتقال لدرس المشاريع المختلفة التي توجد في البلاد مع اجرة الادوات المعدة للعمل، وقد بلغت هذه النفقة في السنة الماضية ٥ آلاف ليرة.

الشيخ ابراهيم المنذر: هل هي لا تدخل ضمن الاثني عشر الف و ٥٠٠ ليرة؟

الأستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: لا، هذه الرواتب وتلك المخصصات للنفقات اجرة تنقل وغيره، وأجرة عمال يومية يأخذون اجورهم من هذا البند.

الدكتور ايوب ثابت: اريد ان اقول كلمة فقط فيما يقوله الشيخ ابراهيم، ان الذي عرفته وشاهدته هو ان موظفي هذه المديرية خصوصاً المهندسين يقومون بأشغال ضعفي غيرهم، فالمهندس الوطني يأخذ ٩٠٠ ليرة في السنة وغيره ١٩٠٠ ليرة

الأستاذ زكور: ان اللجنة لا تبحث بغير الطرقات لذلك تضطر اللجنة المالية لأن تذكر امورا لم تذكر في التقرير.

الرئيس: القانون يميز لكل نائب تقديم اقتراح

الدكتور ايوب ثابت: حضرة الرئيس - ألفت نظركم الى نقطة قانونية، لا يحق للمجلس ان يلغي وظيفة عن طريق الغاء الراتب. كل ما نقدر ان نقوله لحضرة المدير ان يدرس المسألة، ولا يحق للمجلس ان يلغي وظيفة بإلغاء راتبها، كي لا نرتكب خطأ يردوننا به غداً

الرئيس: من حقوق المجلس قطعياً ان يقرر ما يريد بحق المجلس وهذا حقه الوحيد الرئيس - من حقوق المجلس قطعياً ان يقرر ما يريد بحق المجلس وهذا حقه الوحيد، عندما يبحث بهذا الاقتراح ينظر فيه المجلس، هل تصر على تقديم الاقتراح بخصوص مهندس دائرة المناجم؟

الأستاذ زكور: انا اوافق الدكتور ثابت على رأيه. هذا الموظف ذهب وخرج من الخدمة، يمكن للمجلس ان يعد الوظيفة شاغرة لا يشغلها الآن احد.

الرئيس: هل تطلب حذف المبلغ؟

الشيخ فريد الخازن أشار بطلب حذف المبلغ.

اذن يطلب حضرة الزميل حذف المبلغ، هل للحكومة اعتراض على ذلك؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا يمكن لمهندس واحد ان يقوم بأشغال الدائرتين لذلك تصر الحكومة على وجوب وجود المهندسين.

الأستاذ خير الدين الاحدب: أؤيد رأي الدكتور ايوب لا يجوز للمجلس الغاء وظيفة بالغاء الاعتمادات المخصصة لها.

الدكتور ايوب ثابت: هذا الامر ليس عندنا فقط بل هو قانون عادي مرعي الاجراء في كل البلاد الدستورية،

فكل ما يجب ان نفعله هو ان نلفت نظر المدير فقط ، واذا كان لا يمكن للدائرة ان تدير اعمالها بدونه تجري اللازم .

الأستاذ خباز : كان فيها موظف اجنبي خرج من ثلاثة شهور قرار من المفوضية العليا .

الشيخ فريد الخازن : من يأخذ هذا الراتب؟

الأستاذ خباز : من رأي المدير ان هذه الوظيفة ضرورية ، يجب ان تبين اهميتها .

الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة : ان هذا المهندس يدرس جميع الامتيازات التي يقدم بها طلب .

الشيخ فريد الخازن : مليح ، ولكن الي تستغني عنه ٦ شهور يمكنك تستغني عنه على طول .

الياس بك السكاف : وظيفة المهندس مش متعلقة بالامتيازات فقط متعلقة بكل المصالح ، مهندس واحد ما يقدر يقوم بكل هل الاعمال

الرئيس :

اكرر القول ان من حق هذا المجلس ان يرفض موازنة برمتها .

الدكتور ايوب ثابت : هنا نقطة قانونية مش مسألة دفاع . لا يحق للمجلس ان يلغي وظيفة بإلغاء الراتب المخصص لها .

الرئيس :

فهمت الاعتراض وعلي تنفيذ القانون .

الدكتور ايوب ثابت : اذا كنت تريد افعل ما تشاؤه اقترح ما تريده ، شو بيهمني

الرئيس :

فهمت يا حضرة الدكتور - من يقبل تعديل او الغاء هذا المبلغ فليرفع يده؟

لم يقبل احد غير الشيخ فريد سقط الاقتراح

الامير خالد شهاب : الامل ان لا يعود حضرات الزملاء الى الاقتراح بين بند وبند .

الرئيس :

تعذلت اشياء كثيرة في هذا البند الثاني ارجوكم سماعها

١ - طرق ذات منفعة عامة الخ . . .

٧١٥٩٣٠

المجموع العام

الرئيس :

من يقبل هذا الرقم كما عدلته اللجنة فليرفع يده

الياس بك السكاف : اتفقنا مع النافعة على تقسيم هذه المبالغ على البقاع بالصورة الآتية - طريق شتورة جسر المعلقة

زحلة ١١٨٠٠ ليرة . ابلح بيت شامة ٤ آلاف ليرة . بعلبك رأس بعلبك ٧ آلاف ليرة المجموع

٢٢٨٠٠ ليرة . اما مبلغ الواحد وثلاثين الف و ٧٧٠٠ ليرة فيصرف على ما يأتي - طريق المرج

اصطبل جبجنين ١٥ الف ليرة جسر البردوني والعباير الفين ليرة . جسر رياق تمين الف ليرة .

جسر كفرزبد وعبرة عيبر ١٥٠٠ ليرة . طريق شمسطار ١٥٠٠ ليرة طريق الهرمل القصير ٣

آلاف ليرة طريق محطة اللبوة النبك ١٥٠٠ ليرة . زبدل قب الياس صغين ٦٢٧٠ ليرة .
المجموع ٣١٧٧٠ ليرة

الرئيس : من يقبل الرقم الذي عدلته اللجنة فليرفع يده
(اكثرية)

قبل المجلس

الأمير جميل شهاب : مدير المالية - اجاب المدير بالموافقة والتصويت على مجموع البند وهو ٧١٥٩٥٠ ليرة
الأستاذ خباز : بدنا مديرية النافعة تصدق على ارقام كل المنطقة مش كل جهة لوحدها
الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة : لإلياس بك السكاف اتفقنا، المديرية بتدرس وبتعمل
الياس بك السكاف : الموضوع صار درس فيه بيننا وبين الحكومة نحنا عمل نفصل حتى ما يصير فيه اختلاف ،
وهل شي تقدر عمله بالاتفاق بين نواب البقاع والحكومة
ابراهيم بك حيدر : ذاتا نحنا طلبنا هذا الشيء مش لفتح طرق جديدة ، طريق قديمة موجودة احببنا اصلاحها ،
وما رضينا الا لما عطونا وعود بتخصيص اموال لها
الأستاذ خباز : اما ان الحكومة هي نفسها تقوم بالدرس واما هل توزيع يجب ان يوافق عليه جميع النواب
الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة : التوزيع يشمل كل المناطق الكائنة في البقاع
محمد بك عبد الرزاق : الثمانية عشر الف ليرة تنفق في عكار
الأمير جميل شهاب : مدير المالية - جاءت الحكومة بمشروع عدلته اللجنة كما رأيتم . وكانت نتيجة التعديل
تخصيص الشمال والجنوب والبقاع ، شاء نواب البقاع ان يوزعوا هذا المبلغ على قراهم بالاتفاق
بينهم فوافقت الحكومة على ذلك
وفي هذا التطمين كفاية لنواب البقاع . وقد كلفنتي الحكومة ان اصرح باسمها بأن المبلغ (١٨)
الف ليرة وان كان ورد باسم الشمال فهو سيصرف في عكار
الرئيس : البند الثالث - صيانة مباني الدولة (٣٠) الف ليرة
الامير خالد شهاب : للدولة املاك كثيرة اراضي واملاك . وهي عالية عليها لذلك ألفت نظرها لبيعها بأقرب ما
امكنها فتستفيد ويستفيد الاهالي من هذا البيع
الشيخ ابراهيم المنذر : لصيانة املاك الدولة ٣٠ الف ليرة
الأمير جميل شهاب : مدير المالية - املاك الدولة على نوعين مبنية وغير مبنية . الاولى سرايات والقسم الاكبر منها
قديم والباقي املاك تؤجرها وهذا القسم الثاني الدولة ساعية لبيعه حتى ولو لم يدفع فيه ثمن لائق
به نوعا ما

ونظرا لظروف خصوصية لا يتسنى لها ان تلخص منها بسعر موافق فهي أي وقت قدرت ناوية على البيع

الاستاذ حميد فرنجية: هل يمكن لمدير المالية ان يعطينا ايضاحا عما صرفه عليها

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - صرفنا عليها نحو خمسة آلاف ليرة

الشيخ ابراهيم المنذر: ليش طالين ٣٠ الف ليرة؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - السنة الماضية صرفنا ١٥ الف ليرة وقبلها ١٠ الاف ليرة . والسنة طلبنا ٤٥ الف

ليرة ما قدروا يعطونا اكثر من ٣٠ الف ليرة، بعض السرايات قديمة العهد لم تبين على النظام

الحديث، لو اردنا تصليحها كما يجب ٥٠ الف ليرة ما بتكفيها . وبعض السرايات متهدمة لدرجة

اننا اذا كنا لا نصلحها حالا تسقط على من فيها

الاستاذ حميد فرنجية: قسم كبير من هذا المبلغ صرف باصلاح غرفتين فقط

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - المبلغ الذي تشير اليه صرف بحق وطلبها اعتمادات بحق، الغرفتين هما غرفة

رئيس الجمهورية ومندوب فخامة المفوض

الرئيس: من يقبل هذا الرقم الوارد في البند الثالث فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الرابع - تحديد الاملاك البحرية العمومية - ٢٠٠٠ ليرة

الامير خالد شهاب: قسم من هذه الاملاك رمال على سواحل البحر في طرابلس وصيدا وعلى الشواطئ وقد اعتاد

بعض الاهالي نقل قسم من هذه الرمال لأرض اشجار الليمون والبرتقال والموز وسواها النافعة

لزراعتها فجاءت رئاسة المواني ليس لطمع منها بل استدراراً لبعض الفوائد ووضعت قرارا طلبت

فيه ثمن المتر المكعب غرشين او ثلاثة غروش . فعلت ذلك للمحافظة على هذه الاملاك من

الغيور، غير ان الصعوبة هي ان التمبرجي الذي ينقل هذه الرمال لا يعرف المتر ولا كم هو علوه

ولا ما هو ارتفاعه، لذلك يرى الاهالي في هذا العمل مضايقة لهم فالحكومة مع هذه المحافظة

يمكنها ان تطلب من رئاسة المواني على هذه المحافظة ان تسال الاهالي طلب اجازة لنقل الرمل

الشيخ فريد الخازن: كنت وجهت سؤال للحكومة بخصوص هذه الشواطئ المملوكة من الاهالي بموجب

صكوك، بقينا ستة اشهر منتظرين الجواب

الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: كل من بيده صك تملك لا يستطيع احد ان يتعدى على حقه

الشيخ فريد الخازن: نطلب من حضرة المدير ان لا ينسى كلامه

الامير مجيد ارسلان: جوابا على جواب حضرة مدير النافعة اقول : ان بيد اصحاب الاملاك في لبنان القديم صكوك املاك تقول انهم يملكون من فقس الموج ومع ذلك انحكمنا واستأنفنا الاحكام اهالي لبنان القديم كل صكوكهم للبحر ومع ذلك الموظفون يضايقوننا ببيكون واحد عنده حمار ييزق عليه رمل، ييحجزوه وبيضعوه بالخان على حسابه بتطلع اجرة الخان بعدين بضمن الحمار

الرئيس: الحكومة اخذت علماً بذلك

الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: الحكومة اخذت علماً بذلك وستعطي الاوامر اللازمة بهذا الخصوص

الرئيس: البند الخامس - اكمال بناء المتحف الوطني (٧٠) الف ليرة

الأستاذ خباز: ما منقدر منعرف قديش صار مكلف

الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: ٢٤٠ الف ليرة وكان مقدر له ٣٥٠ الف ليرة

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

وافق المجلس

الفصل الثالث - رئاسة المواني - البند الاول موظفو رئاسة المواني ٨٧٤٩ ليرة

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية (خمس فقرات) ايجارات وإنارة ورياش وشراء مكتب ومجلات ٢٠٠ ليرة . نقل وانتقال ٢٥٠ ليرة . مخبرات بالهاتفون ٤٥٠ ليرة . مطبوعات ولوازم مكتبية ٣٠٠ ليرة نفقات شتى ٥٠ ليرة . المجموع ١٢٥٠ ليرة

من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

البند الثالث - منح ١٢٥ ليرة، من يقبل هذا الرقم فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس وقد اصبح مجموع الفصل الثالث ١٠١٢٤ ليرة

الفصل الرابع - اعمال الري - بند وحيد - اشغال اليمونة كانت مخصصات هذا البند الوحيد ٢٠ الف ليرة فعدلتها اللجنة وانزلتها الى ١١٧٧٠ ليرة

الأستاذ خباز: بخصوص اليمونة عندما المفوضية انفقت عليها من المصالح المشتركة قدرت النفقة بقيمة ١٠ - ١٢ مليون فرنك ولزمت قسما من الاعمال قدر اثنين كيلومتر

الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: العمل يقسم لأربع سنوات وقد قدرت اكلافه بقيمة ٦٥٠ الف ليرة . فقد شرعنا بالعمل الاول وهو تحسين الطريق التي تسهل الاعمال ثم وضع الخرائط لها كلها، فقد ابتدأنا السنة الماضية في عمل تمهيد الطرق وسنعمل هذه السنة تكميل القناة التي تنطلق من النفق وتصل الى شبكة التوزيع

الأستاذ خباز: هل تصرف الحكومة هذه الاموال كلها من الموازنة ؟

الاستاذ يوسف شمعون - مدير النافعة: مش كلها من الموازنة

الرئيس: من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

الفصل الخامس - ترميم القصور الوطنية - البند الاول - قصر بيت الدين ومياه المعاصر ١١ الف ليرة . من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

الفصل السادس - توسيع المرافق - بند وحيد - توسيع مرفأ صيدا ونفقات شتى للمرافق الاخرى ١٥ الف ليرة . من يقبل هذا الرقم كما ورد فليرفع يده

(اكثرية)

قبل المجلس

لقد اصبح مجموع الباب السابع ٩٨٧٨٩٤ ليرة

الرئيس: فرغنا الان من المناقشة في موازنة الاشغال العامة والتصديق عليها . ولدنا الآن تأكيد من

الاستاذ شمعون سيتلى عليكم :

فتلا السكرتير المعين التاكيد الآتي :

لحضرة رئيس المجلس النيابي الافخم

كنت قدمت بواسطتكم سؤالا طلبت فيه بيان المادة القانونية التي استندت اليها الحكومة لصرف مبلغ الفين ومئة وثلاثة وثلاثين ليرة سورية لبنانية قيمة المعاش التقاعدي عن المدة من شهر شباط سنة ١٩٣٤ لغاية تشرين

الاول سنة ١٩٣٤ لفخامة رئيس الجمهورية وبما انه قد مضى اكثر من خمسة ايام ولتجب الحكومة على سؤالي
اتشرف بطلب المناقشة بهذا الموضوع . وتفضلوا بقبول فائق احترامي

بيروت في ١٨ كانون الاول سنة ١٩٣٤

نائب جبل لبنان

الامضاء : كميل شمعون

الرئيس : وقد ورد للرئاسة جواب الحكومة على هذا السؤال وهذا هو :

لجانب رئاسة مجلس النواب الجليلة

جواباً على السؤال الذي القاه حضرة النائب الاستاذ كميل شمعون، لي الشرف بأن ألفت نظركم اولاً الى
الفرق الاساسي ما بين معاشات الخدمة الفعلية وما بين مخصصات الرئاسة الجمهورية التي لا يستقطع منها
التوقيفات التقاعدية والتي لا يحق بالتالي لصاحبها ان يستفيد من معاش تقاعد او زيادة معاش تقاعد او تعويض
صرف عند تركه الخدمة منها

وعدا ذلك لا يوجد في التشريع المعمول به حالياً ما يمنع الجمع ما بين هذه المخصصات وما بين معاش
التقاعد

ان المادة الخامسة عشرة من المرسوم الاشتراعي عدد ٤ / ل تاريخ ٢٧ ايار سنة ١٩٣٢ قد حدد حصرياً
الاحوال التي لا يجوز فيها الجمع ما بين الرواتب والتعويضات الخاصة بعضها البعض او بينها وبين المعاش
التقاعدي، وقد يظهر بداهية ان هذا النص لا يطبق على مخصصات رئاسة الجمهورية التي لم يرد لها ادنى ذكر فيه
عدا عما بينها وبين الرواتب من الفرق الاساسي كما ورد اعلاه . وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق احترامي

بيروت في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٣٤

امين سر الدولة

الامضاء : عبد الله بهيم

الرئيس : الكلام للاستاذ شمعون

الاستاذ شمعون : دفع من خزانة الدولة مبلغ الفان ومائة وثلاث وثلاثون ليرة سورية قيمة معاش رئيس الجمهورية
التقاعدي جميعاً مع ما يتقاضاه من تعويضات مختصة بمقام رئاسة الدولة فتحررت الصحف
وضج الرأي العام . فقيل من وراء الستار ان القانون سكت ولم ينص عن الموضوع لذلك جاز
الجمع والدفع

قدمت استيضاحاً الى الحكومة أطلب فيه بيان المادة القانونية التي استندت اليها لتقرير الجميع بين تعويضات رئاسة الجمهورية البالغة خمسة عشر الف ليرة سورية والمعاش التقاعدي فسكتت الحكومة دهرأ... وجاءتنا بجواب اقل ما يقال فيه انه حجة عليها لا لها . فقد طلبت بيان المادة القانونية التي تجيز الجمع والدفع فظهر من بعد جواب الحكومة عدم وجود مثل هذه المادة ولكي تبرر موقفها قالت لا مادة تمنع

وبينما كان المجلس والصحف والرأي العام ينتظرون جواب الحكومة الرسمي على السؤال المطروح على المجلس النيابي اذ فوجئنا بتصريحات الى جريدة «الاحوال» لم يكذب فيها بعد - وهذا مع ما لنا من ثقة في الاخبار التي ترويها جريدة الاحوال دليل واضح على صحة الخبر جاء فيه بأن فخامة رئيس الجمهورية لم يطلب قط هذا المعاش التقاعدي بل هي التي بادرت به فقبله . وطالما ان صاحب التصريحات طرح المسألة على بساط البحث وتناولها الصحف والرأي العام فقد فسح لنا المجال لكي نحيط المجلس والصحف والرأي العام علماً بحقيقة الامر حتى يتمكن كل منهم من ابداء حكمه فيه

ومع انه لا فرق بين ان تكون الحكومة هي التي بادرت صاحب المعاش وبين ان يكون هو الذي بادر الحكومة بالطلب لأن النتيجة كانت واحدة فالحقيقة هي ان فخامة رئيس الجمهورية هو الذي طلب اولاً من الحكومة فرق معاشه التقاعدي فامتنعت عن الدفع وبينت ما في ذلك من اجحاف في مصلحة الخزينة ومن اخلال في الانظمة، فكرر طلبه وعند ذلك اخذ الرأي الشفاهي في المفوضية العليا فأجيب شفاهاً بأن ليس في حافية القانون من شيء يمنع ولا من شيء يجيز فعند ذلك طلب الصرف وصرف له المبلغ

ولا عجب اذا كانت رئاسة الحكومة تفاجئنا بمثل هذا التصريح الذي من شأنه ان يلقي على الحكومة وحدها المسؤولية الادبية التي تترتب على هذا العمل فقد تعودنا على مثل هذه الخطة في امور كثيرة . رأينا في قضية التنظيم القضائي التي اثارت بشكل مخيف غضب الراي العام الشوفي من درزي ومسيحي رئاسة الحكومة تصرح بلسان احدى الصحف بأن الغاء هذه المحكمة او تلك كان برأي المفوضية لا برأيها وكذلك بدأت سياسة التوظيف تلعب رأينا رئاسة الحكومة تبرر موقفها بطريقة الصاق تبعة العمل بالمفوضية العليا

واليوم التاريخ يعيد نفسه

اما اساس البحث في هذه القضية فهو هل يجوز للخزينة صرف المعاش التقاعدي مع وجود المرتبات التي يتقاضاها رئيس الدولة، من ان ليس لرئيس الدولة صفة المامور وهو لا يقبض معاشاً من خزانة الحكومة لذلك لا مانع من اعطائه معاشه التقاعدي

ان لرئيس الدولة خصوصاً في الوضع الحاضر صفة المأمور لانه هو في الوقت نفسه رئيس الحكومة وسواء كان رئيساً للحكومة او رئيساً للجمهورية فإنه حسب تعريف شراح القوانين الادارية اكبر موظف في الدولة فله اذاً صفة المأمور ولا يجوز له ان يجمع بين المعاش التقاعدي والمخصصات الباهظة التي تناولها

ثم على افتراض ان ليس لرئيس الجمهورية صفة المأمور فهو من عداد الموظفين الذين يتناولون تعويضاً لا معاشاً. فموظفو الدولة هم فئتان لا ثلاث، فئة تتناول معاشاً وتدخل في ملاك المأمورين وفئة تتناول التعويض ولا تدخل في ملاك المأمورين كالنائب والوزير وفي الحالتين لا يجوز الجمع بين المعاش او التعويض وبين المعاش التقاعدي

قليل ايضاً وذلك ورد في التصريحات التي ادلى بها فخامة رئيس الجمهورية لجريدة الاحوال ان الجمع جائز والدليل عليه ان بعض النواب يجمعون بين تعويضاتهم ومعاشهم التقاعدي.

كنت اتمنى لو كان صاحب التصريحات اكثر وقوفاً على الاصول القانون القاضية بهذا الجمع . هنالك صراحة بالقانون نص عليها المرسوم الاشتراعي رقم ٤ الصادر بتاريخ ٢٧ ايار سنة ١٩٣٢ فقد ذكر ان النواب الذين يتقاضون مرتباً تقاعدياً يمكن لهم ان يتناولوا ايضاً تعويضاتهم النيابية بشرط ان لا يتجاوز مجموع المعاش التقاعدي والتعويضات النيابية مبلغ مائة وخمسة وعشرين ليرة سورية أي ان القانون جعل مبلغ المائة وخمسة وعشرين ليرة سورية الحد الأقصى الذي لا يجوز تجاوزه في اية حالة

فاذا كان صاحب التصريحات يرغب الامتثال ببعض النواب الذين يتقاضون تعويضاتهم مع مرتبهم التقاعدي فكان يجب عليه عند ذلك ان لا يتناول من خزانة الدولة الا مبلغ مائة وخمسة وعشرين ليرة سورية شهرياً عوضاً عن مخصصات رئاسة الجمهورية وراتب التقاعد

قليل ان المادة الخامسة عشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ لم يرد فيها اسم رئيس الجمهورية فهي اذا لم تمنع عنه صراحة الجمع بين تقاعده ومخصصاته لذلك وعملاً بالمبدأ الذي يقول بأن كل ما هو غير ممنوع صراحة هو جائز فيمكن الجمع

ان المادة الخامسة عشرة لم تذكر كافة اصناف المأمورين على اختلاف درجاتهم وأنواعهم ولا يطلب من أي قانون كان النص على مثل هذه التفرعات بل تقرير المبدأ فقط . فقد أتت هذه المادة بطريقة الاشارة على ذكر الوزير والنائب كمثال لمستخدمي الدولة المفروض لهم تعويضاً فمنعت عنهم مقاضاة راتبهم التقاعدي والتعويضات معاً

فاذا كان لا يجوز للوزير او للنائب الجمع بين التعويض والتقاعد فبالأولى لا يجوز ذلك لرئيس الدولة وهو له من مركزه ما يجب ان يرفعه فوق هذه الاعتبارات المادية

اما القول بأن كل ما هو غير ممنوع صراحة في القانون فهو جائز فلم يسبق لي ان سمعته قبل اليوم فيما يتعلق بالقوانين والانظمة المختصة بأموال الدولة ان هذه القوانين جعلت بأجمعها لصيانة الخزينة لان الاساس هو الاقتصاد وعدم الاسراف في الاموال التي عهد الى الحكومة امر انفاقها فيما يعود لخير العموم وصالحه . فالمبدأ العام هو انه لا يجوز التصرف بأموال الدولة الا بالطريقة التي يصرح بها القانون ويجيزها

واذا جرت الحكومة على نظريتها . وهي لم تجر عليها قبل هذا الموقف - فاعتقد انها ستكون سائلة سوف تعرض خزانة الدولة الى اخطار عديدة لم تنظر الحكومة اليها عندما صرف المعاش التقاعدي لفخامة رئيس الجمهورية . هنالك مسائل عديدة جدا لم يتعرض اليها القانون وهناك مسائل اخرى سكت عنها القانون فهل يجوز التصرف بمال الدولة عندما تعرض واحدة منها

لي مثل على ذلك : ان القانون الصادر بتاريخ ١٢ ايار سنة ١٩٣١ المتعلق بتقاعد المأمورين والذي الغى كل ما قبله والمرسوم الاشتراعي رقم ٤ الذي عدله هذا القانون لم يمنعا صراحة الجميع بين راتب المتقاعدين الذين يستخدمون فيما بعد في ملاك الدولة ومعاشهم التقاعدي أي ان الانظمة المعمول بها لم تمنع الجميع بين المعاش التقاعدي والراتب الذي يتناوله المتقاعد الذي يستخدم بعد حالته للتقاعد في ماموريات الدولة . فهل يجوز تقريو هذا الجمع والقانون سكت عنه ؟ نعم اذ اعتبرتم واعتبرت الحكومة ان كل ما لم يمنعه القانون صراحة فهو جائز كلا اذا اعتبرتم واعتبرت الحكومة ان الانظمة والقوانين المالية جعلت لصيانة اموال الخزينة وانه لا يجوز مسها الا اذا صرح القانون بذلك وبكيفية التصرف بها

المسألة مطروحة الآن لديكم جعلكم الدستور مع ضيق نطاقه لتحكموا بها . قد كنت أطلب منكم ان تنزلوا اللوم في الحكومة لإقدامها على دفع مثل المبلغ الذي دفع وتطالبوا بإعادته لو لم اخش ان يعتقد البعض ان في هذا عوامل شخصية . لذلك فإنني أكتفي بأن اتقدم اليكم باقتراح يعدل المادة الخامسة عشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ الذي اخذ من سكوتها عذرا لصرف ما لا يجوز صرفه .

اقتراح تعديل قانون

مادة وحيدة - عدلت الفقرة الاولى من المادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ الصادر بتاريخ ٢٧ ايار سنة ١٩٣٢ كما يلي .

لا يمكن للمتقاعد الذي ينتخب او يعين نائباً أو وزيراً ورئيساً للجمهورية ان يستفيد من أي جمع كان بين الرواتب والتعويضات الخاصة لهذه الوظائف بعضها مع بعض او بينها وبين المعاش التقاعدي الا في حالة تجاوزها

الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٥٦ المعدلة من هذا القانون فقط

نائب جبل لبنان

الامضاء : كميل شمعون

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - يعذرني حضرة الاستاذ شمعون اذا كنت لا ادافع عما ورد في اليومين الاول والثاني من هذا البحث وان لا اتخذ ما قيل حجة للحكومة او عليها، انما اقتصر على تدقيق الوجهة القانونية واجيب عليها . يقول حضرة النائب ان الحكومة اقتصرت في دفعها على عدم ذكر المنبع في القانون، وان الحكومة في اقتصارها على هذا الامر عرضت الخزينة لخسارة مادية . وعليه اجيب بأن المسألة ليست مبدأ بل ان هنالك قوانين ايجابية طبقتها الحكومة في صرف المعاش التقاعدي مع تخصيصات رئاسة الجمهورية

في البلاد قانون تقاعد ينص صراحة على اعطاء المأمور حقه عندما يحال الى التقاعد . وقد تصفى هذا القانون في ١٢ ايار سنة ١٩٣٢ فتعدل بالمرسوم رقم ٤ الذي يعطي اصحاب الحق مدة ستة اشهر للاعتراض او طلب التصفية، واذا لم يقدم اعتراض من اصحاب الحق على هذه التصفية في مدة الستة اشهر المذكورة تصبح نهائية فكل من له معاش يحق له ان يصفيه بموجب قانون نافذ مرعي الإجراء . ففي ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ تعين فخامة الرئيس رئيساً للجمهورية ومخصصات رئاسة الجمهورية محددة بموجب قانون

فنحن اذن امام قانونين في هذه القضية قانون خاص وقانون عام غير ان النقطة التي يجب النظر فيها هو منصب رئاسة الجمهورية فهل يعتبر رئيس الجمهورية موظفاً؟ ليس في انظمة الدولة ما يدل على ان رئيس الجمهورية يعتبر موظفاً وأكبر دليل على صحة هذا القول هو قطع المحسومات التقاعدية الذي هو العلاقة الفارقة

لا بد لي من التصريح هنا بأن معاش التقاعد لا يقتطع منه شيء او محسومات تقاعدية فهو والحالة هذه لا يحسب كسائر المعاشات التي تدفع

قال حضرة الاستاذ شمعون انه فتش على نص فلم يجده، واذا شاء اهديته الى نص ايجابي صريح وهي المادة ١٦ من قانون ١٢ ايار سنة ١٩٣١

قلنا ان هناك قانونين ايجابيين فلننظر لنرى اذا كان هناك مانع يمنع العمل بالمادة ١٥ التي جاءت تحدد احوال الجميع فجعلت الحد الاعلى ١٢٥ ليرة . ولم يذكر القانون ان رئيس الجمهورية محروم من حق الجمع، ولما كان الرئيس صاحب حق بهذه المخصصات ولم يكن هنالك نص صريح على المنع فقد صرفت الحكومة المبلغ المطلوب

الأستاذ زكور: الرئاسة هي التي طلبت القيمة

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا يسعني قبل تركي هذا المنبر الا ان اجيب على هذا السؤال وهو هل المالية هي التي عرضت الدفع ام الرئاسة هي التي طلبت، ولما كانت هذه المسألة مسألة حكومية داخلية ارى انه لا يجوز لحضرة النائب ان يفرق بين اعضاء الحكومة ودوائرها.

(اصوات - نريد الكرم)

الرئيس: تعرفون احترامي لكل منكم . ان المادة ١٦٢ صريحة فهي تقول انه اذا القي سؤال فلملقي السؤال الحق في ان يناقش الحكومة في هذا الامر .

الأستاذ زكور: لا اريد ان ابحت في الموضوع الا اذا ارادت الحكومة ذلك، فهل يريد مقام الرئاسة طرح الاقتراح ام يحوله الى لجنة الادارة والعدلية لدرسه واخذ قرار بشأنه

الرئيس: بما ان الاستاذ شمعون قدم اقتراحه وبما ان القانون صريح بهذا الخصوص أطلب من المجلس حالة الاقتراح الى لجنة الادارة والعدلية

الأستاذ زكور: نحن نحترم المقام الذي يوجه اليه الكلام في هذا الموضوع

الرئيس: أطرح المسألة على المجلس، ولما كانت المسألة تتعلق بتعديل مادة من قانون اطلب احالة الاقتراح الى اللجنة ومتى جاءنا قرارها بهذا الخصوص نبحث وقتئذ في هذا الموضوع وهذه هي المادة ١٦٢ بهذا الخصوص

المادة ١٦٢ - اذا طرح تعديلا للنظر وكانا لغاية واحدة ولا يختلفان الا بالأرقام فلا يحق ان يطرح للتصويت اقل رقماً اذا كان التعديل الاكثر رقماً قد صدق

الأستاذ زكور: مبدئياً يحال الاقتراح الى اللجنة التي تضع تقريرها بشأنه

الرئيس: اذن احيل الاقتراح الى اللجنة الادارة والعدلية للنظر فيه

الامير مجيد ارسلان: على ان تجيب في اول جلسة

الرئيس: لدينا سؤال من حضرة النائب الاستاذ خير الدين الاحدب يتعلق بالمبلغ الذي صرفته المالية لحضرة الرئيس السابق نرجئه الى الجلسة القادمة

الاستاذ خير الدين الاحدب: بشرط ان يوضع في اول جدول الاعمال

الشيخ ابراهيم المنذر: ما بقي من اشغال اليوم يبدأ بها في الجلسة القادمة

الأستاذ خباز: ارجو امين سر الدولة ان يقدم للمجلس كشفاً بأسماء المأمورين الذين اخذوا تعويضات وتاريخ القرارات التي اتخذت بشأن تعويضاتهم وصرفهم من الخدمة

الرئيس: لقد تقدم هذا الطلب للحكومة من ستة اشهر فلماذا لم تجب عليه الى الان؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - الطلب يتعلق بعدة سنوات لذلك يحتاج الى تفتيش وتدقيق

الدكتور ايوب ثابت: واطلب أيضاً كشفاً بالمبالغ التي سلمت للحكومة ولم ترجعها

الرئيس: بقي علينا ابواب ثلاثة صغيرة موازنة الواردات سننظر فيها في الجلسة القادمة يوم الجمعة مساء

وقد رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ونصف ليلاً

رئيس مجلس النواب

بترو طراد

امين السر المنتخب

مجيد توفيق ارسلان

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة الثامنة ونصف من مساء يوم الجمعة

في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٣٤

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة
- ٢ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة
- ٣ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة
جواب الحكومة على سؤال الاستاذ خير الدين الاحدب المتعلق بتعويض حضرة الاستاذ شارل دباس
سؤال حضرة الشيخ فريد الخازن بشأن توقيف النقل على سكة حديد بيروت - المعاملتين
اقتراح حضرة الاستاذ بشاره بك الخوري المتعلق بتسجيل تاريخ السندات ذات التوقيع الخاص
عريضة من السيد يوسف نخلة رزق الله يطلب فيها انشاء جسر الزهراني الذي تقرر انشاؤه مرارا
كتاب من رئيسة الاتحاد النسائي العربي احتجاجا على مشروع مونوبول
كتاب حضرة عمر بيك الداعوق يطلب فيه مساعدة لجنة فقراء تعليم المسلمين في القرى أسوة بغيرهم من
المدارس الخاصة اللبنانية
- ٤ - تلاوة تقرير لجنة الادارة والعدل بشأن تعديل الفقرة الاولى من المادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤
الصادر في ٢٧ ايار سنة ١٩٣٢
- ٥ - تلاوة تقرير لجنة المالية على المراسيم رقم ٧٤٧ - ٧٢٣ - ٨١٢ - ٨٨٤ - ١١٧٨ - ٥٨٩ - ١١٨٨ - ١٢٤٧ .
متابعة المناقشة في الموازنة العامة
- ٦ - المناقشة في الباب الثاني عشر
عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الثامنة ونصف من مساء يوم الجمعة في
٢٨ كانون الاول سنة ١٩٣٤ برئاسة حضرة الاستاذ بترو طراد وعضوية اميني السر الامير مجيد ارسلان والاستاذ
كميل شمعون وحضور جميع النواب ما خلا حضرات النواب الاستاذ اميل ادة المتغيب بإجازة وفضل بك الفضل

المتغيب بالمرض وصبري بك حمادة و الدكتور محمد امين قزعون ونقولاً بك المتغيب بعذر مشروع. وجلس في مقاعد الحكومة حضرات عبد الله بك بيهم امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية

افتتاح الجلسة

الرئيس: فتحت الجلسة ولتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل لأحد ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. الخ... .

والآن بقي علينا من الموازنة الباب الثاني عشر وقدره خمسة آلاف ليرة للنفقات السرية، الكلمة للامير مجيد ارسلان

الاستاذ زكور: انا المقرر بدي احكي

الرئيس: تكلم

الاستاذ زكور: بما ان اللجنة المالية لم تضع تقريرها في هذا الموضوع فلا نقدر ان نتباحث به. لذلك أرى من الاوفق تأجيل المناقشة للجلسة القادمة

(ضوضاء)

الرئيس: ارجوكم رجاء خاصاً المحافظة على النظام فالمحافظة عليه شرف لنا، فالنائب لا يحق له ان يتكلم وهو جالس ولا يحق له ان يتكلم دون ان يطلب الكلام، وإلا لا يكون مجلسكم محترماً

الرئيس: الحكومة حاضرة للجواب

الاستاذ خباز: بدنا نعرف رأي اللجنة

الاستاذ زكور: اذا جئت لرأيي الخصوصي لا ارى بأساً في المناقشة انما اعترضت على المبدأ

الرئيس: الاعتماد هو فقرة واحدة، فلا بأس من المناقشة اذا اراد المجلس

الامير خالد شهاب: اللجنة جزء من هذا المجلس فهي تدرس المسائل درساً تمهيدياً لتنويره فيما يريد درسه والحكومة لا تقدر ان تعترض على المجلس فيما يعمل به هذا الخصوص، وقد كنا حينما نناقش الحكومة في امر هذا الباب نستدعيها فتقول لنا ان النفقات السرية سرية لا تقدر ان تبوح بشيء مما فعلته بها

الرئيس: هل من يطلب الكلام؟

الاستاذ خباز: يستشار المجلس في امر التأجيل او عدمه

الشيخ فريد الحازن: هل اعتماد اسمه بالفرنجي (فون سكره) - ليفهم الاستاذ خباز - شو عملت فيه الحكومة، هل تقدر تفهمنا شو عملت بهذه الاموال، هل دفعت مؤامرة على سلامة الدولة؟ تأخذ هذه الاموال لتعطيتها لبعض اصحاب الجرائد ليسبو بأخصام الحكومة وبالمجلس، الجرائد لسان حال البلاد، انا أقترح ان تلغى هذه الاموال

الامير مجيد ارسلان: جرت العادة ان يمر هذا المجلس مرور الكرام بقضية النفقات السرية، باعتبارها حاجة متفق على ضرورتها تتصرف الوزارة المسؤولة بها في ابواب معينة ربما كان من ورائها خدمة للوضع الحكومي وترويج للمصالح العامة وهو امر يجري مثله في جميع حكومات العالم، ولم يسبق للمجالس النيابية ان بحثته الا من جهة كثرة المبلغ او قلته، علماً منها ان الوزارة التي ستتصرف بهذه الاموال هي وزارة مسؤولة امام النواب يستطيعون في أي وقت شاؤوا ان ينزعوا منها ثقتهم، على ان هذه العادة التي درج عليها المجلس النيابي اللبناني في الماضي وغض عنها العين غضة كريمة لا يسعه في هذه المرة ان يستمر فيها لان الوضع الاستثنائي الذي نعيش في ظله جعل من الحكومة اللبنانية هيئة غير مسؤولة امام المجلس. فالمجلس والحالة هذه لا يستطيع ان يقرر لها مالا نتصرف به على هواها، وربما انفقته في سبيل لا يفيد المصلحة العامة وقد تضر بكرامة هذا المجلس فتتال منه مرتين بالمناعة التي لا تهاجم وبالهجوم الذي لا يرد لاجل ذلك أقترح الغاء هذه النفقات على ان نعاد الى الموازنة يوم بتغير هذا الوضع ويقوم مقامه حكومة مسؤولة امام هذا المجلس

الامير جميل شهاب - مدير المالية: ان النفقات السرية هي كما قال حضرة النائب الامير مجيد ارسلان موجودة في كل حكومات العالم، ولا تستطيع حكومة ان تستغني عنها وان تسير دفعة الاعمال بدونها، وقد سبق في البلاد الاخرى ان تكلم بعض النواب في النفقات السرية فهذه المخصصات ليست للعيال المستورة ولا للمنكوبين بل هي لأعمال مخصوصة لتأييد الامن وتسيير دفعة الاعمال.

(مقاطعة)

الامير جميل شهاب - مدير المالية: لم اقاطع نائباً فارجو ان لا يقاطعني النواب، ومن صفة الحكومة بهذا الصدد انها لا تقدر ان تأتي ببيان الظروف التي صرفت فيها هذه المخصصات، خصوصاً وانه لم يسبق للمجلس ان طلب منها هذا البيان، فقد يختلف مجلس مع الحكومة على طريقة صرفها انما لا يطلب مجلس الغاءها، لهذا السبب ارجو المجلس رجاء ملحاً ان يبقى هذه الاعتمادات الحكومة وهي تسير على صرفها في احسن الطرق النافعة

الاستاذ زكور: لا شك في ان الحكومات المسؤولة تخصص لها امثال هذه النفقات السرية، وقد ذكر منها شيئاً
حضرة الزميل

الامير مجيد ارسلان: فكل حكومة ترى من واجبه ان تدافع عن نفسها فوق النفقات السرية التي عندها غير انه لم
يسبق لحكومة ان خصصت القسم الاوفر من نفقاتها السرية لمناوئة المجلس او للحض عليه، ثم
تأتي وتقول لهذا المجلس تفضل صادق لي على هذه النفقات للحمل عليك، واعتقدت ان اقل
شعور للنائب يملئ عليه بان لا يصدق على هذه النفقات، واعتقد ان هذه المخصصات كانت
تتعلق بوزارة الداخلية والقسم الاوفر كان منها ينفق على مصلحة الامن العام، فالمجلس الذي
يرى ان كل هذه النفقات تركت تحت تصرف يد واحدة وان القسم الاكبر ينفق لتهديشه لا
يصادق عليها

الامير جميل شهاب - مدير المالية: يكلفني امين سر الدولة ان احتج باسم الحكومة على القول بانها تستعمل الاموال
السرية للاضرار بسمعة المجلس النيابي ومصلحته ان الحكومة تصرح بلسان امين سر الدولة بان
للمجلس احتراماً خاصاً في نظرها وهي ترجوه بهذا الصدد النظر الى المصالح العامة بدلاً من
النظر الى المصالح الشخصية

الامير خالد شهاب: تطرق البحث الى نقطة هامة لا أرى من الحسن السكوت عنها، تنفق الاموال السرية في
البلاد الاجنبية على مصالح الدولة الحيوية كالجيش والاسطول والدفاع عن تحصينات البلاد ونحن
لا نملك شيئاً من كل هذا، فالنظام الداخلي توجد عندنا مخصصات له، ويعرف الكثيرون منا
هذه الحقيقة

تقول الحكومة ان للمجلس نظراً خاصاً عندها وهو اعتراف نسجله لها، فالنفقات السرية يصرف
منها بالمئة ٩٠ او خمسين على الاقل للصحف، ولو نظرنا الى كتابات هذه الصحف التي تتناول
تخصيصاً لرأيها على الاكثر مخصصة للطعن بالمجلس، لهذا السبب نقول ان ثقة الحكومة بنا مع
الاسف لم تتأيد كثيراً بالفعل، فاذا كان المجلس يمثل الامة فعلى هذه الصحف ان تحافظ على
كرامة الامة، وغايتنا في ما نعمله الآن المحافظة على سمعة الامة

الدكتور ايوب ثابت: هذا شيء جديد نسمعه وهو ان هذه الاعتمادات تصرف على شيء من هذا. الذي اعلمه ان
هذه الاعتمادات تصرف اكثر ما يكون على الامن العام، على البوليس على الجندرمه، وهذه
الاعتمادات هي على الغالب بيد وزير الداخلية او من يمثل حضرة السكرتير العام وهو هنا
موجود فعلى من تنفقها

امين السر العام: النفقات السرية لا يمكن للحكومة ان تدلي بها

الدكتور ايوب ثابت: هذا ما لا اريد ان اعرفه، عندما كنت مدير الداخلية اتيت بكل مصروف صرفته وصدق

عليه رئيس الحكومة ومدير المالية واعطيتهم وصولات به، والذي تبقى عندي سلمته للحكومة
الرئيس: توجد اعتمادات سرية قدرها خمسة آلاف ليرة ويوجد اقتراح بإلغائها، فهل يقبل المجلس هذا
الاعتماد؟

الرئيس: قرر المجلس بالأكثرية رفض هذا الاعتماد
حضرات النواب باق من الموازنة الباب الرابع عشر، ولا يمكننا ان نسلم به الا بعض النظر في
قسم الواردات، ولما كان هذا الدرس يحتاج الى عدة جلسات وقد رفعت كتاباً للحكومة بوجوب
عقد دورة استثنائية فعند ورود جواب الحكومة لهذا الخصوص اشعر كم بدعوة المجلس الى
الجلسة التي نعينها
وقد رفعت الجلسة في الساعة السادسة

رئيس مجلس النواب

بترو طراد

امين السر المنتخب

مجيد توفيق ارسلان

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

الدور التشريعي الثالث - العقد الاستثنائي الاول

الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاربعاء

في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة.
- ٢ - تلاوة المرسوم رقم ١٣٠٧ الصادر في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ القاضي بعقد المجلس في دورة استثنائية.
- ٣ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- ٤ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة.
- ١ - سؤالان من حضرة النائب الاستاذ زكور الاول يتعلق بشركة الجر والتنوير ومد خطوطها الى الضواحي وانارتها والثاني بشأن العمال اللبنانيين والشركات الاجنبية.
- ٢ - اجوبة الحكومة على اسئلة حضرات النواب
جوابان على سؤال محمد بك عبد الرزاق بخصوص طريق حلبا وطريق ابو رغيف.
جواب على سؤال الاستاذ خير الدين الاحدب بشأن نفق بحيرة اليمونة.
جواب على سؤال حضرة الدكتور محمد امين بك قزعون بخصوص تعديل قانون التقاعد.
- ٣ - عريضة من اهالي قرية فاع الريم التابعة لمحافظة البقاع يطلبون فيها تصليح طريقهم الذي لم يتم تعبيده الى الآن.
- ٤ - عريضة من السيد نقولا سرور - من منكوبي كارثة الكوكب - يسترحم فيها مساعدته وقد ارفقها بشهادات طبية غيرها.
- ٥ - عريضة من اهالي قرية البرامية في قضاء المتن يطلبون فيها اصلاح طريقهم.
- ٦ - عريضة من الأستاذ جوزف نعمان الخوري يشكي فيها من حكم صدر من موكله.
- ٦ - متابعة درس الموازنة، الواردات، الباب الاول
المناقشة في الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاربعاء في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ برئاسة حضرة الاستاذ بترو طراد وعضوية اميني السر الامير مجيد ارسلان والاستاذ كميل شمعون وحضور جميع النواب ما خلا حضرات الاستاذ اميل اده المتغيب بالاجازة وفضل بك الفضل المتغيب بمرض والاستاذ حميد بك فرنجيه المتغيب بعذر مشروع، وجلس في مقاعد الحكومة حضرات عبد الله بك بيهم امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية وصباحي بك ابو النصر مدير الداخلية والاستاذ يوسف شمعون مدير الاشغال العامة والدكتور نقولا فياض مدير البرق والبريد وقد حضر المسيو لافون مندوب فخامة المفوض السامي لدى الجمهورية اللبنانية هذه الجلسة.

افتتاح الجلسة

افتتح حضرة الرئيس الجلسة فتلا السكرتير المنتخب المرسوم رقم ١٣٠٧ الصادر بتاريخ ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ بافتتاح العقد الاستثنائي وهذا نصه:

مرسوم رقم ١٣٠٧

ان رئيس الجمهورية اللبنانية .
بناء على قرار المفوض السامي رقم ١ تاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ .
وبناء على قرار المفوض السامي رقم ٣ تاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ .
وبناء على اقتراح امين سر الدولة .

يرسم ما يأتي

المادة الاولى - يدعى مجلس النواب لدورة استثنائية .
المادة الثانية - تقفل هذه الدورة الاستثنائية بتاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ .
المادة الثالثة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة الى ذلك .

بيروت في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

الامضاء: حبيب السعد

امين سر الدولة

الإمضاء: عبد الله بيهم

ملحق للمرسوم رقم ١٣٠٧
المؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

يضاف ما يلي الى المادة الاولى من المرسوم رقم ١٣٠٧ المؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

مرسوم رقم ٥٤٦ المؤرخ في ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٤ يختص بفتح اعتماد اضافي قدره ٨٠٠ ل.ل.س. (للمالية)

بيروت في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

رئيس الجمهورية اللبنانية

الامضاء: حبيب السعد

امين سر الدولة

الامضاء: عبد الله بيهم

الامير خالد شهاب: لي ملاحظة من حيث الشكل على هذا المرسوم فقد كان يجب على ما اعتقد تحديد بدء فتح الدورة فيه، كان يجب ان يذكر قانونياً لذلك لاحظ على هذه المسألة للمستقبل.

ثم تلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل لأحد ملاحظة على المحضر؟

سكوت

صدق المحضر.

تقرير

المقرر العام على موازنة الواردات

القسم الاول

نظرة عامة في الموازنة

عندما علق حضرة المفوض السامي السابق الدستور اللبناني اتخذ من اشتداد الازمة الاقتصادية سبباً لهذا التعليق، وقد وعد قرار التعليق في مجمل حيثياته المكلف اللبناني بتخفيف اعباء الضرائب عن عاتقه.

ولا نبحت هنا اذا كان ممكن او يجوز، ان تكون الازمة الاقتصادية سبباً جوهرياً، بل سبباً وحيداً لحرمان شعب من دستوره. فلهذا البحث الهام مجال آخر تحت قبة هذا المجلس.

ولكننا، وقد مرت ثلاث سنوات تقريباً على تعليق الدستور، نرى ان المكلف اللبناني لم يستفد حتى الان من تخفيف اعباء الضرائب عن عاتقه اذا لم نقل ان هذه الضرائب قد زادت في كثير من بنودها بعد تعليق الدستور، ونعدد فيما نعدد من هذه الزيادات رسوم التمتع التي تضاعفت، ورسوم الجوازات التي زادت عن الضعفين، ورسوم البندول على الكبريت التي أحدثت جديداً بعد الدستور، عدا عن الزيادات في رسوم بندول التبغ، ورسوم البانزين وغيرها من الضرائب التي سيرى المجلس ما زيد فيها اثناء درس فصول الواردات. هذا اذا ضربنا صفحاً عن الزيادات التي تتابع في الرسوم الجمركية وهي لا قول فيها لنا ولا رأي، والتي وقد جعلت اسواقنا التجارية هزيلة ضعيفة امام الاسواق المجاورة التي صارت تراحمنا في عقر دارنا بعد ان كانت بيروت وحدها سوق الشرق الادنى باسره.

ولا بد لنا هنا من الاتيان على ذكر المذكرة القيمة التي وضعتها لجنة المجلس الجمركية ورفعتها الى حضرة المفوض السامي آملين من حضرته ان ينظر اليها بعين الاهتمام لانها تعبر عن رأي شعب كامل، وعسى ان يتمكن المجلس قريباً من درس المذكرة مع جواب المفوضية المنتظر عليها.

حضرات النواب

انكم ترون من درس فصول الواردات في الموازنة، ومن المقابلة بين هذه الفصول وما يقابلها في الموازنات السابقة بان المكلف لم يستفد من تعليق الدستور كما وعدوه بل ان بعض الرسوم قد تضاعفت على عاتقه من ذلك التاريخ بدون ان يسمع له صوت:

واذا كان من فضل للدستور وللحكم النيابي في حياة الشعوب فيكفي ان المجالس تدرس مصالح الشعب كبيرها وصغيرها على وضوح النور والحقيقة وفي جلسات علنية يعرف القاضي والداني من ابناء الشعب ما دار فيها من ابحاث ومناقشات فلا تقرر ضريبة ولا يزداد تكليف الا بعد مناقشة وجدال واخذ ورد وتصويت.

ومن البديهي ان النواب لا يميلون لا كثيراً ولا قليلاً الى زيادة الضرائب بل هم يحاولون ويسعون دائماً الى تخفيف اعبائها عن المكلفين بقدر ما يسمح لهم انتظام سير العمل في الحكومة.

ومهما قيل عن النواب فانهم يشعرون مع الاهالي اولا ويحافظون على مصالحهم ثانياً، ومن مصالحهم ارضاء منتخبهم، وابلغ ما يرضي المنتخبين تخفيف الضرائب.

ان الحكومات في كل بلاد الناس تنظر الى الموازنة نظرة تشاؤم فهي تقدر النفقات اكثر من حقيقتها وتقدر الوردات اقل من الواقع.

لذلك نسمع كل سنة عند وضع الموازنة ان هذه الموازنة في عجز وان الحكومة ساعية بكل الطرق لوضع

التوازن بين الدخل والانفاق ولكن لا نكاد نصل الى آخر السنة ونطلع على قطع الحساب حتى نرى ان القضية قد انقلبت رأساً على عقب فاذا بكفة الواردات قد ارتفعت رغم كل الاعتمادات الاضافية التي تأتي خلال السنة وقد تبلغ نصف مليون احياناً، بينما كفة النفقات قد هبطت عما قدر لها، ويبقى في هذا الصندوق مبلغ لا يستهان به وتستغني الحكومة اذ ذاك عن اخذ المبلغ المدون من حصتنا من واردات المصالح المشتركة.

ان هذه الحصة التي كانت منذ عشر سنوات مليون وستمئة الف ليرة كل سنة تدفع تماماً وكاملاً للحكومة اللبنانية قد اخذت تتناقص حتى وصلت عام ١٩٣١ الى ٨٠٠ الف ليرة فقط، ولم تتمكن الحكومة الدستورية الاخيرة رغم مراجعاتها المتوالية والملحة ان تقبض كل المبلغ.

اما الحكومة الاستثنائية التي جاءت بعد تعليق الدستور والحكومة الحاضرة فانهما دونتا في الموازنة مبلغ ٤٠٠ الف ليرة فقط من حصتنا في واردات المصالح المشتركة ولكنهما لم تقبضا من هذا المبلغ شيئاً.

اللهم الا ما اخذته الحكومة الفردية من متجمع حصصنا السابقة في صندوق المفوضية قروضاً للبلديات تلك القروض التي لم تأت بالتنتائج المرجوة منها لا سياسياً ولا عمرانياً، وها ان البلديات تتخبط اليوم في ازمات شديدة بسبب هذه القروض واستحقاق اقساطها، ومعلوم ان البلديات التي تعودت باموال هذه القروض على البذخ والاسراف في حين ان موازنتها ضئيلة فقيرة لم تعد قادرة على اكمال اعمالها ولا على تسديد ما عليها. ومن المؤسف ان نرى من نتائج هذه السياسة المالية ان بلديات كثيرة قد اضطرت بسبب ديونها واضطرارها الى تسديد اقساط هذه الديون الى الاقتصاد والتقتير حتى بالنور في طرقها وازقتها لذلك قامت قيامة الاهالي من هذه الحالة التي لا يعرفون ولا الحكومة تعرف كيف يكون المخرج منها.

وما دمنا في صدد هذه الحصة الجمركية التي اصبحت اسماً بلا مسمى، يذكر النواب المحترمون ولا ريب ان قسماً كبيراً من واردات جماركنا كانت محجوزة لقاء المستبقى علينا للديون العمومية اما وقد سويت عملية هذه الديون ودفعنا كل الباقي علينا في عهد حكومة الفرد مع فوائده وفوائد ودفعنا كل ما طرأ على هذا الدين من تغيير وتبدل، وبكلمة مختصرة دفعنا كما كان بالامكان ان ندفعه.

فماذا حل بحصتنا اليوم؟ وهل هي محجوزة لقاء امر اخر غير الديون العمومية؟؟ ام هل اصبحت حرة طليقة يمكننا ان نعرف عنها وعن ارقامها شيئاً اذا كنا لا نقدر ان نطالها.

ان واردات الجمارك في جميع الحكومات، حتى الصغيرة وحتى غير المستقلة، هي اهم مورد لموازنة هذه الحكومات.

فمصر تأخذ ثلث موازنتها تقريباً من وارداتها الجمركية. واذا قدر للبنان ان يأخذ دخله من جماركه فاذا ذاك فقط يمكن التخفيف عن عاتق المكلف.

نعود الان الى الموازنة.

ان رجال المال والاقتصاد في الحكومات وفي غير الحكومات ينظرون دائماً الى المسائل المالية من خلال نظارات سوداء فهم كثيرو التشاؤم يخافون دائماً من الافلاس كأنه شبح خيف يتهددهم، والحق معهم في ذلك لان الخوف يولد الحذر والحذر فضيلة واقية في الشؤون المالية من اخطار المفاجآت.

زاما حكومتنا فانها تبالي في هذا التشاؤم حتى لم نعد نعرف حقيقة احوالنا المالية وكدنا نضيع تماماً بين الموازنة وقطع الحساب.

من مدة قريبة توصل عالم نمساوي الى اختراع دواء عجيب، هو مصل سري اذا حقن به الانسان لا تمر عليه خمسة عشر دقيقة حتى يشعر بقوة غير طبيعية تدفعه الى ان يقول الحقيقة كل الحقيقة بدون ان يقدر على تمويه شيء منها.

فنحن مع اعتبارنا ان ما تقوله الحكومة في مواقفها الرسمية هو الصدق كل الصدق فاننا نتمنى ان نستعمل معها مرة واحدة في السنة هذا المصل اثناء درس الموازنة، وخصوصاً الوردات.

اذكر ان المجلس السابق عند درسه في اواخر عام ١٩٣١ لموازنة عام ١٩٣٢ جاءت الحكومة تصور له حالة الموازنة تصوراً افلاسياً فقلق النواب من المصير وتطهروا مع الحكومة، ولكن الحكومة في غفلة منها قدمت بعد الموازنة قطع حساب السنة السابقة فاذا واردات الدولة قد تجاوزت عن المقدار لها في الموازنة ستمئة الف ليرة. مع شكوى الحكومة نفسها من تقصير الجباية.

وها ان التاريخ يعيد اليوم نفسه بعد ثلاث سنوات.

على اننا نعتقد انه ظل اجتهاد الحكومة كما هو الان في تحصيل الضرائب بالطرق الارهاقية التي شكا منها الاهالي وخصوصاً الفقراء المساكين فان واردات الدولة ستكون اكثر من كل سنة سابقة.

ان الجباية قد اتخذت في هذه السنة شكلاً تجاوز حدود العدل فقد اطلقت الحكومة جباتها على القرى والداكر وارفعتهم بالجند المسلحين لتحصيل متأخرات الضرائب من المكلفين.

ونحن لا نلوم الحكومة على التحصيل بل نلومها على الرهاق في هذا التحصيل وفي عدم اختيارها الطرف المناسب لجمع المتأخرات اذ لا يخفى ان اهمال الجباية في الماضي قد جعل فريقاً كبيراً من المكلفين مديوناً للحكومة بعوائد بضع سنوات وبينما كان الاهالي ينتظرون من الحكومة في هذه الازمة الخائفة ان تتساهل معهم في الجباية اذا بهم يرون انها لا تكتفي برسوم هذه السنة بل تصر على جباية الرسوم المتأخرة عن بضع سنوات.

والفقير المسكين الذي لا يسمع صوته في دوائر الحكومة هو الذي يصاب اكثر من الغني وينزل به ارهاق الجباة وتعتتهم.

امامي حوادث عديدة من «مآثر» الجباة مع الفقراء المساكين فقد بيعت في كثير من القرى حوائج الفلاحين الضرورية ومواشيهم وحجزت لوازم اكوأخهم في سبيل تحصيل الضريبة، بينما القوانين كلها تحمي، بروح

عدلها، هذه الحاجيات الضرورية من كل اعتداء وتأمّر الحكومة بحمايتها، فكيف يجوز للحكومة اذاً ان تبيع طنجرة الفلاح وحصير الارملة البائسة لاجل تحصيل ضريبة متأخرة، قد تكون غير عادلة ايضاً في اساس وضعها.

وان الاوفق والاعدل ان تسهر الحكومة على طرق الجباية بعد اصلاح نظامها المالي الفاسد فتسهل هذه الجباية على نفسها وعلى الاهالي ايضاً. واقرب الطرق الى ذلك هو ان تقسم ضريبة السنة الواحدة الى قسمين او ثلاثة اقسام بحيث يتمكن الجابي كل ستة او اربعة اشهر من أخذ قسم من الضريبة التي يهون دفعها على المكلف متى اصبحت دفعات صغيرة.

واما المطالبة اليوم بالضريبة كلها وبالبقايا المتأخرة بينما الضائقة آخذة بخناق الناس فهو ارهاق بحد ذاته لا يجوز للحكومة ان تلجأ اليه حتى ولو كانت الضريبة عادلة فكيف اذا لم تكن هذه الضريبة مثنية على اساس العدل والانصاف.

فساد النظام المالي

وقد قدر لهذا المجلس، وهو يبحث الضرائب وطرق جبايتها، ان يصطدم في كل مناسبة بالنظام المالي المعمول به حتى الان في لبنان والذي اصبح فاسداً من كل اطرافه حتى ان الحكومة نفسها تعترف في كل فقرة من فقرات فذلكتها بفساد هذا النظام ولكنها مع الاسف ما برحت تعمل به من عشرات السنين وهي لا تفكر - الا عند وضع الموازنة - بما فيه من نواقص واخطاء واضرار.

أفليس عجباً ان نطالع في فذلكة الحكومة عند كل فصل من فصول الواردات هذه التعابير التي نأخذها حرفياً من اقوال الحكومة.

قالت عند كلامها عن «المسقفات»:

«... وعليه فان الحكومة ستحيل الى المجلس في دورته الحالية مشروع قانون يقضي بتعديل قانون ١٥ كانون ١٩٣٠ تعديلاً يتيح للدوائر المالية ان تجري التخمينات الجديدة بأقصى ما يمكن من السرعة وبأقل ما يكون من النفقات.

وقالت عند كلامها عن ضريبة «الاراضي الموحدة»:

«ولكي تهدئ الحكومة من روع المكلفين في المناطق المشار اليها اعلاه تقول انها لا ترمي في مشروعها الجديد سوى الى توزيع الضريبة توزيعاً عادلاً والقضاء على مساوئ التكليف القديم».

وقالت عند كلامها عن «ضريبة التمتع»:

«ان ضريبة التمتع ليست باهظة بحد ذاتها ولكن طريقة توزيعها تجعل بين المكلفين شيئاً من التفاوت فيشكو

بعضهم من وطأتها بينما البعض الآخر لا يدفع منها النصيب الذي يستحقه. وقد رأت الحكومة ان تتلافى هذه الحالة في مشروع قانون ستحيله الى المجلس في اوائل السنة القادمة مراعية في الملاحظات التي ستبديها الهيئات المختصة».

وقالت عند كلامها عن ضريبة «الطرق»:

«ان الحكومة ما زالت تفكر منذ سنوات بالغاء ضريبة الطرق».

وقالت عند كلامها عن ضريبة «الرسوم القضائية»:

«ان الحكومة منصرفة الى وضع مشروع قانون يقضي بتعديل الرسوم القضائية المرعية الاجراء. وسيتلو هذا المشروع مشروع آخر يقضي بتعديل رسوم كتاب العدل. وقد انصرفت الحكومة الى وضع قانون بتعديل رسوم التسجيل وسيكون هذا المشروع جاهزاً في بحر السنة القادمة».

وقالت عند كلامها عن ضريبة «المسكرات والكحول»:

«ان رسوم المسكرات قد عدلت بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٣ والحكومة منصرفة الى البحث عن طريقة لتحسين مراقبة الانتاج وفي الوقت نفسه لحماية الكرامة، وقد عهد بدرس هذه القضية الى لجنة خاصة».

وقالت عند كلامها عن رسوم «البرق والبريد»:

«وستحاول الحكومة - في مفاوضات ستدور بينها وبين الجيش تحت اشراف المفوضية العليا - ان تستحصل لموازنة الدولة على حصة من الواردات التلفونية».

اما ضريبة البندول فانتم تعلمون ماذا حل بها!

هذا بعض اعترافات الحكومة نفسها في فذلكنها على الموازنة وهي تدل بجلاء وصراحة على فساد النظام المالي المعمول به في لبنان فساداً شاملاً.

كلكم يعرف حكاية صبيرة «طمسن» وأؤكد لكم ان هذه الصبيرة قد بقي منها، بعد ما عمله طمسن بها، اكثر مما بقي من النظام المالي الحالي بعد اعترافات الحكومة التي جئنا على ذكرها.

وليس هذا وحده هو الظاهر من فساد النظام المالي بل هناك امور اخرى لا بد من الاشارة اليها.

ان طريقة المحاسبة في الحكومة لا تفني بالمقصود فهي تترك معاملات المالية في حالة مشوشة بينما يجب ان تكون هذه المعاملات مثلاً يقتدى به في الدقة والتنظيم.

اعطيكم مثلاً على ذلك: يكون احد المكلفين قد دفع الضريبة المتوجبة عليه عن سنة ١٩٣٠ مثلاً واخذ وصلاً بها ثم يفاجأ بعد سنتين او ثلاث سنوات بالجاي او باخطار مضمون لدفع هذه الضريبة بعينها. فاذا ساعده الحظ وكان محتفظاً بالوصل نجا من دفعها مرة ثانية، واذا اضاع الوصل بعد طول المدة اضطر ان يدفع الضريبة مرة ثانية، ولا تنجيه من ذلك مراجعة ولا مطالبة بقيود الحكومة.

وذكر انني اتيت الى المجلس السابق بمساطر كثيرة من هذه المطالبات المكررة في اوراق صفراء وحمراء واطلعت النواب والحكومة عليها عند المناقشة بقضية المسقفات واذكر ايضاً ان حضرة وزير المالية في ذلك الحين اخذها مني للمراجعة ثم اعادها بعد ان تحقق من صحتها ولولا خوف اصحاب هذه الوصولات من ضياعها لكنت اطلع الحكومة ومجلسكم الموقر على بعضها وهي تدعو الحكومة الى زيادة التفكير بوجوب ضبط معاملاتها وتسديد المراقبة عليها اذ ليس على الناس ان يقفوا اوقاتهم على المراجعات والشكاوى حتى يصلوا الى حقهم ويفهموا الحكومة انهم دفعوا ما عليهم، فللناس من مشاغلهم الكثيرة وسعيهم وراء الرزق، خصوصاً في هذه الايام العصيبة، ما يشغلهم عن المراجعات والشكاوى.

ولا بد لنا، قبل ان نتقل من هذه النظرة العامة الى درس فصول الواردات، من ملاحظة نبلها للحكومة تتعلق بموازنات دوائر الدولة المختلفة.

فمن المعلوم ان كل مصلحة حكومية هي ذات دخل وانفاق، وقد يكون من المستحسن ان يعرف النواب والرأي العام، ولو بطريقة موجزة واضحة، واردات كل مصلحة ونفقاتها على حدة.

والحكومة تقدر ان تأتي الى المجلس، بيان موجز واضح، عن الواردات والنفقات لكل دائرة من دوائرها.

الواردات

والان نتقل الى درس القسم الاول من موازنة الواردات وهو قسم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

ضريبة الاملاك المبنية

وهي المعروفة بضريبة المسقفات، بل هي الضريبة التي ما برحت الشكاوى تتعالى في جميع انحاء البلاد من جراء فداحتها وعدم المساواة في تقسيمها وفرضها حتى ان الحكومة نفسها قد اعترفت بالامر الواقع ووعدت في فذلكتها، كما ذكرنا، باصلاح حاله هذه الضريبة. على انه لم تمر دورة من دورات هذا المجلس والمجالس السابقة الا وقام النواب يناقشون الحكومة مناقشة حادة في شأن هذه الضريبة.

وفي سبيل جبايتها ومتأخراتها وقع الارهاق على الفقراء والمساكين.

اجل ان الحكومة تعتمد في رأس وارداتها على مدخول هذه الضريبة، ولكن الضريبة يجب ان تكون عادلة قبل كل شيء ليدفعها المكلف بيد راضية.

لقد سمعنا وشاهدنا بام العين حوادث كثيرة تدل على مبلغ عنت الجباة وارهاقهم للفلاح المسكين، كما اننا رأينا الحكومة للمرة الاولى، والحمد لله، تشدد على الاغنياء وذوي النفوذ بعض التشديد في تحصيل المتأخر عليهم من هذه الضريبة.

وان غير واحد من النواب قد وجهوا الى الحكومة اسئلة تتعلق بالحيف النازل بالفلاحين والفقراء من معاملة الجباة وقاسوتهم ولم تجب الحكومة حتى الان على سؤال من هذه الاسئلة.

لذلك ترى اللجنة المالية من واجبها ان تبين للحكومة بعض الملاحظات والمعلومات التي وصلت اليها عن جباية هذه الضريبة، ولا بد من الاشارة هنا الى مبالغة الجباة وبعض دوائر المالية في المناطق مبالغة غير عادلة ولا منصفة في تفسير القانون.

فقد اراد الشارع ان يكون الفلاح والزراع مرحومين في هذه الضريبة. فعفا القانون بين سكن الزراع ودرية مواشيه ومستودع غلاله من ضريبة المسقفات.

ولكن المأمورين والجباة لم يعملوا بروح المسترع بل نفذوا القانون في الجميع وبالغوا في مطالبة الفلاح المسكين حتى اضطر ان يدفع الضريبة من قوت صغاره ومن ثمن بقرته او ثوره او حماره. وعندنا على ما نقول شواهد عديدة واذا شاءت الحكومة ان تطلع على بعضها فنحن مستعدون.

ثم ان البلاد قري نائية فقيرة لا يصل اليها مستأجر ولا يربح اصحاب البيوت فيها غرماً واحداً من بيوتهم بل هم يبيتون فيها ويكادون لا يرزقون في هذه الايام قوت يومهم. فهل من العدل ان توضع ضريبة المسقفات على مثل هذه البيوت وفي مثل هذه الاحوال؟

ان اساس ضريبة المسقفات هو الايجار؟ فاي ايجار تعرفه هذه البيوت النائية، وكيف قدرت عليها الضريبة وهي لا تأوي الا اصحابها الفقراء؟!

لا نقول هنا شيئاً عن التخمينات التي جرت ما دامت الحكومة قد اعترفت بأنها لم تعد متناسبة مع حقيقة الحالة ولكن اللجنة المالية بعد ان سمعت بيانات الحكومة اصرت عليها ان تعمل هذه السنة عملاً في مصلحة المكلفين واقترحت انزالاً اجمالياً من اساس الضريبة يشمل الجميع على السواء ولا يحرم احداً من حق الاعتراض اذا رأى انه مهضوم الحق بعد هذا التنزيل.

وقد نزلت الحكومة مبدئياً على اقتراح لجنة المالية، على ان اللجنة اصرت على ان يكون التنزيل عشرين في المئة على التخمين الاخير الذي جرى عامي ١٩٣١ - ١٩٣٢ واصرت الحكومة على ان يكون هذا التنزيل عشرة في المئة فقط. واللجنة تعتمد على المجلس في تأييدها فيما ارادت الحكومة ان تصر على اقتراحها في النهاية. ولكننا نعتقد انها وقد لمست حالة الشعب في هذه الازمة، وسترضى باقتراح اللجنة او على الاقل تجعل له حداً وسطاً.

وسيتلى على حضراتكم في هذه الجلسة مشروع قانون بهذا الخصوص وقد وافقت اللجنة عليه فنأمل ان تقرره ليصار الى نشره وتطبيقه.

وبذلك تكونون قد بدأت بتخفيف بعض العبء عن عاتق المكلف وحفظتم له حقه بالاعتراض على الاجحاف الباقي.

ضريبة الاراضي الموحدة

جمعت هذه الضريبة المستحدثة ضريبي الاعشار والويركو وكانت الغاية من هذا الجمع اجراء بعض التخفيض عن المكلف.

ولكن هذه الضريبة ما برحت مجحفة في مناطق عديدة من اراضي الجمهورية. وقد اظهرنا بالحجة والارقام شيئاً من ادلة هذا الاجحاف عند درس موازنة الدوائر العقارية واعمال المساحة ولم نأخذ هذه الادلة والارقام من عندياتنا بل من تصريحات الحكومة وسجلات دوائر المساحة.

وقد وعدت الحكومة باصلاح هذه الضريبة وجعلها منصفة عادلة حتى لا تظل الحالة كما هي اليوم هكتار من الارض في قرية يدفع اربعمئة غرش ضريبة بينما الهكتار الثاني من القرية المجاورة والارض واحد: من حيث الجودة والغلال، يدفع اربعين غرشاً فقط،

ومن العدل ان تقسم الاراضي الى عدة درجات فتعلو الضريبة الموحدة وتبسط تبعاً لغلال الارض ولانواع مزروعاتها، بل يمكن تعديل هذه الضريبة صعوداً ونزولاً على اساس الغلال والمزروعات وانواعها.

هكذا جرى في جارتنا فلسطين في مطلع هذه السنة فالغي هناك نظام الاعشار والويركو ووحدت الضريبة.

وقد قسمن الاراضي الى درجات وربطت كل درجة منها بقة خاصة من الضريبة الموحدة تتناسب مع ما عرف عن تلك الاراضي من جودة المحصول او عدمه وقد جاءت هذه الضريبة الجديدة الموحدة ضئيلة خفيفة الى حد ان اعلى فئة فيها لم تتجاوز السبعة غروش ونصف سوريّة عن كل دونم من الارض.

وقد نص القانون الجديد في فلسطين على اعفاء الاراضي الشجرية عدا الاشجاء الحمضية، من الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ اول زراعتها، وقد قصدت الحكومة من ذلك تشجيع الاقبال على زراعة الاشجار المثمرة.

فهل في نية الحكومة يا ترى ان تضع للضريبة الموحدة قانوناً من هذا النوع في مدة قريبة؟

ضريبة التمتع

ان الشكاوى من هذه الضريبة، وخصوصاً من عدم توزيعها بالعدل والانصاف، يتعالى كل سنة خصوصاً في بيروت. والحكومة نفسها ترى، كما بينا سابقاً، ان تعديل هذه الضريبة وتعديل تقسيمها قد اصبح امراً واجباً.

فهناك شوارع ستقف من نازليها اذا دامت حالة ضريبة التمتع على هذا الشكل الذي هي عليه. اذا ان المحل في هذا الشارع القديم الذي كان بالامس مرتفع الياجار يدفع اضعاف محل جديد مثله او اكبر منه في شارع حديث او في بناية جديدة وقد يكون الاقبال على الشارع الحديث قد تجاوز اضعافاً الاقبال على الشارع القديم.

وما نسي هذا المجلس ان رئيس الحكومة الحاضرة هو صاحب الاقتراح الاول في انزال ضريبة التمتع خمسين في المئة، والجميع يأملون ان لا ينسى امين سر الدولة اقتراح النائب عبد الله بك بيهم.

ولما كانت ضريبة التمتع تبنى على نفس الاساس الذي تبنى عليه ضريبة المسقفات فان اللجنة المالية رأت ان يصار الى نفس التسوية التي تم الاتفاق عليها بشأن ضريبة المسقفات ووافقت الحكومة على رأي اللجنة. وسيتل على حضراتكم مشروع قانون يتعلق بهذه الضريبة نرجو ان تقرروه.

ضريبة الطرق

من سبع سنوات تقريباً ونحن نسمع الحكومة تقول كل سنة في فذلكة الموازنة انها مستعدة ان تلغي هذه الضريبة. وفي كل سنة نرى الضريبة بنصها وفصها مدونة، مع الاحتفاظ طبعاً بالوعد المزمّن عن قرب الغائها. تقول الحكومة ان الازمة لم تسمح لها بذلك.

فاذا كانت في سبع سنوات لم تتمكن من هذا الالغاء بداعي الازمة يجب علينا اذن ان ننظر عشرات السنين! ومع ذلك فليطمئن الشعب!! ان الحكومة وعدت بالغاء ضريبة الطرق. اما متى تير بالوعد وتلغي الضريبة فهذه مسألة عرضية لا اهمية لها.

ان جميع الحكومات المتمدنة قد الغت هذه الضريبة من موازاناتها فلتشبه حكومتنا، من هذه الجهة على الاقل بالحكومات الراقية.

ضريبة الاغنام

كانت ضريبة الاغنام في الماضي تبلغ الاربعين غرشاً على الماعز والثلاثين على الغنم وكانت هذه الضريبة في لبنان تختلف عنها في سوريا الامر الذي ادى الى سوء الاستعمال حتى اضطرت الحكومتان ان تنفقا على ضريبة واحدة، فجعلتاها ٢٥ غرشاً على كل رأس من الاغنام سواء كان ماعزاً او غنماً. وقد ارادت اللجنة المالية انزال هذه الضريبة بسبب الضائقة الشديدة ولكنها رأت بعد بيانات الحكومة ان كل انزال جديد في هذه الضريبة بدون الاتفاق مع الحكومة السورية يعيد سوء الاستعمال الماضي، وفي ذلك ضرر كبير على الخزنة.

هذا بيان اجمالي عن القسم الاول من موازنة الواردات، وقد كان بالامكان انزال القسم الاكبر من الضرائب المباشرة التي تمس الاهالي رأساً وتؤلمهم اكثر من الضرائب غير المباشرة، لو ان قسماً من دخل جماركنا كان في ايدينا.

وعسى ان يتحقق هذا الحلم في مستقبل الايام!

حضرات النواب،

ان الشعب اللبناني فقير ولكن حكومته ليست فقيرة مثله، بل هي تعد من الحكومات السعيدة لانها معتقة من كل دين يغل مواردها والدين مرهق للحكومات كما هو مرهق للافراد.

واذا تمسكنا ان تتابع طريقنا في هذه الازمة الشديدة بدون ان نضع في ايدينا اغلال دين جديد فاننا نكون، رغم فقرنا، مرتاحي البال. اذا لم نكن سعداء.

واذا كانت الدول العظمى تضرب اليوم صفحاً عن تعدياتها المالية وتترك في دفع استحقاقات ديونها، فان لبنان يمكنه ان يفاخر هذه الدول بأنه دفع كل ديونه بفوائدها وفوائد وبدون حسم غرش واحد منها بل مع كثير من الزيادات.

وماذا يهم اذا رفع مرغماً على امره.

لذلك نسأل الله ان ينظر الى حالة لبنان فلا نرغم على عقد ديون جديدة حتى لا نضطر في المستقبل ان ندفع الغرش غرشين ونرغم فوق ذلك على الشكر.

المقرر العام

ميشال زكور

تصفيق حاد

الرئيس: طلب الكلام الاستاذ خير الدين الاحدب ونجيب بك حنا ضاهر، هل يطلب احد الكلام؟
وبما انه قد جاء في تقرير المقرر العام ان هناك مشروع قانون يتعلق بتخفيض تخمينات القيمة التأجيرية للاملاك المبينة فليقرأ مشروع القانون المذكور ويتناقش المجلس به، وقد وضع هذا المشروع بالاتفاق بين الحكومة واللجنة واليكم الان مشروع هذا القانون.
فتلا السكرتير المعين مشروع القانون الآتي: الخ...
وبعد تلاوته رفع الرئيس الجلسة للاستراحة خمس دقائق.

اعادة الجلسة

الرئيس: اعيدت الجلسة، فلنعد الان الى المناقشة في الموازنة مع ابداء شكري باسم المجلس للجنة المالية ورئيسها ومقررها وللحكومة ومدير المالية لما بذلوه من الجهد في سبيل سرعة انجاز درس الموازنة، الكلمة الان للاستاذ خير الدين الاحدب.

فصعد حضرة الاستاذ خير الدين الاحدب الى المنبر والقى الخطاب الآتي:

الاستاذ خير الدين الاحدب - لقد اتيح لي ان ادلي برأيي في موازنة الدولة بصورة اجمالية عند افتتاح الدورة منذ شهرين وبقيني اني اصبت في كثير من النقاط موطن الخلل الذي يشكو منه المكلفون وقد شاء

حضرة المقرر العام في التقرير الذي سمعتم تلاوته الان ان يؤيدني بل ان يؤيد شكوى الاهلين ويطلب انصافهم نزولاً على رغبة النواب اجمعهم .

وعدت الحكومة في فذلكة الموازنة بتعديل طائفة من قوانين المالية على ان تتقدم بهذه المشاريع في دورة الربيع القادم حيث لا يمكن تطبيقها الا في عام ١٩٣٦ ولكن التجارب علمتنا ان نركن الى وعود الحكومات لان الحالة التي نشكو منها اليوم تستمر منذ سنوات عديدة والحكومات السابقة كانت ايضاً تعد الناس باصلاح الخلل وتدور الايام والسنون والاصلاح يبقى حبراً على ورق... وذلك ما جعل النواب في الجلسات الخاصة التي عقدت لدرس موازنة الواردات يصرون كل الاصرار على اجراء التعديل المطلوب في بعض الضرائب فوراً بلا ابطاء ليستفيد منه المكلفون في هذا العام .

فقد قلنا للحكومة اننا لن نوافق على بند واحد من موازنة الايرادات اذا لم يرحم المكلف ومما هو جدير بالذكر ان الحكومة لبثت نداء النواب وتقدمت حالا بمشروع قانون يخففان وطأة ضريبتى المسققات والتمتع فبرهنت بهذا العمل على انها بدأت تشعر مع النواب بألم الشعب وهي بادرة نسجلها مع الشكر لان الحكومات السابقة ما عودتنا كثيراً على ان تشعر مع الاهلين .

١ - معضلة التعرف الجمركية

اشار حضرة المقرر العام الى قضية التعرف الجمركية فذكرنا بأن هذا المجلس كان في العام الماضي قد عهد الى لجنة خاصة بدرس مطالب التجار واصحاب المصانع وغيرهم . وقد علمنا في الصيف - عن طريق الصحف - ان اللجنة وضعت تقريراً اضافياً بهذا الشأن ورفعته الى المرجع العالي ذي الاختصاص . ولو لم يذكرنا المقرر بهذا «الحدث» لطوينا دورتين من غير ان نقف على نتيجة العمل الذي قامت به اللجنة النيابية فهل لاعضاءها الكرام ان يتكرموا على المجلس ببيان عن المهمة التي أقيمت على عاتقهم لان اصحاب العرائض التي تقدمت الينا في الربيع الماضي قد يكونون - بحق او بغير حق - عاقدين بعض الامال على مساعي المجلس لدى السلطة المسيطرة على مقدرات الجمارك .

٢ - احصاء مغلوط

وعلى ذكر الجمارك لا بد لي من تذكير هؤلاء الذين وضعوا احصاء عن الموازنات في لبنان وفي بعض الدول المجاورة وعما يصيب كل فرد من المكلفين فيها، وقد نشر هذا الاحصاء بصورة التعميم في جميع الصحف المحلية منذ شهرين عند افتتاح المناقشات حول موازنة لبنان للتدليل على ان المكلف في جمهورية لبنان يدفع من الضرائب اقل من سواء في البلاد المجاورة . نعم لا بد من تذكير واضعي ذلك الاحصاء انهم اغفلوا حساب الواردات الجمركية فقالوا ان

نفوس لبنان مليون و ٧٠ ألفاً وموازنته اربعة ملايين ليرة سورية ونصف مليون، اذن يكون نصيب الفرد ٧٥ غرشاً ذهباً بينما نصيب الفرد في العراق او في تركيا مثلاً ١٧٥ غرشاً ذهباً.

فاني اعلن ان هذا الاحصاء مغلوط لان عدد النفوس في لبنان مع الغائبين الذين يدفعون رسوماً هو تسعمائة الف فيصيب الفرد من موازنة الدولة تسعون غرشاً ذهباً، ثم ان تركيا والعراق والبلاد المجاورة تدخل واردات الجمارك الى خزينة الدولة لا الى خزينة سواها وان الاحصاء الذي ذكر عن تلك البلاد يشتمل على واردات الجمارك ايضاً. فلو ادخلنا حساب الجمارك عندنا في الاحصاء لبلغ مجموع ما يصيب الفرد من المكلفين في لبنان (١٧٠) غرشاً ذهباً أي مثل العراق وتركيا مع الملاحظة ان تركيا تتحمل نفقات دولة مستقلة مترامية الاطراف وان العراق بلاد غنية انعمت عليها الطبيعة بانواع موارد الثروة.

٣ - احصاء غير مغلوط

تكلمت عن الاحصاء المغلوط واليكم الآن احصاء غير مغلوط اطرحه على هذا المجلس وغير هذا المجلس ففيه ما يدعو الى التفكير بالمصير اذا دام الحال على هذا المنوال.

امامي جدول قطع الحساب لعام ١٩٣٣ عن جباية الضرائب المقررة كالتمتع والمسقفات وضريبة الاراضي والاغنام والمناجم وبدل الطرق والعجلات فقد بلغ مجموع الضرائب المحصلة من هذا النوح في مدينة بيروت اربعمائة الف ليرة سورية والمجموع المحصل من جميع محافظات الجمهورية اللبنانية (٥٤٠) الف ليرة سورية أي ان بيروت أدت الى خزينة الدولة (٤٢) بالمئة من مجموع الضرائب المقررة والمعلوم ان نفوس بيروت بعد طرح الغائبين الذين لا يدفعون رسوماً بلغت في الاحصاء الاخير (١٦٠) ألفاً ومجموع نفوس الجمهورية بعد طرح الغائبين الذين لا يدفعون رسوماً بلغ تسعمائة واربعين ألفاً فيكون مجموع نفوس بيروت بنسبة ١٧ بالمائة من نفوس الجمهورية - أي البيروتين - يدفعون (٤٢) بالمائة من مجموع الضرائب.

على ان نكية البثرومين لا تقف عند هذا الحد، ذلك ان موازنة بلدية بيروت تبلغ ثمانمائة الف سورية في السنة فيصيب كل فرد من اهالي المدينة خمس ليرات سورية يجب اضافتها الى نصيبه من التكاليف السنوية نحو ثلاث عشرة ليرة سورية بينما الفرد من اهالي الملحقات ما عدا طرابلس لا يتحمل اكثر من اربع ليرات سورية.

٤ - لبنان وحدة لا تتجزأ

عندما ألحقت بجبل لبنان مجموعة من اراضي ولايتي سورية وبيروت ظن السكان هذه المناطق - وبعض الظن اثم - انهم سيرخون عند فرض الضرائب والتكاليف فيتساوون مع اخوانهم سكان الجبل في السراء والضراء، ولهم ما لاخوانهم وعليهم ما على اخوانهم. وطال الانتظار الى ان

كان عام ١٩٢٦ حيث بزغ الدستور فجاءت المادة الاولى منه تعلن ان «لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ» وتبعتها المادة السابعة وهي تنص بالحرف «ان كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم».

صفق اهالي المناطق الملحقه بلبنان لذلك الدستور واستبشروا خيراً ولكن الايام علمتهم ان ليس كل ما يكتب في الدساتير هو حتماً مرعي الاجراء وايقنوا ان نص المادة السابقة هذه انما هي صيغة مادة «كليشه» أخذت على سبيل التقليد عن دساتير الامم. والدليل على صحة هذا القول ان البلاد الملحقه ظلت تدفع حتى اليوم ضرائب لا تشمل غيرها من اراضي الجمهورية اللبنانية، ذات الوحدة التي لا تتجزأ، في حين ان الواجب كان يقضي عادة اعلان الدستور بالغاء جميع الفوارق المالية لشعر الجميع بلذة الوحدة وفائدتها.

٥ - تفاوت الضرائب في الدولة

اني أسأل الحكومة لماذا يدفع ابن البقاع والجنوب والشمال ضريبة العشر على محصولاته بقطع النظر عن التعديل الذي طرأ على اسم هذه الضريبة وطريقة فرضها وجباتها؟ ما هو المبرر لاستبقاء هذه الضريبة في جزء معين من اراضي الجمهورية اللبنانية؟ أهو حق الفتح؟ أم ماذا؟ أهو جودة المواسم وقيمة المحصولات؟

كلا، فان البستان الصغير في جرود كسروان او في ساحل انطلياس الذي لا تتجاوز مساحته عشر دونمات يدر على صاحبه من حيث الثمن عشرة اضعاف الارض الشاسعة التي تبلغ مساحتها الف دونم في البقاع او في جبل عامل او في عكار.

الا يقضي العدل بأن يتساوى ابن البقاع وابن كسروان في الاعفاء من ضريبة العشر الجائرة؟ اقول انها جائرة واليكم مثل من الف مثل على جور الضريبة:

في احدى قرى بعلبك طرحت على الفدان ضريبة موحدة مجموعها ٢٦ ليرة سورية وقد بلغت حصة المالك المكلف من محصول الفدان الواحد من ١٢ الى ١٧ ليرة سورية أي انه بعد تحويل قيمة محصولاته الى الخزينة ظل مديوناً لها بمبلغ لا يستهان به. ويعجبون بعد ذلك كيف لا تتقدم الزراعة في البلاد! ويعجبون كيف لا تستطيع الزراعة تسديد ما في ذمتهم من البقايا المتراكمة! وليست الضريبة العشرية وحدها تفي بجلاء مفعول المادة السابعة من الدستور التي قضت بتساوي الفرائض والواجبات العامة، فهناك رسم تسجيل البيوع الذي فرض على اراضي الولاية بنسبة (١٥) في الالف من ثمن العقار بينما هو في لبنان القدير لا يتجاوز قيمة معينة مهما بلغ ثمن العقار المباع.

مثال على ذلك ان عقاراً في محلة الحرج داخل مدينة بيروت ثمنه مائة الف ليرة سورية خاضع

لرسم بيع وانتقال بمعدل (١٥) في الالف وقدره الف وخمسمائة ليرة سورية في حين ان هذا العقار لو كان في فرن الشباك لما كان يدفع سوى ثماني ليرات سورية فقط لا غير . . . والمسافة بين العقارين كما ترون لا تتجاوز الاشار، والاقليم هو هو، واصحاب العقارين هم من طينة واحدة. أيجوز ان يبقى مثل هذا الفرق الفاضح؟ وهل باستطاعة الحكومة ان تبرر لنا هذا الفرق؟ ألا يرى الزملاء ان من واجب هذا المجلس ان يكون في طليعة المطالبين بالمساواة بين افراد الشعب وبين مناطق الجمهورية ليصبح القول اننا نعيش في ظل دولة يتحمل رعاياها «الفرائض والواجبات العامة دون فرق بينهم».

جميل جداً ان نغنى بفضائل الدساتير ومزاياها، والاجمل من ذلك كله ان نلمس هذه الفضائل والمزايا وان تعم الجميع على السواء!!

قد تحييني الحكومة انها عاملة على تعديل ضريبة الاراضي الموحدة بشكل يضمن المساواة عند انتهاء اعمال المساحة ولكن هذه الوعود اذا قدر الله لها التنفيذ لا تبرر ولا تنفي ان في جمهورية لبنان مناطق ما زالت تدفع منذ عام ١٩٢٠ ضرائب جائرة غير مفروضة على سواها وهو اجحاف ما بعده اجحاف احتج عليه بشدة واطلب ازالته باسم هذه المناطق المغضوب عليها.

تصفيق حاد

الرئيس:

الكلام لحضرة نجيب بك حنا ضاهر.

نجيب بك حنا ضاهر: تتوارد علينا شكاوى بلديات النواحي في البلاد بانها اصبحت مكتوفة الايدي عن القيام بمقتضيات المهام الموكول اليها القيام بها بمناسبة حجز الحكومة عليها مخصصاتها ايفاء للقروض الطفيفة التي اعطيت لها لما اقتضتها حالة الانعاش التي رأتها الحكومة ماسة لحالة الازمة التي تعانيها البلاد.

ولما كان هذا الحجز يمنع البلديات عن القيام بواجب مهامها ان كان لجهة التنظيفات المقتضاة حفظاً للصحة العامة وان لجهة اجور الشواش او لجهة الاصلاحات الضرورية التي تحدث غالباً بالطرق العامة، فاني اقترح على الحكومة صرف النظر الان عن هذه المبالغ التافهة وان تصرف للبلديات مخصصاتها كي تتمكن من القيام بما تتطلبه الضروريات من واجباتها، فضلاً عن انني لا ارى من وقوع حيف على صندوق الحكومة بذلك لان ترك الحالة على هذه الصورة وصرف النظر عن اتقاء الاضرار التي تتأتى عن عدم اتخاذ الاحتياطات للامور الصحية والتنظيفات اللازمة قد تكون سبباً بيناً لانتشار الامراض التي تكلف الحكومة لدى وقوعها اضعاف الاضعاف لما تحجزه من تخصيصات البلديات.

وللحكومة النظر في ميزانيات البلديات الموجودة لديها فالبلديات التي تراها الحكومة من امكانها ان تتحمل الحجز على مخصصاتها ان تحتفظ بتلك المخصصات واما تلك التي لا قبل لها بهذا

الحجز الذي يشل يدها عن العمل الواجب فليس من العدل والاصابة ان تحجز مخصصاتها وتترك مصالحها الضرورية عرضة للاهمال والحكومة هي المسؤولة عما يسبب هذا الاهمال من تعريض صحة الاهلين لتنفسي الامراض والاضرار .

وعسى ان لا يكون لهذا الاقتراح اهمال يستوجب الملامة .

الجمعة في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٣٤

نائب الشمال

الامضاء: نجيب حنا ضاهر

الرئيس: الكلام لحكمت بك جنبلاط .

حكمت بك جنبلاط: مما يدعو الى الاسف الشديد حالة الملحقات وما صارت اليه من الفقر المدقع وهو امر يجدر بذوي الشأن ان يعيروهم نظرة خاصة .

ان الجبل مختلف اختلافاً ظاهراً عن المدن، لذلك لم يضرب فيما مضى على اراضي جبل لبنان اموال اعشار واعفي ساكنوه من كثير من الضرائب رحمة بحالهم ومع ذلك لم يتسع به نطاق العيش فمل الفريق الكبير من اهله ضيق ذات اليد فهجروه .

هاجروا حين كان موسم الحرير يقوم بحاجات ابنائهم ويعاونهم على الاقتصاد مع تسديد نفقاتهم وديونهم، هاجروا في حين لم يكن عليهم ضريبة مسقفات وغيرها، اما اليوم وقد نضفت مواردهم وبارت زراعتهم وقضت عليهم مركزية بيروت الهائلة، أيجوز لاولياء الامر ان يقيسوه بالمدن والقصبات التجارية فبمعاملته معاملته الاخوان؟

نحن لا ننكر وجود ازمة عالمية ولكننا نطلب العدل والمساواة فهل من العدل ان يدفع ابناء الملحقات ضريبة المسقفات على اساس ما يدفعه ابناء المدن والقصبات وقرى الاصطياف وبيوتهم معدة لسكانهم فقط لا يستفيدون منها بالايجار بارة الفرد .

افلا ترى الحكومة ان من العدل والانصاف ان يحسم من القيمة التأجيرية المخمنة لكل عقار مبلغ عشر ليرات لبنانية قبل استيفاء الضريبة فتكون بذلك قد رحمت بيوناً عديدة في الملحقات جديدة بالرحمة وعاملت الملحقات معاملة تتناسب مع حالتها الحاضرة .

الدكتور ايوب ثابت: يظهر لي من الخطب التي سمعتها ان لا لبنان راضي ولا الملحقات راضية عن حالتها وعند وجود مثل هذه الحالة يستنتج ان كل منهما معه حق، بيروت تدفع وتدفع كثيراً، وسبب ذلك ان المباني فيها هي افخم كثيراً مما هي في غيرها وهي تدفع بالنسبة الى هذه المباني، ولبنان يشكو بانه كان لا يدفع ضريبة المسقفات وقد شملته هذه الضريبة، وبذلك تتساوى الشكوى بين بيروت ولبنان، فالبيوت في الارز تحت الثلج تدفع ضريبة كما تدفعها بيوت بيروت فلا لبنان ولا

بيروت في حالة هذا التساوي لها حق في الشكوى.

هناك رسم الطابو انه اذا وضع قانون جديد يضع الحق على كل انسان بالتساوي والعدل تحصل الحكومة اضعاف ما تحصله اليوم ولا تبقى من شكوى عامة، ولهذا السبب كنت اود تأجيل هذا البحث يومين او ثلاثة لآتي المجلس بالقوانين اللازمة بهذا الخصوص، القوانين المالية لا توضع على التخمينات بل على اسس مالية قوية.

ليس من الحسن ان نأتي الى هنا فنشكو ابن بيروت من لبنان وابن لبنان من بيروت، بل علينا ان نتعاقد للقيام بهذا الكيان الصغير بمودة واءاء.

كنت اود ان اطلب من حضرة الرئيس تأجيل البحث في هذه القوانين لانه لا يمكن البحث بها في خمس دقائق، وكنت اطلب التأجيل لاستعد، ولكنني الان احضر للدورة المقبلة ما يجب تحضيره لها.

الأستاذ زكور: ان البيان الذي ادلى به الاستاذ خير الدين الاحدب جميل بمبدئه وموضوعه، واستسمح منه ان يسمح لي بعض الملاحظات.

من جهة ما ذكره عن بيروت وما تدفعه فهو صحيح وكلنا ندعو لبيروت بمزيد التقدم والنجاح فبيروت كالبحر والملحقات كالانهر وكل ما تجمعها الانهر يصب في البحر، فاذا دفعت بيروت فهي عماد الجمهورية اللبنانية والفضل في ما تدفعه لبنانياتها الضخمة وعمرانها كما قال حضرة الدكتور تابت.

الاستاذ خير الدين الاحدب: نعم، ولكن رسم الطابو كيف تبرره.

الأستاذ زكور: معك حق في ما ذكرته، الاملاك في بيروت ولبنان مسحت مسحاً جديداً في لبنان والولاية واصبح الرسم عليها واحداً، واصبح الطابو كمالاتاً وتما كالأراضي في كل الاملاك اللبنانية.

الاستاذ خير الدين الاحدب: كلا.

الأستاذ زكور: اصبح الرسم على الأراضي واحداً، هذا ما اعرفه ربما اكون مخطئاً، ان الرسم الذي كان يدفع في لبنان اصبح اضعافاً مضاعفة عما كان في الماضي، هذا من جهة الطابو اما من جهة بقية الضرائب فقد كنت اتمنى ان تدفع جميع الأراضي التي اعيدت الى لبنان نفس النظام الماضي في لبنان فبدلاً من ان تنتفع بالاعفاء اصبح لبنان يدفع مثلها، لم يكن في لبنان ضرائب مسقفات فاصبح لبنان كالولاية وقد شملته الضريبة الموحدة وهكذا الضرائب تمشي تدريجاً الى ان تتساوى في جميع املاك الجمهورية.

هذا ما احببت ان ادلي به تعليقاً على خطاب الزميل، فنحن كلبانيين لم ار شيئاً يحول بيننا وبين سائر البلاد اللبنانية.

الرئيس: الكلام لنجيب بك عسيران.

نجيب بك عسيران: ايها السادة،

من المسلم به جداً ان كل عمل لا يسبق وضعه بحث ولا تتقدم تحقيقه مناقشة يأتي مختلاً او ضعيفاً. وتتوجب مضاعفة البحث والمناقشة اذا كان هذا العمل مادياً ويتناول المصلحة العامة. فميزانية الواردات التي نحن في صدها الان تنطوي في هذه المقدمة، فقبل ان يصار الى تقريرها اسمحوا لي ان ابدي بعض ملاحظاتي في شأنها راجياً ان تضعوها على بساط التناقش حتى اذا ما رأيتموه صوباً اقريتموها والله من وراء القصد.

من السهل جداً ان تفرض الحكومة الضرائب وان تصدر اوامرها لجباتها ومن السهل ايضاً ان تغلق ابواب الخزينة على هذه الاموال ولكن ماذا جرى وكيف صار في هذه الفترة بين اصدار الاوامر ودخول الاموال الخزينة - لا يعرف الذين يصدرون الاوامر وانما يعرف حقيقة الذين يجبون الاموال والذين يرون بام اعينهم كيف تعمل انياب الجباية في المجبى منهم، في هذه الفئة التي يسمونها الفلاحين والتي عليها يتوقف عيش العباد ويسر البلاد وقيام الدولة.

ان اشد الناس تأثراً لحالة الفلاح المسكين ولو كنتم مثلنا على اتصال معه لبلغ منكم التأثر وكنتم اسبق منا بالعطف عليه.

يباع طرش هذا الفلاح المسكين وبيع فراشه ويراها ليسد ما عليه للخزينة ويعامل هذه المعاملة القاسية باسم القانون وهو صاغر. ولكن لو اطلعت على ما في قلبه لوجدته مملوءاً حقداً وحنقاً على حكومته واولياء امره وكم مرة سمعناه يقول: لقد تحجرت عاطفة الحكومة نحو ابنها البار وفلاحها الامين. نطلب الرفق بنا في زمن اصبح الرفق بالحيوان امراً واجباً فكيف بالانسان ولا من يرفق ولا من يرق ولا من يرحم فالى الله نشكوهم والى الله نرجع بأمرنا. هذه انات هذا الفلاح البائس فهل حضراتكم ان تعيروها عطفكم والتفاتكم؟؟

وانتم هنا يا سادتي في العاصمة بعيدون عن مرأى الحقل وحركة السكة وكيف يقضي الفلاح نهاره وهزيعاً من ليله ويده على الطابوسة والشمس تارة تحرقه والبرد طوراً يقرسه والمطر احياناً يبلله ويغسله. ولماذا؟ حتى يطعمنا قبل ان يأكل ويكسينا قبل ان يكسي نفسه من الحر والبرد.

يعمل الفلاح بكد، ولا يستطيع عملاً الا الحراثة. ينتظر موسمه نتيجة عمله، فيمني نفسه بكبير الامل، فيأتي الموسم، فاذا كان جيداً قضى على آماله تدني الاسعار فيبيع الموسم فيفي ما استلف لاعاشته وقد لا يفي، وترتعد فريصته عندما يقبل عليه الجابي لانه يراه فارغ الجيب ولا مناص، فينزل عند قضاء القانون فيبيع متاعه وعينه تدمع واولاده يولولون. واذا كان الموسم ما حلا فيعيش من قوله لا حول ولا قوة الا بالله.

هذه هي حالة الفلاح الذي عليه مدار قيام الممالك وعمران الخزينة، فاذا لم ير من الحكومة عطفاً حيث يجب العطف ومساعدته يوم يستحق المساعدة فيتسرب الى قلبه اليأس شيئاً فشيئاً الى ان يأتي يوم يطبق فيه المحراث ويهجر الارض ويركب البحر الى بلاد الهجرة حيث يرى فيها بلاداً اعطف عليه من بلاده ويولي ظهره قول الشاعر:

بلادي وان جارت علي عزيزة واهلي وان ضنوا علي كرام

وكم من فلاح حملته اعباء الضرائب على هجر بلاده فالرحمة الرحمة بهذا الفلاح ايها السادة الكرام. ومثل الفلاح في الجنوب مثله في الانحاء اللبنانية الاخرى واولاً خشيتي ان يقال بان في روايتي غلوّاً واغراقاً لصورت لكم بعض الحالات التي شاهدها بافطع ما تتصورون الفطاعة في شظف العيش والطوى ورثاة اللباس وفراغ البيت واليأس الراكض ركضاً الى قلب الفلاح. بربكم ايها السادة الذين تحتكون بالفلاح والذين تسمعون شكواه وتتخفونها بانفسكم عن كتب قولوا لي اذا كنت مغالياً في مقالي ووصفي وتعالوا ننصف هذا العامل ونعطيه حقه في الحياة لانه بشر مثلنا.

لو اجتمع فلاح عليه ان يدفع الضريبة للخزينة وأمور له ان يقبض مرتبه من الخزينة ووجد الفلاح يوماً معسوراً والمأمور ميسوراً فهل يجوز ان يجبر الفلاح لبيع بذاره واداة عمله واثاث بيته لنقدم ثمنها الى الخزينة حيث يتناول المأمور مرتبه وهو ناعم البال؟ ان الانسانية وحكمة الحكومة في مثل هذه الحوال توجبان على المأمور التضحية رحمة بالفلاح الذي ما انفك عن املاء جيب المأمور طيلة ايام حياته.

واذا ضحى في سبيل فلاحه فانما يقرض الله قرضاً حسناً او بفرض الفلاح في يوم يؤسه ويأسه.

فبناء على ما تقدم اقترح مادتين:

المادة الاولى - ان ترفع ضريبة الاعشار عن الجنوب وباقي الملحقات ويعوض عنها بتخفيض مرتبات المأمورين الذين يتقاضون الخزينة شهرياً مئة ليرة ومئتين وثلاثماية فصاعداً.

المادة الثانية - اعفاء الفلاح من نصف بقايا الاموال الراسية عليه وتقسيط النصف الباقي.

وقد درجت الامم الراقية على مثل ذلك فتقدم رؤساء حكومتها الغيورين على مصلحة البلاد الضانون بكرامتها وانزلوا من مرتباتهم بموازنة ميزانية دولهم والله الموفق الى السداد.

بشارة بك الخوري: ورد في خطاب حضرة الاستاذ خير الدين بك الاحدب سؤال وجهه الى اللجنة البرلمانية

الجمركية واريد الان بمناسبة هذا السؤال ان الخُص ما اجرته هذه اللجنة.

وردت على المجلس عريضة شكوى من تجار بيروت أعارها المجلس الاهتمام الذي تستحقه،

فشكل لجنة خاصة كان من اعضائها حضرات نجيب بك عسيران والامير خادل شهاب والاستاذ اده والداعي برئاسة رئيس المجلس الماضي للنظر في هذا الموضوع، فاجتمعت هذه اللجنة مراراً واستدعت النقابات واللجان المختلفة والتجار وسمعت اقوالهم وتلت تقاريرهم وبعد ان نظرت في جميع هذه التقارير كلفت الامير خالد وكلفتني بوضع تقرير اقتصادي فوضعنا تقريراً اوردنا فيه جميع الاراء التي سمعناها وقرأناها في تقارير النقابات واللجان المختلفة وعلقنا عليها اراءنا في كل ما عرضناه ودرسنا جميع الشؤون التجارية والزراعية وقدمنا هذا التقرير لرئاسة المجلس وهو محفوظ لديكم وذهب الرئيس فقدمه لفخامة المفوض السامي.

ولما كان طبعه منوط بالرئاسة، فقد اكتفينا بطبع عدة نسخ منه الالة الكاتبة فسلمنا نسخة منه لرئيس الحكومة الوطنية ونسخاً لبعض الدوائر الرسمية الاقتصادية والتجارية وقد وصلت هذه النسخ الى محلاتها.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - وضع تقرير لجنة المالية بخصوص الواردات وسمعت تلاوته مع من سمعها، فاستميت حضراتكم عذراً اذا جاء جوابي مقتضباً او لم يكن فيه من حسن الكلام ولطافة التعبير ما ورد في التقرير اذا ليس لي من كفاءة البيان ما لحضرة واضعه.

الرئيس:

الدكتور ايوب ثابت: يجب ان نعرف اذا كنا سنواصل النظر في القانونين ضريبة الاملاك المبنية ورسم التمتع في هذه الجلسة او يؤجل البحث فيها.

الأستاذ خباز: خصوصاً توجد بعض ملاحظات اسأل حضرة مدير المالية ان يجاوبني عليها.

الرئيس: لنترك حضرة مدير المالية بناء على طلبه يعطي جوابه على ما يريدوه وبعد ذلك نجري ما يجب اجراؤه.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا اقدر ان ارد الان على المسائل الاساسية الكبرى انما يلذ لي وللحكومة ان تتبنى طلب الدكتور ثابت، انه لا يجوز التفريق بين اعضاء الجسم الواحد، واذا كان هنالك تفاوت بين بعض اعضاء هذا الجسم فالاجدر ان ينظر بعطف الى هذا التفاوت في جسم الدولة.

عندما تشكلت الجمهورية اللبنانية وضع لها نظام واحد وتشكلت بنية ان تؤلف جسماً واحداً وجميع العمال التي عملت تدل على هذه النية وهذه الوحدة، ولا ارى داعياً للقول في سنة ١٩٣٥ بعد ان توحدت جميع الضرائب ان هنالك تفريقاً بين اعضاء الجسم الواحد، فقد بدأت الحكومة منذ سنة ١٩٣٣ في ازالة هذه الفوارق الطفيفة وتألقت لجنة للبحث بها وتداركها، وقد ورد في فذلقة الموازنة لسنة ١٩٣٥ ان الحكومة ستتقدم بدورة اذار بعدة مشاريع من شأنها توحيد هذه الرسوم والضرائب حيث يذهب كل فرق بين الانظمة في البلد الواحد.

واما ما يقال في صدد الاحصائية التي تقدم بها حضرة النائب الاستاذ خير الدين الاحدب فاقول ان الارقام لا يصح ان تؤخذ مجردة بل تفسر بما يحتمل ان تفسر به وبما اذا كان التكليف متناسباً مع قوة المكان المفروض عليه على احتماله ام لا، مع احترام الآراء المختلفة.

فالكلمة الراجعة والقول الفصل في هذا الموضوع هو الذي قاله حضرة الدكتور تابت.

ولنعد الان الى موازنة الوردات، يوجد تعبير بالفرنسوية يقال له (بوك اميسير) وقد سألت عن ترجمته فقيل لي انه كبش المحرقة فاذا فسد النظام المالي او لم يصلح، واذا لم تتعدل القوانين فذلك من خطأ الحكومة التي تنفذ القرارات، نعم انها مسؤولة انما يحسن بالمطالين الفات نظرها اولاً ثم تساعد في الامور التي تستوجب مساعدتها فيها.

قيل ان الضرائب المقررة هي ثقيلة الوقع على الاهلين وان الحكومة نزلت بسرعة عند رغبة اللجنة في تعديل بعض القوانين التي ستطبق في سنة ١٩٣٥ واعتقد انه كان اولي ان يقال ان الحكومة هي التي اقترحت هذا التعديل فقد عملت الحكومة في فذلكة الموازنة كما تقدم القول انها تود ان تجري تعديلا في هذه النظم وصرحت الحكومة مراراً بلسان مدير المالية انها تسعى جهدها لتحقيقها واصلاح الاخطاء التي تقع وتنظيم اعمال الحماية تنظيمياً محسوماً، واعتقد ان الحكومة عملت عملاً مفيداً في هذا الصدد، واخذت بجميع الملاحظات التي ابدت لها منذ سنين لدرجة ان الخطأ اصبح قليلاً ونادراً جداً وان لم يكن وقوعه اصبح مستحيلاً.

بقي النظام المالي وهو السبب الرئيسي، انا اعتقد انه لا يوجد في الدنيا كلها حكومة يخلو نظامها المالي من الانتقاد او ان الاهالي يرتاحون اليه كل الراحة ونقدر ان نقول عنه انه مستوفي الشروط وينطبق على رغائب الاهلين، فقد ورثنا نظاماً مالياً نعمل على اصلاحه فقد وعدت الحكومة بتقديم مشاريع كثيرة واذكر للمجلس انه منذ الان الى دورة اذار تتقدم الحكومة للمجلس ببقية المشاريع التي وعدت بتقديمها.

الأستاذ زكور: حتى وباصلاح نظام التلفون.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - وقد طالب ان يشركنا الجيش بواردات التلفون.

الأستاذ زكور: ليس هذا ما قصدت، انا اعلم جيداً ان التلفون بيد الجيش فقد مضى عليه بيده ١٥ سنة الم يكن الاجدر بنا ان نفكر باستلامه منذ خمس سنوات بدلا من ان نتركه الى اليوم.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - نعم كان الاجدر ان نفكر به من السنة الماضية، ولكن ليس كل ما نفكر به من الامور يمكن تحقيقه حالاً.

الان نتكلم عن ضريبة الاملاك المبنية، فقد اشارت اليها الحكومة في فذلكتها وقالت انها تود ان

تجري فيها تعديلاً، كانت اجريت تخمينات منذ اربع سنوات، ولما جئنا الى لجنة المالية اخذنا القوانين الموضوعة ودرسناها معاً درساً مشبعاً حضره ليس اعضاء اللجنة المالية فحسب بل بعض النواب ايضاً من اللجان الاخرى، واتفقات الحكومة واللجنة على الاسراع بالتعديلات بهذه الضريبة وضريبة التمتع وعلى ان يبدأ بهذا الاصلاح منذ سنة ١٩٣٥، وان تجعلها منطبقة على هذا القانون لتتمكن من تنظيم جداولها وان تعطى المهل اللازمة للمكلفين وتعلنها في اوقاتها، وكل هذه المعاملات تستغرق وقتاً ويجب عملها بتأني لتنتطبق على الرغبات التي اظهرها المجلس، والان اطلب من المجلس ان ينظر في القانونين المعروضين الاملاك المبنية والتمتع للذين لديه فهما صغيران لا يحتاجان وقتاً لتقريرهما.

الدكتور ايوب ثابت: اخالف حضرة الامير جميل في ما ابداه فقد قال ان النظام المالي الحالي غير بالغ حد الكمال وبين حد الكمال وحد النقص التام توجد درجة وسطى، فنظاماتنا ليست من الوسطى بل هي دون الوسطى لانها موضوعة على التقدير والتخمين، وكل ما عملته من التخمينات كلفها مبالغ طائلة، وقد جرت العادة في البلاد الاخرى ان تفرض الضرائب على قاعدة الدخل والايراد، اما الذين اعترضوا على هذا النظام الذي قدم لهم فهم الذين يشكون اليوم من نظامهم الحالي. اعني انك لا تقدر ان تؤجر بيتاً الا بموجب صك ايجار مسجل، وكل ايجار غير مسجل لا يعتبر، وعلى عقد هذا الايجار تبني الضريبة، أي انه يؤخذ جزء من ١٢ جزءاً من الايجار، لذلك لا نرى حاجة للتخمين بل القاعدة منطبقة حسابية مضبوطة، وبين هذه الطريقة وطريقة التخمين فرق كبير.

بقيت مسألة التمتع، كلنا يعلم كيف تبني قاعدة التمتع، فهي تبني على كم غرفة وكم مستخدم، قد اكون اشغل محلاً تبلغ مساحته نصف فدان ويكون عندي مئتي عامل ويمكن لمدير بنك ان يكون بنكه او مكتبه مؤلف من غرفتين مع ثلاثة او اربعة او خمسة موظفين وقد لا يدفع مثل ذلك النجار المؤلف محله من نصف فدان.

الياس السيوفي كان يدفع اكثر من بنك كبير والبنك نفسه قال لي هذا الكلام، واكبر محامي في البلد كان يدفع اقل منه.

ان القاعدة الوحيدة الصحيحة هي قاعدة الدخل وعليها يجب ان تبني الضرائب، قد يكذب المكلف مرة او مرتين ولكن حينما يمسك مرة بالسرقة ويعاقب لا يعود يكذب ابداً، وقد نتسكع زمنا ولكن في خمس او ١٠ سنوات نصل الى الغاية التي نريدها، وعندما يفرض الايراد على الدخل لا يعود هناك من داع الى الشكوى، وفي ذلك الوقت يدخل الى صندوق الحكومة اربعة اضعاف ما تقبضه الان.

اقل كلمة تقال للحكومة (حرام عليك ان تظلمي الفلاح او ان تظلمي التاجر) واذا كنت اقولها لها فهذا لأنني لا اريد ان اعادي التجار.

نعم لا اريد ان اقف في سبيل هذين القولين، ولكن لا ينسى المجلس أنه يحق لنا ان نضع القوانين. بناء على كل منا ان يشتغل ويفكر في القوانين التي يجب ان توضع لدورة اذار الالية، اما انا فسأضع القوانين اللازمة التي قلت عنها.

الامير خالد شهاب: ان الكلمة التي ادلى بها حضرة الدكتور تابت بخصوص القوانين المالية هي وجهة جداء، انا اول من يصفق لوضع الضريبة على الدخل، واريد ان نلقي نظرة على عمل الدول التي طبقت القانون على الدخل، فقد اعفت الفلاح والتاجر في هذه الضريبة من الايراد الاول الذي يدخله لحد مئة ليرة ذهبية، وخفضت له مبالغ كثيرة مقدرة لمصروفه الضروري ومصروف عائلته. ثم فرضت عليه الضريبة بعد تلك التخفيضات.

لذلك اؤيد حضرة الدكتور تابت في فرض الضريبة على الدخل فلا يعود يرتفع صوت بالشكوى بعد ذلك، نحن الان بصدد تعديل طراً على قانون المسقفات، لم نعدل حرفاً من هذا القانون الا لسبب واحد وهو ان تخمين هذه المسقفات جرى من سنة ١٩٣٠ ثم تغيرت الحالة وحصلت الازمة وسقطت قيمة الاملاك المبنية، وقد بحثت مع الحكومة لانقاص قيمة المعدل دون ان نتعرض لمادة واحدة من القانون فقد عرضت الحكومة ان تنزل ١٥ بالمئة.

يقول بعضهم ان الحكومة لم تنظر في الاعتراضات التي تقدمت لما على قانون سنة ١٩٣٠، وسبب عدم النظر عليها هو ان اللجان التي شكلت للنظر في هذه الاعتراضات قالت طالما لا اتناول اجرة على عمل فلماذا اسود وجهي مع فلان وفلان لاجل هذا العمل فلم تجتمع ولم تقرر شيئاً ولم تنظر في الاعتراضات التي قدمت لها، لذلك بقيت مئات بل الوف عرائض الاحتجاج على تخمين سنة ١٩٣٠ على حالها.

نعم انه نظر في بعض الاعتراضات واعطيت بعض الحق الا ان القسم الاكبر لم ينظر به الى الان. لهذا اقول اننا اكتفينا بتنزيل ١٥ في المئة دون ان نعدل مادة واحدة من مواد قانون الاملاك المبنية.

الاستاذ شمعون: ذكر حضرة الامير بانه لم يبدل شيئ في هذا القانون بل اكتفت اللجنة بان نزلت ١٥ في المئة من التخمين مع انني رأيت في المادة الثانية شيئاً من التعديل، المادة صريحة تقول باجراء تخمين كل عشر سنوات، فهل القانون الجديد يلغي كل ما سبقه من الاحكام.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - وافقت اللجنة بدلا من الرجوع سنة ١٩٣٦ لتخمين جديد على بقاء الحالة اربع سنوات وبعد ذلك تعرض الحكومة قانوناً جديداً بهذا الخصوص على المجلس.

الاستاذ شمعون: المشروع مش صريح.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - صريح كفاية، تبقى الحالة على ما هي عليه سنوات ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ لم يبق اشكال.

الرئيس: هل تبقى على الاملاك التي تبني؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا، لا، على الاملاك المبنية الا التي تبني.

الشيخ فريد الخازن: ارض الكرنطينا اجرها صاحبها لشخص بنى فيها اكواخ خشب كان يؤجرها بقيمة ٤ - ٥ الاف ليرة ثم الزمته الحكومة برفع اخشابها فرفعها، واليوم تأتي المالية فتطالب صاحب الارض بقيمة ٥٠٠ ليرة عن كل سنة بدلا من مطالبة المستأجر.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - راجعني في هذه القضية نائب آخر من الجهة المخالفة، تقدم فيها كل فريق بنظرية، فستنظر الحكومة في هذه المسألة ويمكن لكل فريق ان يراجع فيها مجلس شورى الدولة، وعلى كل ان في القضية وجهتي نظر.

حكمت بك جنبلاط: هذا القانون هو لسنوات ٩٣٥ و ٩٣٦ فما هو حكمه على السنوات الماضية.

الامير خالد شهاب - تجب اضافة مادة الى هذا القانون يقال فيها ان الذين يتقدمون لغاية ٣٠ حزيران بدفع ما عليهم من استحقاقات السنوات الماضية يحق لهم ان يستفيدوا من هذا القانون.

الرئيس: اعني تقترح اضافة مادة سادسة.

من يقبل تأجيل النظر في هذين القانونين الى الجلسة القادمة فليرفع يده؟

اكثرية

الرئيس: قبل المجلس بتأجيل النظر فيهما الى الجلسة القادمة.

وقد رفعت الجلسة في نحو الساعة السادسة ونصف.

رئيس مجلس النواب

بترو طراد

امين السر المنتخب

مجيد توفيق ارسلان

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين

في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة .
- ٢ - كلمة حضرة الرئيس بوفاة النائب فضل بك الفضل وتلاوة كتاب تعزية من حضرة المفوض السامي ووكيله .
- ٣ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة .
- ٤ - المناقشة في المراسيم .
متابعة المناقشة في الموازنة العامة
- ٥ - المناقشة في الباب الاول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها .
- ٦ - المناقشة في المرسوم رقم ١٣٢٦ تاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ القاضي بتخفيض تخمينات القيمة التأجيرية المبنية التي أجريت وفقاً للمادة التاسعة من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ .
- ٧ - المناقشة في المرسوم رقم ١٣٢٥ تاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ القاضي بتنظيم جداول ضريبة التمتع .
- ٨ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة .
تلاوة اقتراح النائبين الاستاذين خير الدين الاحدب وغبريال خباز بشأن انشاء معمل لتصفية البترول في طرابلس وعقد تسوية لتنظيم شروط بيعه .
تلاوة اقتراح الاستاذ واهرام ليلكيان بشأن الغاء القرار رقم ١٤٨١ تاريخ ١٣ آب سنة ١٩٢٢ .
عريضة من ملازمي عدلية بيروت عطفاً على عريضتهم السابقة يطلبون فيها النظر في تعيينهم .
عريضة من تجار بيروت احتجاجاً على قيمة التنزيل التي انزلتها الحكومة على قيم تخمينات الاملاك .
عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ برئاسة حضرة الاستاذ بترو طراد وعضوية اميني السر الامير مجيد ارسلان والاستاذ

كميل شمعون وحضور جميع النواب ما خلا حضرات نجيب بك عسيران والاستاذ حميد بك فرنجية ونقولا بك غصن المتغيين بعذر مشروع.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات عبد الله بك بيهم امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية وصبحي بك ابو النصر مدير الداخلية وصبحي بك حيدر مدير المعارف والفنون الجميلة والدكتور نقولا فياض مدير البرق والبريد.

افتتاح الجلسة

الرئيس:

افتتحت الجلسة.

قبل البحث في جدول الاعمال اود ان اذكر ان عائلتنا النيابية فجعت بوفاة صديقنا ورفيقنا الكريم المرحوم فضل بك الفضل نائب الجنوب واحد ممثلي الطائفة الشيعية الكريمة في هذا المجلس.

كان رحمه الله مثال الشهامة متحلياً بجميع الخصال الحميدة التي تستلزمها الوطنية الصادقة وكرم المحتد وقد قامت الرئاسة باسم المجلس بما يجب عليها من واجب التعزية وقد مثلت المجلس لجنة خاصة في تأبين الفقيد وتشجيع جثمانه وتعزية عائلته وطائفته الكريمتين.

وقد ورد للرئاسة اشعار ملئه العطف من فخامة المفوض السامي وسعادة مندوبه لدى الحكومة اللبنانية تصير تلاوته علنا بلغته الاصلية الفرنسية مع ترجمته.

فنشكر فخامة المفوض السامي وسعادة مندوبه على هذا الشعور الرقيق واطلب منكم الخشوع والصمت دقيقتين على فقيدنا الكريم.

وبعد ان فرغ حضرة الرئيس من تأيينه تلا حضرة امين السر المنتخب الاستاذ كميل شمعون باللغتين الفرنسية والعربية هذا الكتاب الآتي الذي نشر صورته العربية وهذه هي:

رقم ١٣٥

بيروت في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

حضرة الرئيس،

ان حضرة المفوض السامي الذي بلغه بمزيد الاسف خبر الرو الاليم الذي اصاب المجلس بوفاة المرحوم فضل بك الفضل نائب لبنان الجنوبي كلفني ان اعرب لحضرتكم وحضرات زملائكم عن اخلاص تعازيه. وبهذه المناسبة اعرب لكم عن اسفي الخالص في هذا المصاب. راجياً ان تتقبلوا يا حضرة الرئيس عواطف احترامي الخالص.

الامضاء: لافون

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - كلفني حضرة امين سر الدولة ان اعبر عن اسف الحكومة على الراحل الكريم وان اقدم التعازي باسمها للرئاسة والمجلس طالباً لاعضائه ان لا يريهم الله مكروهاً .

الرئيس: باسم الرئاسة والمجلس اقدم الشكر للحكومة وفخامة المفوض السامي على عواطفه السامية واطلب من المجلس الصمت دقيقتين حداداً على الفقيد الكريم .

وبعد الصمت دقيقتين رجع المجلس الى البحث في جدول الاعمال .

الرئيس: لتتل الان خلاصة محضر الجلسة السابقة .

فتلا السكرتير المعين الخلاصة .

الرئيس: هل لاحد ملاحظة على المحضر؟

الأستاذ زكور: بمناسبة تلاوة محضر الجلسة السابقة وجدول الاعمال اذكر انني قرأت في الجرائد صور عرائض قدمت للرئاسة تتعلق بقضية حيوية هي قضية ابدال نظام البندول .

الرئيس: هذا الموضوع غير مذكور بجدول الاعمال .

الأستاذ زكور: ارجو الرئاسة ان تبلغ من له الحق ان هذا المجلس يعترض على كل تشريع يتعلق بمصلحة البلاد ولا يعرض عليه كما عرض عليه في الماضي .

الرئيس: هل لكم كلام على المحضر؟

علي واجب المحافظة على النظام .

الشيخ فريد الخازن: اذا سأل سؤال هل فيه اعتراض على النظام، اذا كان ما لنا حق نسأل لنروح نقعد بالقهوى، عمل نقراً في الجرائد انه تقدمت عرائض للرئاسة احتجاج على المونوبول .

الرئيس: قلت لك الموضوع غير مدون في جدول الاعمال،

قلت اطلب الكلام للكلام على المحضر، وكرر القول احتراماً للنظام واحتراماً لانفسنا تحافظ على النظام، اطمئنكم انه لكم حق البحث في الجلسة القادمة .

هل لاحد منكم ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر .

الأستاذ خباز: جاوب الشيخ فريد انهم اذا قدموا اقتراحاً للرئاسة لا يدون .

الرئيس: مش ممكن .

الأستاذ زكور: سألت وبقي سؤالي ضمن نطاق جدول الاعمال ومحضر الجلسة.

الرئيس: نعود الان الى درس الموازنة، وارى نفسي مضطراً لان اكرر القول لحضرتي الزميلين قدموا اقتراحاً ومن واجبات الرئاسة ان تطرحه على المجلس، ولنعد الان الى الموازنة. في الجلسة السابقة تلي تقرير مهم عن موازنة الواردات ووصلنا بالبحث الى ضريبة الاملاك المبنية، وقد تأجل البحث الى هذه الجلسة، وسأتلو على حضراتكم مشروع القانون الموضوع بهذا الشأن. فتلا حضرة الاستاذ شمعون امين السر المنتخب مشروع القانون الآتي:

مشروع قانون

اقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

- المادة الاولى - تخفض تخمينات القيمة التأجيرية للاملاك المبنية التي اجريت وفقاً لاحكام المادة التاسعة من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ بنسبة ١٥ في المائة.
- المادة الثانية - تتخذ القيم التأجيرية المخفضة بالنسبة المذكورة في المادة السابقة اساساً لتنظيم جداول التكليف بالضريبة العقارية على الاملاك المبنية عن سني ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨.
- المادة الثالثة - ان الاعتراضات التي تقدمت فيما مضى على التخمينات الاساسية المشار اليها اعلاه تعتبر كأنها قد بت فيها بالتنزيل المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا القانون.
- المادة الرابعة - يحق لكل مكلف يرى ان التخمين لا يزال بعد تنزيله ١٥ بالمئة مجحفاً بحقه ان يعترض على هذا التخمين في مدة شهر من تاريخ نشر هذا القانون. وتطبق على هذه الاعتراضات المادتان ١١ و ١٢ من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠.
- اما القرارات المبرمة التي ستصدرها فيها اللجان الخاصة فانها توجب تصحيح سجلات اساس الضريبة.
- المادة الخامسة - ان المكلفين الذي يسددون ما عليهم قبل ٣٠ حزيران ١٩٣٥ من البقايا المرتبة عليهم عن كل من سني ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و سنة ١٩٣٤ يستفيدون من احكام هذا القانون.
- المادة السادسة - ان هذا القانون الذي يرمي الى وضع قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ المتعلق بالضريبة العقارية على الاملاك المبنية موضع الاجراء اعتباراً من اول كانون الثاني سنة ١٩٣٥. يلغي كل ما سبقه من الاحكام المخالفة له.

الرئيس: وقد وردني الان تعديل بخصوص المادة الاولى من هذا المشروع وهو اقتراح من النائبين الاستاذ خير الدين الاحدب والاستاذ غبريال خباز.

فتلا الاستاذ شمعون امين السر المنتخب الاقتراح الاتي:

اقتراح

المادة الاولى - تخفض تخمينات القيمة التأجيرية للاملاك المبنية التي أجريت وفقاً لاحكام المادة التاسعة من قانون ١٦ كانون الاول سنة ١٩٣٠ بنسبة ٢٠ في المائة.

خير الدين الاحدب
غبريال خباز

الرئيس: اعني ان التنزيل في مشروع القانون هو ١٥ في المئة ويطلب اصحاب المشروع ان يكون الان ٢٠ في المئة، هل يطلب احد الكلام في هذا الموضوع؟

الأستاذ زكور: اصرت اللجنة المالية على الحكومة ان يكون التنزيل ٢٠ في المئة وتركت القرار الاخير للمجلس، واعتقد ان المجلس يوافق على رأي اللجنة واقتراح النائبين. وعند حضرة الرئيس عريضة من الاهالي يطلبون فيها تنزيل ٥٠ في المئة.

الرئيس: لقد وصلت الى المجلس عريضة من ملاكي بيروت بهذا الخصوص ستلى عليكم.

فتلا السكرتير المعين العريضة الآتية:

اصحاب المعالي رئيس واعضاء المجلس النيابي المحترمين.

تعرض ما يأتي:

ان الحكومة تتقدم للمجلس للتصديق باستيفاء ضريبي الويركو والتمتع على اساس تخمين المنازل والمخازن سنة ١٩٣١ مع تنزيل عشرين بالمائة ظناً منها ان التنزيل يعادل تدني الاجور الحاضر وترتفع المغدورية عن المكلفين ويسود العدل.

فاسمحوا لنا بالقول يا نواب الامة ان هذا التدبير مححف بحقوق المكلف لان اساس تخمين سنة ١٩٣١ كان بزيادة عن عشرين بالمائة فكيف بنا اليوم والتنزيل متواصل الى ان بلغ قسماً عظيماً منه الخمسون والستون؟

تقول الحكومة للمكلف لك ان تعترض، فلماذا تكلفه نفقات الاعتراض طالما نزول الاجور ظاهر بمعدل خمسين والستين في المائة.

ان ضريبة الويركو هي اساس تبنى عليه رسوم التمتع والحراسة فاذا كان تعدل الويركو فيتبعه الباكون وهناك اجحاف عظيم على المكلف .

تطلب الانصاف فاذا كان لا بد من اعتبار تخمين سنة ١٩٣١ اساساً فليكن الخصم عليه خمسين بالمائة وهذا هو العدل او اخذ شهر واحد من اصل اجرة السنة .

وتفضلوا بقبول مزيد الاحترام

في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

مفتي الجمهورية اللبنانية

متولي الاوقاف الاسلامية مفتي بيروت

الامضاء: محمد توفيق خالد

رئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية

الامضاء: عمر الداعوق

مفوضي الملاكين والمستأجرين

امين الشيخ حسن القاضي

عن العلماء

احمد عمر المحمصاني

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب الافخم

دهشنا لما شاع من ان الحكومة عازمة على تنزيل بالمائة عشرين من تخمينات اللجان العقارية لسنة ١٩٣١ .

ان التنزيلات لقسم عظيم من هذه الاملاك في هذا العام تجاوز بالمائة اربعين عن تخمين سنة ١٩٣١ فكيف

يمكن تطبيق هذا التدبير المجحف باصحاب الاملاك والتجار لذلك جئنا لافتين نظر المجلس الى هذه النقطة حرصاً على مغدوريتنا طالين رفع الظلم عنا، شاكرين مساعيكم الموفقة مقدمين مزيد احتراماتنا .

بيروت في ١٧ كانون ثاني سنة ١٩٣٥

الامضاءات

الرئيس: بناء عليه فقد فهم الغرض الان، كانت اللجنة طلبت ان يكون التنزيل ٢٠ في المئة كما قال

مقررهما والاقتراح الان يطلب هكذا، فهل يطلب احد الكلام بصورة عامة؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - الذين لم يدفعوا الحكومة تحسم لهم الفرق من اصل تخمينات سنة ١٩٣٥، والذين دفعوا تنزل لهم الفرق من اصل تخمينات سنة ١٩٣٥ ايضاً.

محمد بك عبد الرزاق: خصوصاً وان طلبهم عادل واعتقد ان التخمين كان طاقين.

الدكتور ايوب ثابت: اود ان أسأل سؤال، عندما تنزل ضريبة موجودة لا تعود الموازنة تسد النفقات، فكيف يسد هذا النقص؟ لهذا السبب اسأل هذا السؤال.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - تكلم حضرة الدكتور ثابت عن مسألة التنزيل وتعديل الضرائب وسد النفقات وعليه اقول ان الحكومة ذكرت في الفذلحة لسنة ١٩٣٥ انها تنوي ادخال تعديلات على تخمينات القيم التأجيرية، ولما درست هذا المشروع رأيت انه لا يمكن خفض معدل قيمة التنزيلات اكثر من ١٥ بالمئة لذلك وقفت عند هذا الحد، وعندما بحثت الحكومة مع اللجنة اقترح احد النواب ان يكون التنزيل ٢٠ بالمئة فأمين سر الدولة والحكومة تقبل بالعشرين بالمئة.

الشيخ بشارة الخوري: هل يبقى مبلغ التخمين ذاتو؟

الرئيس: الاقتراح معروض للتصويت، هل يقبل المجلس الاقتراح؟

اكثريه

قبل المجلس.

وقد اصبحت المادة هكذا:

المادة الاولى - تخفض تخمينات القيمة التأجيرية للاملاك المبنية التي اجريت وفقاً لاحكام المادة التاسعة من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ بنسبة ٢٠ في المئة.

وهذا هو نص المادة الثانية:

المادة الثانية - تتخذ القيمة التأجيرية المخفضة بالنسبة المذكورة في المادة السابقة اساساً لتنظيم جداول الكليف بالضريبة العقارية على الاملاك المبنية عن سني ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨.

على انه في ختام السنوات المشار اليها يسار الى تخمين هذه الاملاك لاول مرة في خلال عام ١٩٣٩ ومن بعده الى تخمين اجباري مرة في كل عشر سنوات وفقاً لاحكام المادة الخامسة والعشرين من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠.

الاستاذ شمعون: لي اقتراح على هذه المادة، لما جرت المناقشة في الجلسة السابقة حدث لي اعتراض على المادتين الثانية والخامسة من هذا المشروع، فقد نصت المادة الثانية على ان هذا القانون يلغي كل ما سبقه من الاحكام المخالفة، فهو من جهة يرمي الى تطبيق قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ ومن

جهة ثانية يلغي ما تقدم، وفي المادة الثانية الغاء احكام في قانون سنة ١٩٣٠ فقد نصت المادة الثانية على ان المشروع الحالي ينفذ لغاية سنة ١٩٣٨، وفي القانون ان التخمين يجري اجبارياً كل ١٠ سنوات مرة، فاجتناباً للتأويل ارى من المناسب ان تحدد المدة التي يطبق فيها هذا القانون ويعاد فيها التخمين كي لا يقع التباس في المستقبل. اصبحت التخمينات لا معلقة ولا مطلقة لازم يطبق القانون لنعلم متى يمكن ان يسير اول تخمين، كنت خابرت مدير المالية بهذا الخصوص واتفقات معه على هذا الامر.

الرئيس: يوجب القانون التخمين كل ١٠ سنوات وسنة ١٩٣٩ يصار الى تخمين اجباري فما هو جواب الحكومة على سؤال النائب؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - المشروع الحالي المعروض يرمي الى تحقيق الضريبة العقارية على الاملاك في سنوات ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، وبصار في سنة ١٩٣٩ الى اجراء تخمين، فالحكومة تقبل بهذا التخمين.

الأستاذ خباز: الا يقدر مدير المالية ان يقول لنا كم يكلف هذا التخمين؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ٥٠ الف ليرة.

الأستاذ خباز: لو رجعنا لوضع الضريبة على قاعدة الايجار الا يكون اوفق؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - درست الحكومة هذا الموضوع وستدرسه ايضاً، وهذا موضوع سنعود اليه في وقته.

الأستاذ خباز: ما في لزوم كل وقت يصير تخمين.

الدكتور ايوب تابت: اعتبر هذا القانون قانون موقت وعندما يجري تغيير يغير كله.

الرئيس: من يقبل المادة الثانية مع التعديل فليرفع يده؟

اكثريه

قبلت المادة الثانية مع تعديل.

المادة الثالثة وهذا نصها:

المادة الثالثة - ان الاعتراضات التي تقدمت فيما مضى على التخمينات الاساسية المشار اليها اعلاه تعتبر كأنها قد بت فيها بالتزيل المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا القانون.

الرئيس: من يقبل هذه المادة فليرفع يده؟

اكثريه

قبل المجلس .

المادة الرابعة وهذا نصها :

المادة الرابعة - يحق لكل مكلف يرى ان التخمين لا يزال يعد تنزيله ٢٠ بالمئة مجحفاً بحقه ان يعترض على هذا التخمين في مدة شهر من تاريخ نشر هذا القانون، وتطبق على هذه الاعتراضات المادتان ١١ و ١٢ من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ .

اما القرارات المبرمة التي ستصدرها فيها اللجان الخاصة فانها توجب تصحيح سجلات سلس الضريبة .

الامير خالد شهاب : اعترض على هذه المادة والفت نظر مدير المالية اليه، يشكو كثيرون من البطء في اعطاء الجواب على الشكايات وقد تحتم على اللجان ان تنهي النظر فيها في شهر واحد، لهذا السبب اطلب من الحكومة ان تعمم التأكيد على اللجان بأن تنهي الاجوبة على هذه الشكايات في شهر واحد .

الرئيس : يعني تطلب ان تجيب الحكومة على كل احتجاج او شكاية تقدم اليها في مدة شهر واحد .

الشيخ بشارة الخوري : حضرة الرئيس، توجد مادة قانونية تنص على هذا الامر هي المادة الحادية عشرة .

الامير خالد شهاب : هذا نص المادة الحادية عشرة .

المادة الحادية عشرة - كلما انجزت اللجان اعمالها يرسل الى المالكين اخبارات شخصية يعلمون فيها عن القيمة التي خمنت بموجها عقاراتهم .

ويعلن عن التاريخ الذي تنتهي فيه اعمال التخمين بالصاق الاعلان على الجدران ونشرها في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين وتبتدى مدة الاعتراض من التاريخ المذكور وهي شهر في بيروت وشهران في المناطق الاخرى .

نطلب تطبيق المادة ١١ مهما كان قرار المجلس بشأن التنزيل .

الأمير جميل شهاب : مدير المالية - حضرة الرئيس، القانون الذي يشير اليه الامير خالد ينص على ان الاعتراض على الضرائب يوجه للجنة مخصوصة ومن المعلوم كما رأى بعض اعضاء مجالس الادارة ان هذه الاعتراضات تتطلب وقت طويل وليس لهم تعويض على وقتهم طلبوا من الحكومة ان تعوض عليهم نفقات السيارات فاجابت الحكومة طلبهم، وعرضت الامر على اللجنة المالية ووافقت عليه، وستحمل الحكومة اعضاء هذه اللجان على انجاز هذه الاعمال .

الاستاذ خير الدين الاحدب : في المادة الرابعة يحق للمكلف ان يعترض في مدة شهر من نشر هذا القانون، فانا اعترض على مدة الشهر واطلب تبليغ المكلفين مجدداً، جرى التخمين سنة ١٩٣٠ ولم يعمل به الا

الآن، وبقي المكلفون يعترضون عليه سنتين، فانا اطلب تعديل هذه المادة بالمعنى الذي قلته.
الرئيس: يقترح ان تعدل المادة الرابعة وان تكون كما يأتي: ان يعتبر الاعتراض على هذا التخمين الذي جرى بموجب قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠.

ما هو جواب الحكومة على هذا الاعتراض؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ان قول حضرة النائب وجيه ويجوز ان يكون جميع المكلفين لم يحتفظوا بالانذارات القديمة الا اني الفت النظر الى انه لا يمكن العمل بهذا الاقتراح وارسال البلاغات للمكلفين بظروف معنونة باسمائهم. فاذا شاءت الرئاسة ان تبلغ الحكومة كل المكلفين وحتى يبقى مجال لكل منهم، يمكن ان يجعل الشهر شهرين ولمن لم يستلم البلاغ ان يراجع.
الاستاذ خير الدين الاحدب: لمن يراجع.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - القانون الحاضر يمكن اعتباره، ترسل اخباريات الى كل المكلفين بتخفيض قيمة التخمين ٢٠ في المئة، ولهم الحق ان يعترضوا في خلال شهرين.
الاستاذ خير الدين الاحدب: بلغهم مثل ما بلغتم في المرة الماضية.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - وهكذا سأفعل، بالمرّة الماضية كانت المهلة المعطاة للمكلف شهراً والآن معه شهرين، اظن انه يوجد اختلاف في النظرية على ابتداء المهلة احب ان اوضحه، في المرة الماضية كانت المهلة شهراً من تاريخ الصاق الاعلان على الجدران في المحلات العمومية ونشره (كانت المهلة شهر في بيروت وشهرين في الملحقات) وفي المرة الماضية كانت التخمينات افرادية، والآن عند اعلان التنزيل ٢٠ بالمئة هو اعلان نفسه، فمن نشر القانون تبتدئ مدة الاعتراض، قال النائب انه ربما سها عن بال المكلف، وهذا جائز ايضاً فالحكومة مستعدة للتبليغ بتذاكر جديدة وتعطيهم شهرين لينسنى للمكلف الاستعداد للدفع.

الاستاذ خير الدين الاحدب: اصبر على اقتراحي، يجب ان تقول المادة يبلغ المكلف بصورة مضمونة.
الأمير جميل شهاب: مدير المالية - المادة العاشرة باقية على حالها، قلت للجنة واقول للمجلس انه بدلاً من مهلة شهر اجعل المهلة شهرين.

الرئيس: اذن تقول الحكومة انها تبلغ المكلف بطريقة مضمونة وتعطيه مهلة شهرين فتعدل المادة ويبقى القسم الاخر على ما هو عليه.

الاستاذ خير الدين الاحدب: قبلت.

الاستاذ شمعون: سؤال لحضرة مدير المالية، حسب تعديل المادة هل يبقى شكل واحد او شكلين للاعتراض.
الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ارى انه لا بد من الايضاح قليلاً اذا شاء المجلس، يقول حضرة الاستاذ خير

الدين بك ان يحسب تاريخ المهلة من تاريخ اعلان المكاتيب المضمونة، فلو كان الامر كذلك لاضطرت الحكومة ان تعمل لكل مكلف جدول بتاريخ الارسال.

الحكومة تقول ان هذا القانون بمثابة اخبار وعلى المكلف الذي يريد الاعتراض ان يعترض من تاريخ نشره والحكومة ستعلق منه نسخ بكثرة بحيث يطلع عليه كل مكلف.

الرئيس: تعهدت الحكومة بان تعلنه وان تلصق جداول التكاليف في المحلات العمومية.

الاستاذ شمعون: اذن لا يعمل بالاعتراض الا في مدة شهرين في الماضي كان يعترض كل سنة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا يا استاذ غلطان.

الشيخ بشارة الخوري: لاحظت ان الاستاذ احذب نسي ان يذكر المادة العاشرة التي لم تلغ فيبلغ المكلف وفقاً للمادة العاشرة وتطبق على الاعتراض المادتان ١١ و ١٢ من القانون المذكور.

محمد بك عبد الرزاق: تبين ان القانون السابق كان يقضي بتبليغ عموم المكلفين خصوصاً في الجهات والمحلات النائية يجهلون موعد صدور القرار، اطلب اذا امكن الابقاء على هذه المادة وان يعطى المكلفون في الجهات ٤ شهور.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - اربعة اشهر كثير. الاحسن ان تجعل المهلة شهرين في بيروت وثلاثة اشهر في الجهات.

الرئيس: المادة الرابعة تليت عليكم وبعد الاخذ والرد والحقيقة بنت البحث قبلت الحكومة ان تكون مهلة الاعتراض شهرين في بيروت وثلاثة اشهر في الملحقات وان تجري تبليغات التكليف بالبريد وفقاً للمادة العاشرة من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠ وقد قبلت الحكومة ايضاً بهذا التعديل وان تطبق المادتان ١١ و ١٢ على الاعتراض وقد اصبحت المادة هكذا:

المادة الرابعة - يحق لكل مكلف يرى ان التخمين بعد تنزيله ٢٠ بالمئة مجحفاً بحقه ان يعترض على هذا التخمين في مدة شهرين في بيروت وثلاثة اشهر في الملحقات من تاريخ نشر هذا القانون. وتجري تبليغات التكليف الجديد وفقاً للمادة العاشرة من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٠، وتطبق على هذه الاعتراضات المادتان ١١ و ١٢ من قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٥. اما القرارات المبرمة التي ستصدرها فيها اللجان الخاصة فانها توجب تصحيح سجلات اساس الضريبة.

الرئيس: من يقبل بهذه المادة كما تعدلت فليرفع يده.

اكثريه

قبل المجلس.

وهذا نص المادة الخامسة :

المادة الخامسة - ان المكلفين الذين يسددون ما عليهم قبل ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٥ من البقايا المترتبة عليهم عن كل من سني ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ يستفيدون من احكام هذا القانون .
على ان يحسم للمكلف الذي سدد ما عليه عن هذه السنين الفرق الحاصل له من تحقيقات سنة ١٩٣٥ المترتبة بذمته .

الامير خالد شهاب : هذه المادة طرأت على المشروع ، وبقيت نقطة واحدة وهي قول الحكومة انها تحسم للمكلف الذي يسدد ما عليه لغاية ٣٠ حزيران ما يستحق له من المترتب عليه عن سنة ١٩٣٥ يعني على ان يحسم للمكلف الفرق الحاصل له من تحقيقات سنة ١٩٣٥ .

الرئيس : ما قول الحكومة بهذا التعديل ؟

الأمير جميل شهاب : مدير المالية - بدو يروح ٥ في المئة . ومن جهة ثانية عملت حسابي شفت ان هذه العملية راح تكلف الخزينة خمسة الاف ليرة .

الدكتور ايوب تابت : انا لا اعترض على التنزيل ولكني اود ان اعرف من اين يسدد .

الرئيس : في التعديل يزداد عليها هذه الكلمة (يحسم الحاصل له من تحقيقات سنة ١٩٣٥ المترتبة عليه) وقبلت الحكومة بهذا التعديل .

من يقبل بهذه المادة كما وردت فليرفع يده؟

اكثرية

قبلت المادة الخامسة .

وهذا نص المادة السادسة :

المادة السادسة - ان هذا القانون الذي يرمي الى وضع قانون ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٥ المتعلق بالضريبة العقارية على الاملاك المبنية موضع الاجراء اعتباراً من اول كانون الثاني سنة ١٩٣٥ يلغي كل ما سبقه من الاحكام المخالفة له .

الرئيس : من يقبل هذه المادة كما وردت فليرفع يده؟

اكثرية

قبل المجلس .

والقانون برمته معروض الان للتصويت كما تعدل .

وبعد ان نادى السكرتير المعين على النواب فرداً فرداً صدق المجلس على القانون بالاجماع .

الرئيس: والان ينظر المجلس في مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٣٢٥ .

مرسوم عدد ١٣٢٥

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على قرار المفوض السامي عدد ١ و ٢ تاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ .

وبناء على اقتراح امين سر الدولة .

يرسم ما يأتي

المادة الاولى - يحال الى مجلس النواب لاجل المناقشة به اثناء دورته الاستثنائية الحالية مشروع القانون العائد لاساس تنظيم جداول ضريبة التمتع .

المادة الثانية - ان امين سر الدولة مكلف بتنفيذ هذا المرسوم .

بيروت في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ .

الامضاء: حبيب السعد

امين سر الدولة

الامضاء: عبد الله بيهيم

مدير المالية

الامضاء: جميل شهاب

صورة طبق الاصل

مدير غرفة الرئاسة

الامضاء: جورج خيمري .

مشروع قانون

اقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

المادة الاولى - ان القيم التأجيرية التي يجب ان تتخذ اساساً لتنظيم جداول التكليف بضريبة التمتع هي القيم التي تتخذ اساساً لتنظيم جداول التكليف بضريبة الاملاك المبنية عن السنة المالية نفسها.

المادة الثانية - يطبق هذا القانون ابتداء من اول كانون الثاني سنة ١٩٣٥ ويلغي كل ما سبقه من الاحكام المخالفة له .

الرئيس : هل من ملاحظة على هذا القانون؟

الأستاذ خباز : بخصوص التمتع يحدد التمتع على التجار قياساً لايجار محلاتهم ، اما المستخدمين فكيف يحدد التمتع عليهم؟

الأمير جميل شهاب : مدير المالية - على مرتباتهم بعد اسقاط كمية منها . التمتع اساساً مبني على تخمينات سنة ١٩٢٨ فجاءت اللجنة تقول ان الاساس هو التخمينات الحالية لذلك يجب ان يتبع التنزيل التمتع ايضاً .

الأستاذ خباز : ما فهمت شي ، خليني اسأل بالفرنسوي .

تقبل ان تحسم للتاجر ، اما الموظف الذي لا تتكل على ايجار محله بل على راتبه فكيف تنزل له ، وكيف يمكن ان تنزل التمتع للتاجر ولا تنزله للموظف . فاذا كان يوجد تنزيل يجب ان ينزل عن الكل .

الرئيس : كلام نائب بيروت وجيه .

الأمير جميل شهاب : مدير المالية - (بالفرنسوي) الغرض من هذا المشروع ليس التنزيل بل المساواة بين التخمين القديم والجديد فحالة التمتع الان للموظفين هي في مصلحتهم ان يحسم لكل منهم ٦٠٠ ليرة في السنة ، ويؤخذ على الباقي . الدفاتر والحسابات واضحة وصریحة .

الرئيس : هل اقتنعت الان؟

الأستاذ خباز : لا ازال لا اعرف ، خليني افهم ، اشرح لي بالفرنسوي .

الشيخ فريد الخازن : اذا كان بالفرنساوي ما فهم نحن بدنا نفهم؟

الأمير جميل شهاب : مدير المالية - (بالفرنسوي) الموظف الذي يأخذ راتباً سنوياً اقل من ٦٠٠ ليرة لا يدفع شيئاً ، والذي يأخذ فوق الستمئة لا يدفع الا عن مئتي ليرة ، فعلى رغم كل صراحة القانون لا نصل لان ندفع الموظف ، فالحالة الحاضرة هي في مصلحتهم .

الاستاذ خير الدين الاحدب: الحكومة قالت في الفذلكة انها ستأتي بقانون جديد في دورة اذار فهل لا تزال مصممة؟

الأمير جميل شهاب: مصممة اكيداً.

بعد ان تلا الرئيس المادة الاولى من مشروع القانون المذكور أنفاً.

الرئيس: هل من ملاحظة على هذا المشروع؟

سكوت

الرئيس: صدقها المجلس بالاكثرية.

وهذا نص المادة الثانية.

(تلا نص المادة الثانية المذكورة اعلاه) هل لاحد ملاحظة؟

قبل المجلس المادة الثانية.

والان يصار الى التصديق على القانون بكامله.

فنادى السكرتير المعين على النواب فرداً فرداً.

فصدق عليه المجلس بالاكثرية.

الرئيس: صدق المجلس القانون.

وننتقل الان الى المناقشة في موازنة الواردات.

المناقشة في الموازنة العامة

الباب الاول - الضرائب المباشرة، والرسوم المماثلة لها.

البند الاول - ضريبة الاملاك المبنية ٤٥٠ الف ليرة.

البند الثالث - ضريبة التمتع ٣١٠ الاف ليرة قبلهما المجلس كما وردتا.

البند الثاني - ضريبة الاراضي الموحد ٣٨٠ الف ليرة. هل يريد احد الكلام بصورة عامة؟

الكلام لابراهيم بك حيدر.

ابراهيم بك حيدر: حضرة الرئيس، حضرات الاعضاء المحترمين،

لحظت في المدة الاخيرة ان في دوائر المالية العليا سواء ما اختص منها بالحكومة الوطنية او

بموظفي السلطة الذين يشرفون عليها، عطفاً على الملاكين سيتناول ضريبة المسقفات بالتخفيف فسررت جداً بأن القائمين على ادارة الدولة بدأوا يشعرون مع الاهالي بالآلامهم . وهي بادرة من الخير نرجو ان تستفيد البلاد باجمعها من تحقيق نتائجها العاجلة ولا اريد ان ابحث هنا عن الفروق في ضرائب الولاية ولبنان وفقدان المساواة فيهما .

وعدت الى نفسي اتساءل عن السبب الذي لامس شعور الحكومة فهذه، أهو الظلم في اساس هذه الضريبة . ام هو الضجة الصارخة منها ودويها في آذان المسؤولين ، ام نفوذ اصحاب هذه الضريبة وكلهم من سكان مدينة بيروت والمدن الكبرى الاخرى لاتصلهم الوثيق وعشرتهم الدائمة لأولياء الامور .

واذا كان الاقتناع بفداحتها، وهو ما ارجو ان يكون، فان هذه العاطفة الطيبة يجب ان تغطي على جميع الضرائب الاخرى الفادحة ايضاً فتتناولها بالتعديل لان المساواة والعدل من أهم الاسس التي تتمشى عليها الامم عند فرض الضرائب .

اقول هذا لأن هناك ضريبة اخرى هي اشد ظلماً من ضريبة المسقفات وتشل في ثقلها عضواً من جسم الامة باهمية الملاك، هذا العضو هو الفلاح الذي يعد بحق عماد الدولة واهرائها الذي تتغذى منه في اشد ازمتها الجائحة، وتلك الضريبة هي ضريبة الاعشار التي تقدر بثلاثة ارباع رأسمال الفلاح الذي يغامر بالقائه في الارض تحت رحمة عوامل الطبيعة . والمثل الاتي يرينا المقدار الذي يدفعه ونسبته اخيراً من دخله، فلو فرضنا انه زرع مائة مد من الحنطة واصابه الحظ فأعطت ستمائة مداً - وهذا معدل عال - وجب عليه ان يدفع عنها خمسة وسبعين مداً نسبة الثلث من البذار ويعني هذا انه يدفع ضريبة عن بذر الارض في السنة المقبلة وضريبة عن مؤنة عياله وضريبة مصاريف الفلاحة الضرورية فاذا راجعنا هذا الحساب الى معدل الدخل الصافي لبلع حتما تسعين بالمئة منه . هذا اذا كان الناتج معداً للبيع كالحنطة مثلاً واما اذا كان معداً لعلف حيواناته فحدث عن الغير ولا حرج، عدا الضريبة التي يدفعها الحيوان حياً ولحماً وعدا عن ضريبة الارث عند الانتقال وضريبة البيع وغيرها من الضرائب الكثيرة . فاذا كانت الضريبة على الدخل من المبادئ العادلة - وهي كذلك - فان ضريبة الاعشار «ولا نسميها ضريبة الارض» من افدح الضرائب التي عرفها التاريخ .

وقد كان يستوفيها الترك عيناً على الناتج فلا تتناول بالظلم سنة سابقة ولا لاحقة فاذا اعطت الارض شيئاً، تمولت الحكومة منه وسد الفلاح جوعه واذا بار الموسم كان الله في عون وعون عياله .

اما الحال فقد تغيرت الان بعد احداث الترييع واستيفاء الضريبة نقداً معلوماً، فاذا اقبل الموسم

دفع الفلاح الضريبة بحكم الاستمرار بدون ان يحس آلاماً جديدة، واذا أحل اضطر الى دفعها من قوت عياله اذا كانت هذه الايام الضيقة أبقت للعيال من قوت، زد على هذا كله هبوط السعر الذي أثر كثيراً في دخل الفلاح مما يبيعه زيادة عن استهلاكه.

فالبراهين القائمة على فداحة هذه الضريبة لا تدفع اذا كان شعور الحكومة الجديد متولداً عن مبدأ الظلم.

وقد تتردد في رأس الحكومة فكرة تعديل هذه الضريبة بتنزيل قسم مما هو مفروض على القرى المظلومة وزيادته على القرى الاخرى ومهما يكن هذا الامر بعيداً عن التصديق لمخالفة مبدأ فرض الضرائب وجبايتها فلا تنزّل فيه بل فيه محافظة على القيمة التي تستوفيها الحكومة بزميتها وهو اذا كان سبباً للشكوى من فريق فسبب لارتفاع الشكاوي من الفريق الآخر.

ويجب في الاساس ان تحس جيب الفلاح في التخفيض فاذا نزلت ضريبة الفلاح شمل الغنم جميع اربابها على السواء، وهذا لا يمنع رفع الضريبة على السواء عند الحاجة الماسة ولمدة معلومة شرط ان تعود الى مستواها الاول عند زوال الضرورة كضريبة الحرب مثلاً. ولا يخطر في بال اني احتج على ضريبة التربيع وانما انتقد فداحتها لا غير.

واخيراً فان ميزانية الحكومة عن سنتها المالية الجديدة قائمة على الواردات المقدرة عن السنة ذاتها، فاذا اراد اولياء الامر عدم الالتجاء الى الوعود التي رددوها منذ قيام هذه الدولة الى اليوم وبدون انتظار الاصلاح المالي المنشود، انعاش الفلاح والزراع المنتج الوحيد الذي لا يحس بجيبه فلساً من انتاجه امكنهم الاستغناء الان - وكعلاج موقت - عن ضريبة الاعشار المتراكمة من قبل تاريخ الضريبة الموحدة، واذا رفه عن الشعب انتعشت الدولة فخرينة الدولة جيوب رعاياها.

الياس بك السكاف: الحالة الاقتصادية والمالية في المناطق اللبنانية سيئة جداً لدرجة لم يعرفها الاهلون من قبل. والناس عمال يموتون من الجوع ومع ذلك تهتم الحكومة اهتمام شديد بتحصيل الضرائب حتى من الجماعة التي ما عندهم قوت عيالهم.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - الناس مش عمل تموت من الجوع في المناطق اللبنانية كما اشار حضرة النائب وربما كانت الحالة تدل على وجود المال اكثر من وجود الفقر واسمحوا لي الان ان اعود الى البحث واكلمكم عن ضريبة الاراضي الموحدة. اولاً لم تبق ضريبة الاعشار القديمة في البلاد. وليرجع بي المجلس الى الوراء منذ عهد الاحتلال لأروي له كيفية تطور هذه الضريبة وتعديلها. في سنة ١٩٢٥ قامت ضجة كبيرة في البلاد حول ضريبة الاعشار والتزامها وكيفية استيفاء الملتزم، ويذكر معي حضرات النواب الذين كانوا في المجلس في ذلك العهد ان الحكومة شعرت بالازمة وسعت جهدها الى تخفيفها اوجدنا وقتئذ طريقة التربيع، واخذنا لها اساساً متوسط

مجموع الاعشار في اربع سنوات. لان الاساسات هي الاساسات التي كان يعمل بها في حال وجود ضريبة الاعشار. وفي سنة ١٩٣٣ خُطت الحكومة خطوة ثانية وقامت بتوحيد الضريبة الاميرية والاراضي بعد ان اسقطت ٢٥ بالمئة من كل منهما و١٥ بالمئة من الميري في لبنان، وجعلت هذا الرسم بشكل ضريبة الاعشار الموحدة ويذكر المجلس شكر اللجنة الزراعية في البقاع التي تشكلت بمناسبة هذه الضريبة.

يقول حضرة النائب انه توجد قرى تدفع ٧٠ و ٨٠ بالمئة واذكره بهذا الصدد وان كنت لم اتحقق الامر شخصياً انه توجد بين بعض القرى فروقات هائلة سببها الزعامات والخصومات المحلية. كانت تحدث عند تلزيم الويركو قديماً لذلك قالت الحكومة انني قمت بتحسينات في تحسين اساس الضرائب.

فقد حسنت الحكومة الاعشار اولا بان وضعتها على اساس ثانياً بان استبدلت هذه الضريبة بضريبة الاراضي الموحدة. والاصلاح الثالث تستعد الحكومة له لنقوم به في اول اذار القادم بنسبة منتوج كل من القرى لفرض ضريبة اساسية عليها، وقد قالت الحكومة في فذلكة موازنتها هذه السنة انها تنوي اصلاح الحالة المالية وحالة الضرائب المفروضة على القرى اكثر مما تنوي زيادة الواردات.

قال بعض النواب انزلوا الضريبة الموحدة كما انزلتم ضريبة المسقفات وانا اقول أنه لا يوجد تنزيل لا في المسقفات ولا في غيرها بل جرت تخمينات مختلفة قمنا بتطبيقها. وقد جاء المجلس اليوم يطبق التعديل الذي ادخلناه على القانون، لا تقدر الحكومة قبل التقدم بالمشروع العام ان تقبل بأي تنزيل في هذه الضريبة.

الرئيس: تتعهد الحكومة بتقديم مشروع قانون في دورة اذار.

ابراهيم بك حيدر: انا ما قلت اعشار، ليش دائماً في بيني وبينهم سوء تفاهم، قلت الحكومة شعورها حي، ليش عندما يبصرخ اصحاب الاراضي ما حدا بيحس معهم بسرعة، لو كانوا صحيح بيحسوا معنا على الاقل كانوا بيوقفو تحصيل الاعشار المتراكمة التي وعدوا بتوقيف التحصيل عنها حتى انهم عمل يحصلوا سنة ٣٤٤ صاحبين السيف على رقاب الاهالي وقد نبهت الى هذه النقطة.

اما القول بأنه ما بقا في ضريبة اعشار فهذا قول للايهام، نحن ما بنقول انا ما بندفع، ولكن الحكومة بتقول اذا انزلت الضريبة ما بنعود نقدر نرفعها، البلاد من عدة سنين ما اجاها شي، ثم كانت طريقة تحصيل الضريبة عاطلة. الفلاح مش هربان منها، ولكنو يشكو فداحتتها بالنسبة لعطل المواسم ويشكو طريقة تحصيلها، فقد جاءت هذه الحالة بصورة استثنائية لان الاسعار كانت واطية كثير نحنا بدنا تقتنعو انا مغدورين ومظلومين، اذا شافت الحكومة عاقبة التنزيل السيئة وتحسنت حالة البلاد بترجع بترفعها. انا ما عارضت لا تنزيل ولا تخفيض.

الرئيس:

الحكومة تعهدت بتقديم مشروع بهذا الامر في دورة اذار.

الامير خالد شهاب: انا من نواب الملحقات ومن الذين صرخوا جداً، وقلت ان لعنة السيد المسيح لم تزل على العشارين من ذلك العهد، ولكن الحكومة تبرأت منها، لقد كفانا الامير جميل مؤنة البحث، الحكومة احسنت صنعاً سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣٣ لما ربت الاعشار ولما انزلت ٢٥ بالمئة و ١٥ بالمئة من الميري في لبنان فقد كانت الاعشار تعطى ٢٠٠ الف ليرة فانزلت الى ١٣٠ الف ليرة في التريع و ٩٧ الف ليرة و ٥٠٠ في تنزيل ٢٥ بالمئة. فكأن الحكومة انزلت خمس وعشرين بالمئة. ان هذه الضريبة هي في مصلحة اصحاب الاراضي ولكن مواعيد تحصيلها لا تتفق مع مصلحتهم و اوقات المواسم. ونحن في الجنوب في مثل هذا الحالة، فالضريبة ليست ثقيلة ولكنها لا تحصل في وقتها.

الذي نراه في مصلحة المكلف في وقت الحاضر هو ان تخفف الحكومة الضغط، وغاية ما نقدر نقوله لها خففي الضغط الان وآتينا بمشروعك في اذار، فنحن نسألها ان تقلع عن التشديد في التحصيل خصوصاً في تحصيل البقايا واذا شاءت ان تقبل معنا تأجيل تحصيل البقايا تكون عملت حسناً، ثم نقول لها في اذار حينما تاتينا بمشروعها افعل هذا الشيء ولا تفعل ذاك.

الرئيس:

الكلام للحكومة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - بدي اجاب كل مرة على نائب اري الاوفق ان اجاب مرة واحدة متى خلص حضرات النواب الكلام.

صبري بك حمادة: عندما قال الياس بك السكاف ان الفلاحين عمل يموتو من الجوع قال حضرة المدير ان اللجنة الزراعية في البقاع شكرت الحكومة، نعم وقتها كان ثمن قنطار القمح يزيد عن الليرة الذهبية، اليوم سقط ثمنه ستة اضعاف. التخمين هو السبب في هل فقر البيت الذي كان يؤجر بمئة ليرة اليوم لا يؤجر بخمسين.

محمد بك قزوعون: ان المحل المتواصل وسقوط اسعار الحبوب وكل نتاج الارض قد اضر الزراعة وافلس الزراع وبالكاد يتمكن الواحد من تأمين مؤنته فمن اين يأتي بالبذار ومن اين يدفع الضريبة والحكومة وعدت بتعديل الضريبة ولحد الان لم تبر بوعدها وربما كان لها عذرهما فارجو الاسراع بالتعديل لان التسويق يقضي على الزارع والزرع وقد يضر الخزينة ايضاً واذا كان هذا التسويق يقصد به التخفيف عن عاتق الفلاح فلا اعتراض على ذلك انما اصل الضريبة كان في ظروف قضت بذلك لان رطل القمح كان عند وضع الضريبة يساوي خمسة وعشرين غرشاً سورياً واليوم لا يتجاوز السبعة غروش فنظرة لهذه النقطة وعندها نطلب عدل الحكومة وانصافها.

الياس بك السكاف: الضميات التي ضموها في الحرب بعدها لليوم، بالبقاع اذا كان بيوحد قريتين او ثلاثة في حالة الحاضرة بعدهم مظلومين.

محمد عبد الرزاق: ان الحالة العمومية في الاملاك والاراضي لا تدعو الى الابتهاج، فهي سيئة خصوصاً حالة الزراعة، لذلك اقترح على المجلس اقتراحاً عاماً يتناول كل هذه الامور وهذا هو:

مشروع قانون

- مادة اولى - تخفيض مجموع القيمة الحاصلة من ضم ضريبيتي الويركو واعشار الحبوب والحرير تحت اسم الضريبة الموحدة التي أجريت بسنتي ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بنسبة ١٥ في المائة.
- مادة ثانية - تتخذ القيم الحاصلة من مجموع ضريبيتي الويركو والاعشار تحت اسم ضريبة موحدة بعد تنزيل ١٥ بالمائة اساساً لتنظيم جداول التكليف بالضريبة الموحدة عن السني الاتية ابتداء من اول سنة ١٩٣٥.
- مادة ثالثة - ان المكلفين الذي يسددون ما عليهم قبل ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٥ من البقايا المترتبة عليهم عن كل من سني ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - يستفيدون من احكام هذا القانون.

نائب الشمال

محمد عبد الرزاق

الرئيس: اسمحوا لي ان أخلص لكم ما ذكر، ان الضريبة في مجموعها تستلزم التعديل. وستأتي الحكومة بمشروع قانون في اذار القادم تعدل به هذه الضريبة، الحكومة معكم قلباً وقالباً وتتعهد الحكومة بأن تأتيكم في شهر آذار بالقانون الجديد قبل استيفاء الضريبة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لخص حصره الرئيس الموضوع تلخيصاً صحيحاً وليس لي بأن ازيد عليه ما يأتي:

من المؤسف ان جميع الخطباء الذين تكلموا عن الحكومة قالوا عنها ان الحكومة لم تر شي، ولا تعرف شي، ولا تريد ان تعمل شي، فالحكومة تعمل ما عليها وما هو في الامكان عمله، ولكنني اقول انه يوجد قانون اساسي لهذه المسائل سيعرض على المجلس في اقرب وقت، فالحكومة تدرسه وستقدم به في مدة قريبة جداً يقولون لماذا لم تنزل الضريبة الموحدة كما انزلت ضريبة المسقفات فاجيب على هذا القول بأننا في سنة ١٩٣٣ انزلنا الضريبة الموحدة اعني حولنا الترييع الى ضريبة موحدة ولم ننزل المسقفات. والحكومة ستتقدم للمجلس بما يلزم في هذا الخصوص.

ان الحكومة ستؤجل البقايا ما عدا بقايا سنة ١٩٣٤ وهي ترجو ان يتعاون المجلس والحكومة لوضع اساس الضريبة.

الياس بك سكاف: تقول الحكومة انها ساعدت المزارعين، ما في احد سدّد ما عليه.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - الاكثرية الساحقة سدّدت في اوقاتها.

الياس بك سكاف: ابدأ ان الذي قدر باع املاكه وسدّد.

الرئيس: النظام يوجب ان تستعمل الفاظ شخصية.

الدكتور ايوب ثابت: لا اظن ان احداً من النواب الخارجين عن الملحقات يظن اننا لا نشعر معهم في كل شيء، لبنان جسم واحد يشعر معهم بكل ما يشعرون به، الزراعة اهم ما يكون في كل محل اخر، لا يظن اهل الملحقات اننا لا نسير معهم كنف لكتف، لو جيء الينا باقتراح محضّر لآريناهم على ماذا نصوت، وعلى كل حال يرى نواب الملحقات عندما يتقدمون الى هذا المجلس بكل ما يفيد مصلحة بلادهم اننا معهم وان الحكومة قبل غيرها تنظر بعين الاهتمام الى مطالبهم لانها كالأب والام للشعب، نواب الملحقات وبيروت وطرابلس كلنا ابناء وطن واحد هدفنا مصلحة البلاد وخدمتها ونحن مستعدون لنصوت معهم في كل ما يعود على مصلحة البلاد.

محمد بك عبد الرزاق: هل من مانع وضع اقتراحي موضع التصويت.

الرئيس: هي مسألة عشرين يوم فقط والحكومة تسعى وراء الفلاح.

محمد بك عبد الرزاق: انا اود ان اشكر الحكومة.

الرئيس: ارجوك القبول بجواب الحكومة، هل قبلت ذلك؟

صبري بك حمادة: انا لم اقل الحكومة اهملت مصالح الفلاح اشكر الحكومة لانها قامت بحقه وتوصلت لا يصاله الى ما اراد الوصول اليه. ولكن ما كانت النتيجة، الحكومة وعدت ان تأتي بمشروع في دورة اذار، ان الحالة التي نزلت بالبلاد تركتها في شقاء بسبب تقلب الاسعار ونزولها، الرجاء ان تؤجل المناقشة بهذا البند الى جلسة مقبلة لتخابر معها.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - نحن هنا في صدد تخمين واود ان اجيب بكلمتين على ما قيل، الحكومة تعتقد انها قامت بالواجب وستقدم بمشروع قانون وهي مستعدة لان تتفاهم مع النواب بهذا المشروع، وسأقف على آرائهم في النقاط التي يجب ان تراعى في صدد هذا القانون، اذا كان دفع المكلف يصير تساهل مع المكلف في الامر، من جهة البقايا وعدنا وسنقوم بوعدنا.

الرئيس: المجلس يأخذ علماً برغبة الحكومة ويرجوها سرعة تقديم المشروع والان لنرجع الى الموازنة.

البند الثاني - ضريبة الاراضي الموحدة - ٣٨٠ الف ليرة.

من يقبل بذلك يرفع يده؟

اكثريه

قبل المجلس .

البند الرابع - الاغنام - ١١٠ الف ليرة .

من يقبل بذلك يرفع يده؟

اكثريه

قبل المجلس .

البند الخامس - ضريبة الطرق - ١٣٠ الف ليرة .

محمد بك عبد الرزاق: كنت طلبت الغاء هذا البند، ان تحصيل هذه الضريبة يختلف حسب المناطق اختلافاً كبيراً فمنعاً لهذا الاجحاف اطلب الغاء او استبداله وأحب ان اعرف رأي الحكومة بهذا الخصوص .

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ان طريقة جباية هذه الضريبة تكلف الجباة ضعفي ما يكلف سواها من المتاعب والحكومة ترغب رغبة كبيرة في الغائها ولكن توازن الموازنة لا يتم بدونها الان حبذا لو كنا نتوفق لاجاد غيرها ونوفر على الحكومة عناء تحصيلها .

الرئيس:

البند الخامس - ضريبة الطرق ١٣٠ الف ليرة

من يقبل ذلك يرفع يده؟

اكثريه

قبل المجلس .

البند السادس - المناجم - الف ليرة .

الدكتور ايوب ثابت: هذا الرسم رهيد جداً من حيث قيمته واضراره كبيرة جداً، فالملتزمون يستعملون هذا الرسم للتضييق على الناس، صاحب مقلع اضطر ٣ مرات ان يدفع كل مرة خمس ليرات للملتزم غرامة، بناء عليه انا ضد مبدأ التلزم الذي تسمح به الحكومة لاشخاص في ان يحلو محلها، اطلب من الحكومة ان تستعيض بوجه آخر عن هذا الدخل كي لا يظلم الملتزمون الناس .

الشيخ فريد الحازن: ضريبة المقلع ضريبة زهيدة، لا تؤثر على الحكومة وتجبى بطريقة فظيعة، يمر الملتزم بالضيق اذا شاف فلاح عمل يتكش ارضه يقولو انت عمل تفتح مقلع، يعمل فيه محضر، كل يوم شكوى، وكل الايام محاضر شكوى .

الدكتور ايوب ثابت: انا طلبت الغاءها .

الأستاذ زكور: الاحجار التي تأتي من الخارج تعفى، الا يجب علينا ان نساعد المواد التي تخرج من ارضنا؟ انا

اقترح الغاء هذه الضريبة واذا كان من مانع لالغائها فلتذكر في الاسباب الموجبة.

الأمير خالد شهاب: هذا الرسم يحتوي على اسمين بعيدين عن بعضهما، لا يوجد عندنا في البلاد غير منجم واحد هم منجم الحمر في حاصبيا، لا اعلم كم تأخذ منه الحكومة، شكوى الدكتور ثابت والاستاذ زكور وجبهة اذا كانت الحجارة التي تأتي من الخارج معفاة الا تساعد الحجارة التي تخرج من ارضنا، فاذا كانت الحكومة توافق على الغاء رسم المقالع تحسن صنعا، أي ان تمتنع عن ملاحقة كل شخص يخرج ٤ احجار من ارضه.

ما هو السبب الذي يمنع الحكومة من اعفاء المقالع واستبقاء الرسم على المناجم.

الدكتور ايوب ثابت: انا بعرف الملتزمين سراقين، هل بند كله سرقة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - هذه الضريبة توحدت وهي تتناول امرين، المناجم والمقالع، فالمناجم ما عندنا منها غير منجم حمر حاصبيا، ولنا على صاحب امتيازته مقدرة معلومه تضطرنا الى تعديل المطالب كل سنتين ثلاثة تعديلا جديدا، جاءني من يوم شخص يطلب رخصة بالتفتيش على مناجم ذهب بالبقاع، ويعرضون على نبشها لقاء حصص وجعالات يعطاها، هذا من جهة المناجم، بقيت مسألة المقالع توجد لوائح فيها معلومة تذكر كل ما يجب ان يؤخذ على كل نوع من احجار المقالع، والحكومة تعد مشروعا بهذا القانون.

الدكتور ايوب ثابت: اذكر حضرة المدير انه يوجد قانون بهذا الخصوص.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا تقدر الحكومة ان تلغي قانون صدر بمرسوم الا اذا اتت بغيره، والحكومة التي لزمته هذه الضريبة لزمته قبل ان تعرف الضجة التي احدثتها، وقد وزعت الحكومة اعلانات في الشوارع يعرف فيها المكلفون الرسوم التي يتوجب عليهم دفعها، وهي تدرس اذا كان يمكن الغاؤها، وستوقف المجلس على نتيجة هذا الدرس.

الدكتور ايوب ثابت: انا اعرف ان الحكومة يلزمها ضرائب لتعيش، ولكن ما اكرهه هو هذا التلزم، اذا كان يمكنها ان تخلص من الملتزم يكون اوفق، ولنا امل انه في السنة القادمة لا يكون لهذه الضريبة ذكر في الموازنة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - اصرح باسم الحكومة بأنه سوف لا يكون تلزم بعد الان.

الدكتور ثابت: انا لا اريد الغاء الضريبة في مقالع يربح اصحابها الوف الليرات، انا اريد الغاء الالتزام فقط.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - في مقالع يربح اصحابها الوف الليرات.

الاستاذ زكور: انا تكلمت في مبدأ اساسي، المواد التي تأتي من الخارج تساعدنا والمواد التي تخرج من ذات البلاد نضرب عليها الضرائب.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا اعلم اذا كانت الاحجار التي تأتي من الخارج معفية.

الياس بك السكاف: قال المدير ان الذهب داخل بالالتزام اذا كان داخل خذوا منه .

الرئيس: تلخيص البحث الاعتراض على ملتزم يغتصب اموال الاهالي ، الحكومة اجابت انها سوف لا تلزم السنة الآتية ، وقد اخذ المجلس علماً بهذا التعهد .

الامير مجيد ارسلان: يوجد رسم على الطين الذي يؤخذ للفخار الامل اعفاء هذا الرسم ايضاً باعتبار انه من رسوم المقالع .

الرئيس: من يقبل في الرقم الوارد في البند السادس فليرفع يده؟
اكثرية

قبل المجلس .

وقد رفعت الجلسة في نحو الساعة السادسة ونصف مساء .

رئيس مجلس النواب

بترو طراد

امين السر المنتخب

مجيد توفيق ارسلان

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس

في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة .
- ٢ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - كلمة الاستاذ زكور .
- متابعة المناقشة في الموازنة العامة .
- ٤ - المناقشة في الباب الثاني والثالث حتى السابع من موازنة الواردات .
- ٥ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة .
- تلاوة اقتراح حضرة النائب الاستاذ واهرام ليلكيان بخصوص الغاء القرار ١٨٤١ تاريخ ١٣ آب سنة ١٩٢٨ .
- تلاوة اقتراح من حضرة النائب نجيب بك حنا الضاهر .
- تلاوة عريضة من بعض اهالي جونية والمعاملتين اصحاب الاملاك التاخمة للبحر يشكون فيها من معارضة مفتش البحرية التجارية ومأموري الجمرك لهم ومنعهم من حق التصرف باملاكهم التي يحدها البحر .
- تلاوة تقرير لجنة العدالة والادارة المتعلق :
- باقتراح بشاره بك الخوري بشأن تسجيل العقود ذات التاريخ الخاص .
- بالمشروع الوارد في المرسوم رقم ١٠٠٤ المتعلق بمياه النعص .
- بالمشروع الوارد في المرسوم رقم ١٢٣٧ المتعلق بتعديل الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي عدد ١١١ تاريخ ١٤ كانون الاول سنة ١٩٣٣ .
- عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ برئاسة الاستاذ حضرة بترو طراد وعضوية اميني السر الامير مجيد ارسلان والاستاذ

كميل شمعون وحضور جميع النواب ما خلا حضرات النواب نجيب بك عسيران، الشيخ ابراهيم المنذر، صبري بك حمادة، الاستاذ حميد فرنجية المتغيين بعذر مشروع.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات عبدالله بك بيهام امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية.

وقد حضر هذه الجلسة المسيو لافون مندوب فخامة المفوض السامي.

افتتاح الجلسة

الرئيس: فتحت الجلسة لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة المحضر).

الرئيس: هل لاحد ملاحظة على المحضر؟

الاستاذ خباز: كانت قررت الرئاسة اختصار المحضر صار المحضر مطولاً.

الرئيس: هل لاحد ملاحظة؟

سكوت

صدق المحضر.

الرئيس: قبل المباشرة ومتابعة درس الموازنة ورد للرئاسة اشعار النائبين ميشال زكور والشيخ فريد الخازن.

ولما لم يتمكن من تلاوته شخصيا اطلب من واضعه تلاوته.

فتلا الاستاذ زكور الكلمة الآتية:

في الحفلة التي اقامها هذا المجلس لخدمة النائب الفرنسي المسيو بول باستيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي تكلم فخامة المفوض السامي في موضوعين هامين هما الدستور والمنوبول.

اما الدستور وما جاء في خطاب فخامته عنه، فاننا نعتقد ان الشعب اللبناني الذي استحق عام ١٨٦٠ - باعتراف الدول الست العظيمة - ممارسة الحكم النيابي في عهد مجلس ادارته الكبير طيلة ستين سنة، والذي استحق عام ١٩٢٦ دستوره المعروف فمارس الحكم النيابي الدستوري في ظله طيلة ست سنوات اعترف فخامة المفوض السامي السابق المسيو بونسو نفسه بنجاح تجربته امام لجنة الانتدابات رغما عن انه عاد فعلق هذا الدستور لاسباب معروفة.

ان هذا الشعب اللبناني لا يمكنه ان يكون اقل نضوجاً في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٤ منه في عامي ١٨٦٠ و

١٩٢٦ بل نعتقد انه من الضروري ان يتقدم في طريق الحكم الذاتي تحت ارشاد الدولة الصديقة فرنسا.

لذلك نرى من واجبنا ان نصر على المطالبة بحققنا المشروع في دستور عام ١٩٢٦ الذي علقه المفوض السامي

السابق واعاد قسمه منه فخامة المفوض السامي الحاضر الكونت دي مارتيل. ذلك الدستور الذي وضعه مجلس نواب لبناني باشراف الدولة المتدبة ثم اعلنه رسمياً مندوبها العالي. وسجل بعد ذلك في جمعية الامم.

واما فيما يتعلق بنظام المونوبول فاننا رغم اعتقادنا الثابت بان نظام البندول هو افيد للبلاد ولابنائها وانه يحفظ للبنانيين مئة في المئة تقريبا من الايدي العاملة فيه، ويترك المجال فسيحاً لعشرات الالوف من العمال اللبنانيين للعمل في ظله بينما نظام المونوبول يجعل عدد العمال محصوراً، وانه كان بالامكان زيادة رسم البندول لتحسين موارد الخزينة عدا عما يربحه الزراع من حرية والمستهلك من مزاحمة الاسعار، اجل عدا كل ذلك وسواه من الاسباب فاننا نرى من حق مجلس النواب درس كل مشروع تتعلق به مصلحة اللبنانيين، سواء تعلقت به مصلحة السوريين او لم تتعلق، اذ ان كل نظام عام في هذه البلاد لا بد ان تتعلق به مصالح السوريين واللبنانيين معاً، فاذا كان على مجلس المصالح المشتركة وحده درس هذه الانظمة العامة فماذا يبقى اذ للمجلس النيابية.

واستناداً الى هذا الحق نرى من واجبنا ان نعترض على كل تشريع تتعلق به مصلحة لبنان ولا يرسل الى هذا المجلس للدرس والمناقشة والتقرير.

بيروت في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

نائب لبنان: ميشال زكور

نائب لبنان: فريد الخازن

الشيخ فريد الخازن: في الجلسة الماضية كان حضرة الرئيس وعدنا باعطاء بيان عن اعمال لجنة المونوبول، وفي جدول اعمال هذه الجلسة ما في شيء اذا جينا لنحكي بتقولوا مش مذكور في جدول الاعمال، انا احتج باسم ٥٠ الف نسمة على المونوبول. ليش انتخبنا اللجنة؟ حتى يبلغونا المونوبول، الجرائد بلغتنا اياه.

الرئيس: قدم طلب باستضاح اللجنة وهي تقدم ايضاحاً.

الشيخ فريد الخازن: واجبات اللجنة ان تجاوب، لا هي بتجاوب ولا بتخلونا نسأل، رُفَعوها شوي.

الرئيس: لأمير خالد شهاب والاستاز خباز - بما انكم اعضاء في اللجنة عليكم ان تستعدوا لتقديم بيان بهذا الخصوص، والان نعود للمناقشة بالموازنة.

الاستاذ خير الدين الاحدب: اتفقت شركات البنزين مع بعضها فرفعت الاسعار ارتفاعاً كبيراً، فهل للحكومة علم بهذا الخصوص وهل في امكانها ان تحول دونه؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية سنستقصي عن هذه المسائل ونجيب المجلس.

الامير مجيد ارسلان: ما عندها علم ولكن هل تعرف لماذا زيد ثمن صفيحة البنزين ١٥ قرشا.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - هذه مسألة تجارية بحتة وعلى كل حال الحكومة ليست بشيء في هذه المسألة، البنزين مش محتكر.

الأمير مجيد ارسلان: راح تصفي احتكار.

الأستاذ خباز: الحكومة ما لها مراقبة واطلاع؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ما لنا شيء.

الأستاذ خباز: احب ان اتكلم بالفرنسوي ليطلع حضرة المندوب على ما اريد قوله، (وبعد ان لخص حضوره الحكاية) لا يجوز ابدا لهذه الشركات ان تتفق على زيادة الاسعار وتحدث قلقا في البلاد. كل زيادة في اسعار البنزين تحدث فوضى في البلاد.

الدكتور ايوب ثابت: كنت اريد ان اقول ما قاله حضرة النائب بشركات البنزين ليست شركات تجارية حرة كبقية الشركات واطن انه يوجد قانون على المحروقات وغيرها كالثلج وقد سجن ثلاث باعة من باعة الثلج بسبب ارتفاع سعره، فما هو الثلج بالنسبة للبنزين واهميته. وكما قلت لا يمكن اعتبار هذه التجارة تجارة بحتة، احيانا ينزل سعر البنزين نزولا فاحشا وعندما تتفق الشركات يرتفع ارتفاعا كبيرا. لذلك يجب ان تقف هذه المضاربات عند حد لان هذه مصلحة عامة تتعلق بالوف الاشخاص، في بلاد اميركا على ما اعلم هذه المضاربات ممنوعة، انا اتكلم في هذه المسائل مع علمي الاكيد ان البلاد في حاجة لرأسمال، ولكن عندما يريد الرأسمال ان يأكلنا افضل ان نبقي بدون رأسمال، فأرجو حضرة المندوب ان يبلغ من يلزم بوجوب وضع شركات البنزين تحت مراقبة، وليس هذا هو رأيي فقط بل رأيي البلاد كلها.

الامير خالد الشهاب: الم حضرة الزميل الدكتور ثابت باكثر مما كنت اريد ان اقله، لا يجب ان نترك الشركات ان تفعل ما تريده. بالامس اشترت احدى الشركات كل البنزين الموجود في هذا البلد وبعد ان اشترته رفعت سعره، اريد ان انبه الحكومة وحضرة المندوب الى ان الشركات في فلسطين لا تقدر ان تعمل هذا العمل الا بعد اخذ رأي الحكومة المحلية فنحن لا يمكننا ان نقبل بهذا الشيء لان هذه المسألة لها اهميتها في حياتنا الاقتصادية.

بشارة بك الخوري: كانت لي كلمة عمومية اقولها في الضرائب غير المباشرة فاذا ارادت الرئاسة ان تحصر البحث في مسألة البنزين.

الرئيس: قدمت الحكومة بيان شفاهي قالت فيه بان مراقبة الشركات الاجنبية تتعلق بالمفوضية فهل تطلب من المجلس ان يطلب من الحكومة باسمه سؤال المفوضية وضع مراقبة على هذا الامر؟

الاستاذ اده: قبل ان نعترف بان الحكومة ما عندها طرق نطلب منها نفسها ان تفعل ما يلزم قبل ان تكلف المفوضية وانا اعتقد انه في امكان الحكومة نفسها ان تفعل اللازم.

الرئيس: كأنك تطلب من الحكومة المداخلة تجارياً.

الاستاذ اده: لا اطلب المداخلة ولكن الحكومة لها طرق هي تعرفها، وغاية ما ا قوله هو انه لا يجب عليها ان تتكل على المفوضية.

الأستاذ خباز: نعمل اقتراح للحكومة وهي تفعل ما تراه موافقا، واذا كانت لا تقدر وحدها على القيام بهذا الامر تراجع بخصوصه من يلزم.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - سألني حضرة النائب الاستاذ خباز اذا كان يوجد نص يساعد الحكومة على المداخلة فأجبت لا، والحكومة لا علاقة ولا علم لها بهذه القضية، وهي لا تنوي ان تزيد رسم البنزين والتشريع الحالي لا يمكنها من المداخلة، الحكومة في الوقت الحاضر تدرس القضية وتتفاوض مع المفوضية العليا لرفع هذا الضرر، واذا اقتضى الامر النزول عند فكر الرئاسة فالحكومة لا تتأخر ان تأتي بالمشاريع اللازمة.

الشيخ فريد الخازن: اذا كان لا بد من احتكار احتكروا البنزين بدل الدخان وبدل من الاحتكار عن ابو جنب. بشارة بك الخوري: البنزين قبل الخبز، لانه يعيش منه الوف من الناس، يجب على الحكومة ان تستعمل كل الطرق لمنع ذلك، واذا ارادت ان تأتي بمشروع قانون بهذا الخصوص فالمجلس يصادق عليه لاننا لا نقدر ان نعتبر البنزين كمادة تجارية، لذلك الفت نظر الحكومة الى هذه النقطة.

الرئيس: اخذت الحكومة علما بهذا الخصوص، والآن نرجع الى المناقشة في موازنة الواردات، الباب الثاني - الضرائب والواردات غير المباشرة - رسم البنزين ٣٥٠ الف ليرة والرسوم القضائية ١٨٠ الف ليرة.

الشيخ بشارة الخوري: يعلم الجميع ان المكلف اللبناني لا يشعر بهذه الرسوم والتكاليف كما يشعر بغيرها، وهذه الضرائب متنوعة منها البنزين وقد افاض الزملاء بالكلام عنه ومنها هذه الرسوم القضائية التي تقدر وارداتها بقيمة ١٨٠ الف ليرة في السنة.

لقد اصبحت هذه الرسوم القضائية باهظة لا تطاق حتى ان الحكومة شعرت بهذا العبء الثقيل فوعدت في فلكة موازنتها بتخفيضها، فالوكالة العامة التي كانت تكلف ٤٠٠ غرش لبناني اصبحت تكلف ٩٠٠ غرش والخصوصية تكلف ٣٥٠ غرشا لبنانيا، واذا اخذنا الرسوم القضائية واحدة واحدة وجدناها في مثل هذه الحالة من الارتفاع. فاذا اراد التاجر مثلا ان يقدم دفاتره ليؤشر عليها مثلا واراد ان يقدمها لكاتب العدل أو للمحكمة يستوفي على كل صفحة من دفاتره رسما معينا، واذا اراد يقدم الدفاتر للمحاكم المختلطة يستوفي منه رسم آخر.

واذا رجعنا الى رسوم التسجيل نجد ان الحكومة انزلت الرسم هنا من ٥٠ في الالف الى ١٥ في الالف على الاملاك المبنية، الا انني اود ان الفت نظرها الى مسألة، فقد اعفت البناء الجديد غير انها اشترطت على الباني تسجيله، ولما كانت الحكومة قد انزلت القيمة التخمينية على اجور الاملاك المبنية ٢٠ في المئة فيجب انزال هذه القيمة ايضا على الاملاك التي تأتي الطابو لتسجيلها،

ولا اظن ان هنالك مانعا يحول دون هذه الفكرة.

وسأتكلم الآن عن رسم الطوابع، ارى ان الحكومة وضعت تشريعا جديدا بقانون تشريعي زادت فيه رسم الطوابع فبدلا من ٣٢ في المئة زادت القيمة على قياس نسبي، ومن الامثلة على فداحة هذا الرسم انه اذا ارادت شركة من الشركات ان تعمل عقداً تمهيدياً يجب ان تدفع واحداً في الالف على كل نسخة من النسخ التي تسجلها وذلك على مشروع لم يتم، فننبه افكار الحكومة الى هذه المسألة لانه اذا كان الرسم معتدلاً يقدم الناس على تسجيل العقود والاوراق على اختلاف انواعها بخلاف في اذا كان الرسم فادحاً.

وهنا اعطي نصيحة عامة ضد كل تشريع يجري ضمن اربعة حيطان لانه لا يمكن ان يصل الى الغاية المطلوبة، ان المناقشة وتبادل الاراء في مسائل التشريع هي احسن من كل شيء، فقد تقع على رجل تكون له خبرة وافية يعطيك رأياً مفيداً، ومن احتكاك الآراء تظهر الحقيقة.

اما رسوم التبغ والتبناك فمن الصعب بحث بها الان بعد البحث في المونوبول والبندول، واذا جاء المشروع الى هذا المجلس كان في الامكان ابداء ملاحظات عامة عليه، لذلك لا يمكننا البحث به وانما نتمنى ان يجيء الى هذا المجلس ليجري البحث به بصورة عامة ومعتدلة.

والان سأتكلم عن المصالح المشتركة، ان الحكومة لم تستوف حصتها من هذه المصالح منذ مدة من الزمن، فيجب ان تعطى لنا حصتنا لنقوم بها بالاعمال التي نحتاج اليها. ولو كان دخلنا من هذه الحصة دخلاً واسعاً لاستطاعت الحكومة من ان تقوم بكثير من الاعمال النافعة.

سألني حضرة الاستاذ الاحدب عما فعلت اللجنة البرلمانية الجمركية واجبته على سؤاله، توجد مواد نشترها من الخارج فالطريقة المتبعة في فرض رسوم الجمارك تقتل التجارة، والطريقة المتبعة في فرض بعض الرسوم والضرائب المباشرة وغيرها (فيسكاليته) تقتل التجارة وتمنع المستهلك من ان يستهلك.

هذه هي الملاحظات العامة اردت ان ابدىها بمناسبة المناقشة في هذه الارقام المذكورة في الباب الثامن من موازنة الواردات واراها مطابقة على التعامل وعلى المصلحة العامة، واذا كنا نطالب بحقنا من المصالح المشتركة فانا اعتقد، ان السلطة لا تشك باننا نطالب بها بحسن نية، ففيتنا ونية المجلس سليمة جداً ونود ان يعبر عنها للمراكز اللازمة لاننا نعبر عن رأي التجار العام خصوصاً وقد بلغت الحالة التجارية في الوقت الحاضر اسوأ حالة يمكن ان تصل اليها.

الاستاذ شمعون: احب ان اتكلم في موضوع خاص يتعلق بتنفيذ الرهون، انما بما ان هذا الرسم اصبح بعد التشريع الجديد معروفاً برسم التسجيل، فضلت ان ابحت عنه بطريقة عامة، كان تسجيل الرهون قبلاً من صلاحية الدوائر العقارية فاصبح الان من صلاحية دوائر الاجراء، فقد كانت الدوائر العقارية تستوفي على هذا الرسم ١٠ في الالف فاصبحت دوائر الاجراء تستوفي عليه

٢٥ في الالف او ٣ ونصف في المئة، فاذا نظرنا الى هذه المسألة من النقط العامة نقول انه كانت توجد دائرة صالحة للرهن كانت تستوفي ١٠ في الالف فهل يجوز ان يغير الرسم وان يصبح ٢٥ في الالف بسبب تغير دائر فقط.

فلو قلنا ان هناك مبرراً ومعاملات وان دائرة الاجراء تباع املاكاً بالمزاد العلني، فقد كانت الدوائر العقارية تعمل ذات المعاملة وبذات الشكل فهل يتغير الرسم بمجرد انتقال المعاملة من دائرة الى دائرة، كلا، فالمعاملات هي هي وكان يجب ان يبقى الرسم هكذا على حاله. ايها السادة، كانت الحكومة تستوفي واحد ونصف في المئة لقاء تسجيل الرهن فزيد هذا الرسم واصبح ٢ ونصف في المئة، عدا عن رسم تطالب به البلدية اليوم وعدا عن رسم آخر يقال له رسم دلالة فيصبح الرسم ٧ في المئة على معاملات تسجيل الرهن، في حين انه في الجبل دلالون ابتدأت دائرة الاجراء من شهرين بتنفيذ هذه المعاملة وكان تأثيرها سيئاً كتأثير كل ضريبة غير عادلة من اولها عندما وضعت ضريبة الرهن اريد بها تسهيل التعامل بزيادة الثقة بين الناس ورغبة في حمل اصحاب المال على اعطاء اموالهم، فكل معاملة تعيق هذا التسجيل يعيق حركة الثقة، وهربا من هذه الرسوم الفادحة اخذ صاحب المال يطلب معاملة اجراء بيع قطعي صوري ويعطى الراهن ورقة بانه متى اعاد له المال يعيد له الملك، ولكن ما هي قيمة هذه الورقة التي يعطيها المشتري بهذه الصورة، لذلك اقول ان معاملة تسجيل الرهن والضرائب المفروضة عليها تتعلق بجميع اقتصاديات البلاد لذلك اطلب من الحكومة تنفيذ النظام الذي كان معمولاً به امام الدوائر العقارية بدلا من المعمول به الان في دائرة الاجراء.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - تدرس الحكومة الان هذه المسألة بعد ان انتقلت هذه المعاملات من الدوائر العقارية الى دوائر الاجراء وبعد تدقيقها ودرسها تجب الحكومة المجلس بما يجب بشأنها وستقدم الحكومة الى المجلس مشروع قانون بهذا الخصوص.

الاستاذ اده: اذا كان العمل الواحد له رسمان في الدوائر العقارية ١٠ في الالف وفي دوائر الاجراء ٢٥ في الالف فماذا تفعل الحكومة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - الجواب سهل، تطبق رسماً واحداً من الرسمين.

الامير خالد شهاب: من اين زادت الرسوم القضائية ٣٠ الف ليرة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - زادت بسبب تطبيق قانون وجبات.

الاستاذ خير الدين الاحدب: اسأل مدير المالية هل يوجد مدير التسجيل العقاري في البقاع او غير البقاع.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ان الحكومة لديها مشروع تتقدم به في دورة اذار، توجد هذه الرسوم في كل البلاد.

الرئيس: لمدير المالية - اصبحت المشاريع التي تعد الحكومة لتقديمها في اذار كثيرة، ودورة اذار قريبة.

الدكتور ايوب ثابت: اريد ان اعرف اذا كان قانون التمغة يشمل كل الطوابع، كان في ورقة بول ب ٢٥ غرش الى ٥٠ ليرة انتقلت مرة واحدة الى ٥٠ غرش - ٥٠٠ ليرة، فموجب أي شيء انتقلت؟.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - بموجب قانون اشتراعي.

الدكتور ايوب ثابت: آه، بموجب قانون.

الشيخ فريد الخازن: ضريبة العرق تدفع خمس ست ضرائب مختلفة، ضريبة العرق وضريبة السبورتو وضريبة البيع، هل مش ممكن توحيد هل الضرائب كلها، العرق العاقل عمل يزاحم عرق العنب جداً، ارجو تعديل قانون المسكرات، مسألة العرق يوازي الدخان باهميتها، نترجى وضع نظام جديد.

الامير خالد شهاب: يكفي محصول الكرم ما انتابها من الضربات و الازمات ونسأل الله ان لا تأتي هذه الضربات على ما بقي منها، هذا الرسم على نوعين قسم تستفيد منه الاقضية وقسم تستفيد منه الحكومة، ويجب ان يكون هذا الرسم منصفاً، كما عرض لنا فدرسنا المسألة الجمركية، والطلب الذي طلبه الياس بك في محله، ان النظام الذي وضع هو نظام غير عادل، وهذه الصعوبات يشعر بها الاهالي اكثر من الحكومة، واعتقد انه يجب على الحكومة تكون متساهلة في مثل هذه الاصناف، فالاحتياطات التي تحتاط لها الحكومة لمنع النهرب ثقبلة وتعرقل التجارة ولا يمكن ان بهذا الشكل، يجب على الحكومة ان تستبدلها بغيرها، لهذا الفت نظر الحكومة الى وجوب التساهل بتعديل هذا القانون.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - كان يوجد تشريع يترك لكل مجلس قضاء قطع فئة المسكرات، وكانت تحدث مزاحمت تجارية بين قضاء وقضاء تؤثر على السوق، فبينما كانت مرجعون تقطع فئة العرق باربعين غرش كانت زحلة تقطعها بثمانية غروش، وقد جاء المرسوم الاشتراعي سنة ١٩٣٣ وحدد هذا الرسم، توجد مزاحمة بين عرق العنب والسبورتو ويطلب من الحكومة بحق حماية عرق العنب، فستؤلف الحكومة لجنة تقوم بدرس هذه المسألة وستتقدم للمجلس بما يجب فاذا كان الرسم المفروض في تشريع سنة ١٩٣٣ فادحاً يطلب تنزيله او تعديله فقد جاء من جهة ثانية بفائدة الاعمال السبورتو في البلاد، وازيد على ما قلته ان الحكومة قررت استحضار عدادات لمعرفة الكمية التي تدرها هذه المعامل، فالحكومة تدرس كيفية معرفة عرق العنب من عرق السكر او غيره ومعاينة كل من يخالف هذه البضاعة الوطنية.

الرئيس: ما قول الحكومة في طلب الياس بك السكاف تغيير قانون المسكرات؟.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - تغييره لا. ولكن تعديله، ولا خوف من ان تقول لي في اذار قريب اذا كنت اقول لك اقدم مشروعاً به في نيسان القادم، اترك لي الامر.

الياس بك السكاف: بخصوص اختلاف مجالس الادارة في الاقضية، هيدا صحيح، ولكن اختلاف الفئات سببه

الاسعار المحلية في كل منطقة .

الدكتور ايوب ثابت: تكلم حضرات النواب في مسألة العرق، بقي ان اقول كلمة في مسألة الكحول الوطنية والرسوم على الكحول الاجنبية، ان البلاد تقطع منها كمية كبيرة ويجب ان نمنعها بمنع ارسال النقود الى الخارج ويرفع الرسوم على الكحول الاجنبية، الحكومات التي تصنع بلادها السيروتو ولا تحمي حماية كافية تضطر الى قفل ابوابها .

كان يؤخذ من السيروتو الذي يأتي من الخارج ٤٠٠ في المئة فانزلت هذه الفئة، وقد كان هذا التدبير يعتبر صحيحاً لو لم تساعد الحكومات الاجنبية معامل السيروتو عندها لمزاحمة السيروتو الاجنبي عنها، فانه لا يكفيننا ان نفرض رسماً عالياً على السيروتو الاجنبي بل يجب علينا ان نعطي معاملته مساعدات مالية ويجب ان يوضع تشريع خاص بهذا الشأن .

الامير خالد شهاب: الاقتراح يعمل الان .

الأستاذ خباز: كنا كم واحد طلبنا من المدير تاجيل البحث في رسوم المسكرات ليصير معنا وقت، فاجاب انتم تصوتون على تقديرات وتباحثون فيها في جلسة مقبلة .

الرئيس: لالياس بك سكاف - التصويت على هذا البند لا يمنع من تقديم مشروع قانون بهذا الخصوص متى شئت .

الياس بك سكاف: الاقتراح يقول بالرجوع لقانون سنة ١٩٣٣ .

الرئيس: مش ممكن انت جيب مشروع قانون، يحق لك ان تقدمه بصورة قانونية .

رسم البنزين ٣٥٠ الف ليرة .

من يقبل هذا الرقم فليرفع يده؟

اكثريه الخ . . .

رسوم المسكرات ٦٠ الف ليرة .

الأستاذ خباز: انا راح احصر البحث بالسيروتو، ولكن هذا لا يمنع اليوم من البحث باقتراح السكاف .

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - يوجد اليوم قانون معمول به فثلاثة اسطر اقتراح لا يمكن ان تلغي هذا القانون، فعلى حضرات النواب ان يضعوا هذا المشروع وان يتقدموا به .

الرئيس: من يقبل الرقم الوارد في البند الثاني عشر: المسكرات ٦٠ الف ليرة فليرفع يده .

اكثريه

قبل المجلس الخ . . .

رسوم التبغ والتبناك ٤٨٠ الف ليرة.

الأستاذ اده: التبغ والتبناك، كم هي تقديراتها الحقيقة؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - ٤٥٠ الف ليرة لسنة ١٩٣٤.

الرئيس: من يقبل هذا الرقم فليرفع يده؟

أكثرية

قبل المجلس.

رسم الكبريت ٥٠ الف ليرة.

الأستاذ زكور: هل البندول يبقى على الكبريت؟

الدكتور ايوب ثابت: الكبريت صناعة جديدة في بلادنا والذي افهمه ان الصناعات الجديدة تشجع لا تقاوم، هل يقدر حضرة المدير ان يقول لي كيف تعين الحكومة على صنف الف وعلى صنف مئتين وعلى صنف لا شيء، هذا الذي افهمه بفلسفة الضرائب.

الأستاذ شمعون: ازيد كلمة على هذا القول، كان عندنا معملان في الشياح والدامور، اقل معمل الدامور وبقي معمل الشياح.

الأستاذ زكور: معمل الشياح شغل النصف وصرف نصف العمال.

الدكتور ايوب ثابت: طلبي عدل حتى اكثر من عدل، ما بتقدر الحكومة تجاوب، ما عندها جواب؟.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا تقدر الحكومة ان تستغني عن هذا المبلغ هذه السنة، ان اسباب اقفال معمل الدامور مشكوك بها، اقدر ان اؤكد انه عمل يشتغل، ام اسباب عدم اشتغالها طيلة ايام الاسبوع فلان كمية ما تصبغه تفوق كمية مقطوعية البلاد، لو شغل كل المكنتات التي عنده لكان يكفي كل البلاد الواقعة تحت الانتداب ويفيض عنها.

الدكتور ايوب ثابت: نعلم كلنا ان جميع الحكومات تضع ضرائب عالية على الكحول والشحيط، ولكن ما اريد ان اقول هو ان الصناعة الجديدة تحتاج الى تشجيع، واذا كان ما تصنعه يزيد عن المقطوعية هذا امر اخر، لا اطلب الغاء الرسم في هذه الجلسة بل اكتفي بلفت نظر الحكومة لاستبداله في السنة القادمة.

الشيخ بشارة الخوري: الى الان لم تنشأ عندنا صناعة تقدر تكفي حاجة البلاد، فاذا كانت هذه الصناعة تقدر ان تحقق هذه الغاية تكون هذه الصناعة هي الغاية المنشودة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - استجلاّب الكبريت الاجنبي في الوقت الحاضر ممنوع تقريباً.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - والسبب تو ممنوع ايضاً.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - كنت احب ان لا اتوسع في هذه القضية ولكنني قلت ان هذه الضريبة من الضرائب غير المقررة التي كانت الحكومة مزمنة على وضعها، اشتغلت معامل الكبريت مدة غير يسيرة من الزمن بصنع العلب وانزلتها بعد ذلك الى السوق فبقيت فيها مدة شهور، وبدون بندرول زمنا فكمشنا كمية منها ولا يزال الى الان كمية بدون كمش، وقد صرح لي اصحاب المعامل انفسهم بذلك، فقد اشتغلت هذه المعامل في وقت من الاوقات بكثرة لهذا تعود الان الى حالتها الطبيعية.

الشيخ فريد الخازن: معمل السيبرتو كان رأسمالو ٣٣ الف ليرة ذهب سكر لكثرة الضرائب ، هذا السيوفي توقف عن الدفع وكل تاجر عرضة لمثل هذه الحالة .

الأمر جميل شهاب: مدير المالية - أنا أقول ان الحكومة تفرض الضرائب التي تحتاج اليها لحفظ قوامها وتجتهد ان لا تكون هذه الضرائب باهظة، ذكر حضرة النائب اصحاب معمل السبوتو في انطلياس وقال انه ففعل بسبب الضرائب وانا اؤكد له انه اسباب القفل كانت غير ذلك.

اصوات - شو ہی الاسباب؟.

الأمر جميل شهاب: مدير المالية - الاسباب شتى، مندرسها ومنشوف. ثم ان كانت تدفعه محلات السيوفي هي دون الالف ورقة، مع تخفيض ٣٠ في المئة، فهذه القيمة لا تسبب اغلاق محل كمحل السيوفي، فقد كان الاولى معرفة هذه الحقيقة قبل الاخذ بهذه الاقوال وقبل ان يقال ان الحكومة هي التي خربت المعامل.

اشار حضرة الامير خالد شهاب الى مسألة كان فاتحني بها بناء على طلب اصحاب معامل الكبريت، وهي ان تسلفهم الحكومة اثمان البندول لقاء ضمانات يقدمونها لها، الحكومة ليست بنك ولا تقوم باعمال صيرفة فقد اشترطت الحكومة عليهم بان تقدموا لها ضمانات مقبولة ولا تزال عند شروطها الى الان، وقد اعترض احد اصحاب البنوك على الحكومة بحجة انها تتجاوز عملها الى عمل اشغال البنوك.

الرئيس: نريد ان نخلص الموازنة باقي منها خمسة ابواب.

الدكتور ثابت: اذا قبل الامير جميل هذا الشيء يكون مسؤولاً لان الحكومة لا يحق لها قبول ضمانات. الامير جميل شهاب: مدير المالية - بخصوص الاربعمئة الف ليرة انا مستعد اقبض ولكني لا اعتقد ان المفوضية تفكر ان تدفع اكثر من هذا المبلغ.

الرئيس: مدفوعات للخزينة من فضلات حساب المصالح المشتركة ٤٠٠ الف ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده؟

اكثريه الخ...

الشيخ فريد الخازن: بند الاحراج كل شخص زارعلو شجره قدام بيتو بدو يقطع منها شقوق غصن بدو يجي يأخذ رخصة من الحكومة، منترجي تخفيف هل معاملة شوي.

الرئيس: من يقبل هذا الرقم يرفع يده؟

اكثريه الخ...

واردات البرق ١١٦ الف ليرة.

الاستاذ خير الدين الاحدب: شو سبب نقص واردات البرق والبريد؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - سبب هذا النقص التلفون.

الدكتور ايوب ثابت: واردات مصارف الاستثمار عبارة عن أي شيء، هل واردات البنوك منها؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - لا.

الرئيس: من يقبل بهذا الرقم يرفع يده؟

اكثريه الخ...

رسوم الملاهي ٤٠ الف ليرة.

الأستاذ زكور: وعدت الحكومة استبدال رسوم الملاهي برسم مقطوع في شباط او اذار، والاموال المودعة في البنك كم تأخذون فائدة عليها؟

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - يوجد اتفاق بيننا وبين البنك عليها، على سعر الحدين الاعلى والادنى في فرنسا.

الأستاذ زكور: الحكومة المصرية تأخذ ٣٢ في المئة، الا يمكن الحكومة ان تعدل اتفاقيتها مع البنك بهذا الخصوص.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - الاتفاقية اشبه شيء بقانون ممكن هذا الشيء متى انتهت مدة هذه الاتفاقية التي اصبح انتهاؤها قريباً.

الرئيس: من يقبل هذا الرقم يرفع يده؟

اكثريه الخ...

فائدة الاموال المحفوظة بالمصارف ٢٠ الف ليرة.

الشيخ فريد الخازن: الاحتياطي فين بيصفي وايش بيعملوا فيه والبيزيد منو ليش ما يعملوا فيه مشاريع عمومية نافعة.

الامير خالد شهاب: ان الاموال الموضوعه في البنك هي في حالة حسنة، ولكنها دليل على ان لنا اموال هناك في البنك.

الدكتور ايوب تابت: لي سؤال، هذه الاموال المدووعة في البنك من فين؟ هل من اموال المصالح المشتركة. الاستاذ شمعون: نعم. الاموال التي تعطى لبعض الاعمال النافعة هي من اموال المصالح المشتركة (يعني من دهنو سقيلو).

الرئيس: من يقبل هذا الرقم يرفع يده؟

اكثريه الخ...

مجموع الواردات العمومية ٤ ملايين و ٦٢٢ الف و ٢٠٠ ليرة لبنانية سورية.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - توجد بعض ارقام يجب التصديق عليها، عند درس موازنة النفقات اقتضى الامر زيادة موازنة مجلس النواب، فبعد درس هذه الموازنة وجدت غير متفقة مع الواقع ان كان من جهة عدد السكرتيرية او من جهة عدد الخدم لذلك رؤي بالاتفاق مع الرئاسة زيادة حاجبين وخادم ورؤي جعل المصاريف متفقة مع حاجات المجلس فزيدت مخصصات المجلس ٢٢١١ ليرة، فاذا شاءت الرئاسة وشاء المجلس التصديق على هذا الاعتماد.

الرئيس: من المعلوم ان موازنة المجلس مناعة بالمجلس وبرئيسه وعند اللزوم نفعل ما نراه لازماً.

من يوافق على هذا الاعتماد فليرفع يده؟

اكثريه

قبل المجلس الزيادة.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - طلب المجلس ان يعتبر افراد البوليس كافراد الحكومة بخصوص ترقيهم وان كان لهم نظام شبيه بالنظام العسكري وسلم رواتب خاص بهم، وان يكن ذلك فالحكومة تنشيطا لافراد هذا السلك الذين يحافظون على الامن لا ترفض الحكومة ان يشمل النظام العام هؤلاء الافراد، فهي توضع لترقي افراد البوليس مبلغ ٥٩٨٩ ليرة.

الاستاذ خير الدين الاحدب: هل الخدم داخليين في الترقى.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية - كل الخدم داخليين في الترقى.

الرئيس: باقي من الموازنة الباب الرابع عشر.

الامير خالد شهاب: ان مجموع ما انزلته اللجنة من الموازنة هو ٣٣ الف ليرة و ١٧٥ ليرة، نفل منها لبعض البنود ١٠١٢٠ ليرة فاصبح صافي ما اقتصد ٢٣٠٥٥ ليرة فاصبح صافي الاحتياطي ١٠٢٢٦٠ ليرة.

الاستاذ خير الدين الاحدب: امتنع عن التصويت على قانون الموازنة، وقد سبق لي ان اعلنت امتناعي عن التصويت على الموازنات اعلانا لاحتجاجي على توزيع النفقات العامة لانها تحجف بحقوق قسم كبير من الاهلين وموزعة توزيعاً سيئاً.

الأستاذ خباز: اوافق عليها مع تحفظي بخصوص ما ابديته بشأن موازنة العدالة.

الرئيس: من يقبل ارقام مشروع الموازنة كما تليت وتعدلت فليرفع يده؟

اكثريه

الرئيس: قبل المجلس مشروع الموازنة بالاكثرية.

وسينظر المجلس في المشاريع الباقية في الجلسة القادمة.

وقد رفعت الجلسة في نحو الساعة السابعة.

رئيس مجلس النواب

بترو طراد

امين السر المنتخب

مجيد توفيق ارسلان

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار